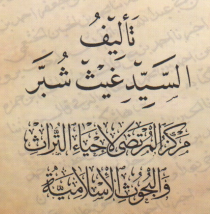


المهامّ الخمس
في علم الرجال التطبيقي



تأليف
السيد غيث شبر
مركز المرتضى لإحياء التراث
والبحوث الإسلامية





المهام الخمس

في علم الرجال التطبيقي



المهام الخمس

في علم الرجال التطبيقي

تأليف

السيد غيث شبر



اسم الكتاب:............ المهامّ الخمس في علم الرجال التطبيقي.
المؤلف:.. السيّد غيث شُبّر.
الناشر:...... مركز المرتضى لإحياء التراث والبحوث الإسلامية.
المطبعة:...................... دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
الطبعة:...الأولى.
عدد النسخ:...٥٠٠.
تاريخ الطبع:...........................١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م.





العراق - النجف الأشرف

مقدمة المركز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلىٰ الله علىٰ محمّد وآله الطاهرين.

تمثّل عمليّة تحقيق صدور المرويّات خطوة أساسيّة وضروريّة في طريق استنباط الأحكام الشرعيّة، وواهم من يعتقد أنَّها عمليّة يسيرة لا تحتاج سوىٰ مراجعة أسماء الرواة الواردين في السند، ومطابقتها مع ما ورد في المعاجم الرجاليّة، وكتب الفهارس، والتعرّف عليهم ذاتًا وحالًا، بل لا بدّ من متابعة الرواية في المصادر الروائيّة الأخرىٰ، ومقارنتها، وإمكان الوصول إلىٰ الكتاب، أو الأصل الذي أُخذت منه الرواية، وملاحظة ترتيب سلسلة السند، ومقارنته بالسلاسل السنديّة الأخرىٰ المطابقة لها أو المشابهة، وتحديد طبقات الرواة، ومعرفة ما إذا كان هناك سقط أو إقلاب أو تصحيف في السند أو المتن، وغير ذلك من الأمور التي يجب مراعاتها عند تحقيق الصدور.

فعمليّة تنقّل الرواية -إلىٰ أن وصلت إلينا كما هي موجودة في الكتب الحديثيّة المعروفة- لم تكن بتلك السهولة واليسر، فكانت

الروايات تدون بالنسخ اليدويّ، وعمليّة النسخ يشوبها الكثير من السهو والغلط، كالسقط والإضافة والإقلاب والتصحيف، مضافًا إلىٰ أنَّ الورق والكتب تكون عرضة للتلف؛ فينقل النجاشيّ في ما يتعلق بكتب ابن أبي عُمير بعد أن حبسه المأمون بأنَّ أخته دفنت كتبه في حال استتاره، وكونه في الحبس أربع سنين فهلكت، وقيل: بل تركتها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت.. فحدّث من حفظه ومما كان سلف له في أيدي الناس.. هذا من جهة.

ومن جهة أخرىٰ، فمما لا ريب فيه أنَّ النسّاخ متفاوتون في دقّة وسرعة تدوينهم للأحاديث، فضلًا عن طرق التدوين؛ فإنَّ النسّاخ كانوا يستوعبون كتابة الورقة طولًا وعرضًا؛ لغلاء الورق والحبر آنذاك، وهذا واضح لمن طالع الكتب المخطوطة والحجرية في زماننا هذا.

ومن كل هذا يتضح أنَّ الروايات الواصلة إلينا لم تكن بذلك الصفاء، حتّىٰ تكون عمليّة تحقيق صدور الروايات بتلك السهولة.

ومن خلال التجربة التي عاشها مؤلّف هذا الكتاب في تحقيق صدور الروايات، والمهامّ التي كان يؤدّيها فترة من الزمن في كتابه (الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي)، تكونت لديه مجموعة من القواعد والضوابط، فكانت عبارة عن مهامّ خمس يجريها المحقّق لإثبات صدور الروايات، من شأنها أن تضع الطالب علىٰ الطريق الصحيح، فكانت حصيلتها هذا الكتاب.

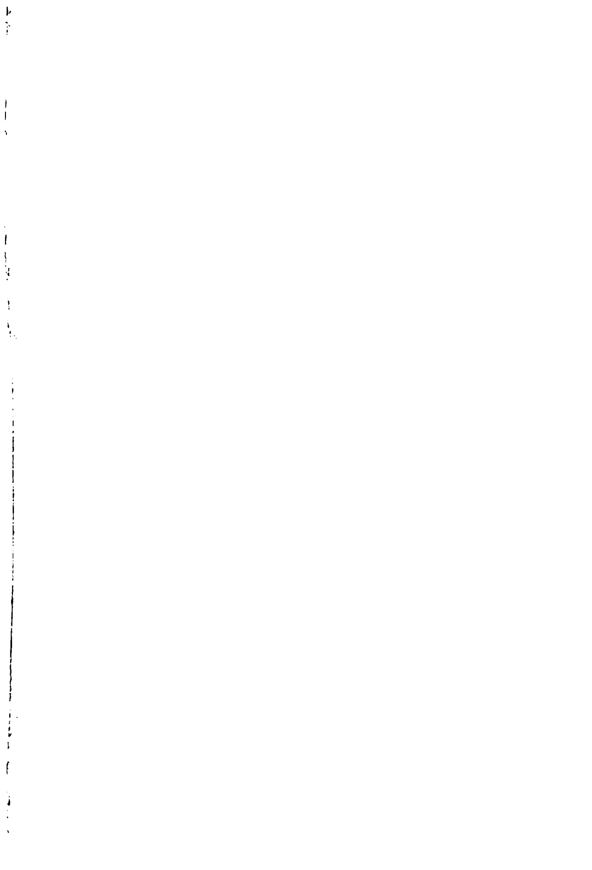
ويمثّل هذا الكتاب التجربة الأولىٰ في تقنين قواعد الصدور،

والمأمول أن تلحقه تجارب أخرىٰ في نفس المضمار؛ لإثراء هذا الميدان العلميّ.

وقد عودنا جناب السيّد المؤلف علىٰ تقديم كل ما هو جديد ونافع، فنسأل الله تعالىٰ له كلّ الموفقية والنجاح في مشواره العلميّ، ونأمل منه المزيد من الآثار التي تسهم في تطوير البحوث العلميّة والتي تخدم طلبة الحوزة العلميّة المباركة.

والحمد لله ربّ العالمين.

مركز المرتضىٰ لإحياء التراث
والبحوث الإسلامية
النجف الأشرف
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)



مقدمة

اشتمل علمُ الرجال في كتب أصحابنا القدماء من بدايات نشأته في جيل الطبقة السادسة؛ كابن أبي عمير المتوفّىٰ (٢١٧هـ)، وعبد الله بن جبلة المتوفّىٰ (٢١٩هـ)، والحسن بن عليّ بن فضّال المتوفّىٰ (٢٢١هـ) علىٰ تَدْوِين الأسماء التي ترد في كتب الحديث، وربّما بيّنوا بعض أحوالهم، وقليلًا من الخصوصيّات التي ذكروها في حقّهم، وهذا ما حتّمته الظروف آنذاك، حيث اختلط رواة الكتب الثقات بالضعفاء، وتلبس بائعو الحديث وطُلّاب المال والجَاه بلباس أهل الورع والتقوىٰ من طُلّاب العلم.

وظلَّ الحالُ علىٰ هذا الأمر مع توسّعٍ وإضافةٍ شيئًا فشيئًا، حتّىٰ نهاية القرن الخامس الهجريّ.

نعم، يُعتبر الكشّيّ مجددًا في طريقته، لكنَّ كتابه لم يصل إلينا كاملًا مع بالغ الأسف، فإنّه وبما وصل إلينا بيّن لنا البيئة الاجتماعيّة الروائيّة التي من المهمِّ جدّاً للباحث أنْ يحيط بتفاصيلها.

وظلّت الكتبُ بعد ذلك تختصر وتجمع ما كتبه السابقون، مع إضافة بعض الفوائد الرجاليّة لها، واستمر تطوّر التأليف الرجاليّ حتّىٰ تمخّض في هذه الأيام في تقسيمه إلىٰ قسمين أساسيين: واحد في طرق التوثيق (العامّة والخاصّة) وما يتفرّع عليه في تقسيم السند بلحاظ

اعتباره، وقسم آخر في الكتب (الحديثيّة والرجاليّة) وبعض الفوائد الرجاليّة، ومنها تمييز المشتركات.

لكنَّ دارس ما آل إليه علم الرجال يظلُّ يصطدم بعقبة عند ممارسة تحقيق صدور الأحاديث، ومحاولةِ متابعة الأسناد، فيجد تلك المعلومات التي استحصل عليها لا تغنيه في معرفة السند وتوصيفه، فيخال ما درسه وما حصل عليه من معلومات غير مجدٍ في أداء تلك المهمّة، مع أنَّ لديه قاعدة جيدة من معارف مهمّة في علم الرجال.

من هنا قرَّرت أنْ أكتب مُدَوَّنَة في علم الرجال التطبيقيّ، محاولًا شرح الخطوات والمهارات التي ينبغي للباحث في الرجال أداؤها، فأثناء عملي في تحقيق الأسناد ردحًا من الزمن لاحظت أنْ تحقيق صدور المرويَّة عن المعصوم عليه السلام لا يتمّ إلّا بعد إنجاز خمس مهام، وقد أثمرت تلك الطريقة التي اتبعتها في توثيق وتصحيح روايات جمّة كانت تُعَدُّ من الضعاف، حتّىٰ وصل عدد الروايات المعتبرة بواسطتها – في نموذج من أبواب كتاب الكافي – نسبة الثُلثين، بينما لم تكن تلك النسبة تتجاوز الثلث بالطرق التقليديّة لتحقيق الأسناد، مع أنَّنا نقلّل الاعتماد علىٰ طرق التوثيق المتساهلة، ونشدّد في أمر الرجال، فلا قبول لتوثيق رجال التفسير أو كامل الزيارات، ولا قبول لتوثيق من روىٰ عنه أحد الثلاثة: محمّد بن أبي عمير، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطيّ، وصفوان بن يحيىٰ، ولا قبول لتوثيق من روىٰ عنه أحد أصحاب الإجماع، ومع هذا كلِّه جاءت النتيجة عكسيّة بسبب أداء تلك المَهَامّ، ولغرض الاطّلاع التفصيليّ علىٰ تلك النتائج فلا بأس بمراجعة (الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي)[1] في

(١) كتاب (الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي) للسيّد غيث شبّر مؤلّف هذا الكتاب،

صفحة الإحصاءات الخاصّة بِكُلِّ جزء عدا الأوّل منه. وقد أفردت لكل مهمّة من هذه المهامّ الخمسة عنوانًا خاصًّا.

المهمّة الأولىٰ: في التقصّي، وهو عمليّة تتبّع الرواية في المصادر الحديثيَّة القديمة والمنقول عنها، فيبسط الباحث أسنادها المختلفة، ويحاول إيجاد مصادرها المختلفة حتّىٰ مصدرها الأوّل، والذي قد يكون من المصادر التي ضاع أثرها، وبقي لنا اسمها فحسب.

المهمّة الثانية: في التعيين، وهذا موضوع جديد التقنين في الرّجال، وإن كان يزاول من أهل الاختصاص علىٰ مرِّ الزمن، فإنَّ كثيرًا من الأسماء في الأسناد ممّا يقع فيها الاشتباه والتحيّر في انطباقها علىٰ مَنْ نعرفهم في الفهارس وكتب الرجال، وهذه المهمّة تختصُّ بتحديد الرِّجال في السند ومعرفتهم. وكم من سند قيل بجهالته ليس إلّا بسبب ضعف عمليّة التعيين.

المهمّة الثالثة: في التصحيف وكشفه ومعالجته، فإنَّ نقل الأخبار من كتاب إلىٰ كتاب، ومن جيل إلىٰ جيل بالنسخ اليدويّ وَلّد كمًّا كبيرًا من التصحيف، واشتملت هذه المهمّة علىٰ طرق معرفة عوارض السند الذي يعاني التصحيف، وأنواع التصحيف، وطرق تشخيصه وعلاجه.

المهمّة الرابعة: في معرفة الطبقات، وتدقيق التلاحق الزمنيّ في سلسلة الرواة، أو قل: التأكد من توافق طبقات الرواة في السند، وكيفيّة الاستفادة من هذا التتابع الزمنيّ لسلسلة السند، وتشترك المهمّة الثانية والثالثة والرابعة جميعًا في مساهمة كلّ واحدة منها للأخرىٰ، فقد يكشف التصحيفُ التعيينَ، وقد يكشف التعيينُ التصحيفَ، وقد تكشف الطبقاتُ التصحيفَ والتعيينَ، وقد يكشف التصحيفُ أو التعيينُ الطبقات.

وقد صدر منه لحد الآن خمسة مجلدات.

وختمت **بالمهمّة الخامسة** وهي بيان طرق التصحيح والتضعيف، أو قل: في طرق الوثوق بخبر المُخبر، ودرجة ذلك الوثوق، وهذا القسم وإنْ كان قد أُشبع بحثًا، لكن سيأتي فيه -إن شاء الله- تقنين عمليّ جديد يتناسب مع حاجاتنا، وليس مع الفكرة العلميّة النظريّة المحضة المشهورة.

تمهيد

قد يُخَيَّلُ للكثير حين يقرأ حديثًا مسندًا بسلسلة معنعنة، وفيها – مثلًا – (محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن صفوان، عن العلاء بن رزين، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام)، أنَّ محمّد بن مسلم جاء وأخبر العلاء بن رزين أنَّه سمع أبا جعفر الباقر عليه السلام يقول: كيت وكيت، ثمَّ بعد سنين متطاولة جاء العلاء بن رزين فأخبر صفوان بن يحيىٰ أنَّ محمّد بن مسلم قال: كيت وكيت، وبعد عشرات السنين جاء أحمد بن محمّد بن عيسىٰ الشاب لصفوان بن يحيىٰ فأخبره أنَّ العلاء بن رزين أخبره أنَّ محمّد بن مسلم قال: إنَّ أبا جعفر الباقر عليه السلام قال ما قال، ثمَّ بعد عشرات من السنين حين هرم أحمد بن محمّد بن عيسىٰ أخبر الشاب محمّد بن يحيىٰ العطّار بقول أبي جعفر الباقر عليه السلام بتلك السلسلة المعنعنة.

لكنَّ هذا ليس هو الواقع الذي جرىٰ في قصة المرويّات، بل لو كانت الروايات نُقلت بهذه الطريقة فإنَّ الأخطاء والأوهام والنسيان ستطرأ عليها بشكل كبير، فالاعتماد علىٰ الذاكرة والنقل الشفهيّ فحسب يجعل تطرّق الشك بألفاظ الرواية واردًا بشكل يسلب الاطمئنان عنها، ولك أنْ تجرّب ذلك بنفسك مع عدّة من أصحابك الذين تثق بهم في نقل رواية، لتكتشف مقدار التبديل والتغيير والنسيان، مع أنَّ هذه التجربة تجري في زمن قصير، بينما جرىٰ نقل الأحاديث في مئات السنين.

والحال أنَّ الروّاد الأوائل لنقل الأحاديث - وأعني بهم أهل الطبقة الرابعة - كانوا يُحضِرون أدوات الكتابة فيُدَوّنون جواب الإمام الباقر عليه السلام عن أسئلتهم، فتجتمع عندهم تلك المدَوّنات كروايات مبثوثة في الرَّق والأوراق والقراطيس واللفافات، وقد مارس بعض أهل هذه الطبقة تأليف الكتب من هذه المدوّنات التي نقلوها عن الإمام المعصوم عليه السلام، فتجد - مثلًا - أنَّ زرارة بن أعيَن المتوفىٰ (١٤٨هـ) وأخوته قد صنَّفُوا العديد من الكتب فضلًا عن الروايات المجموعة في لفائفهم، وتجد أبانَ بن تغلب المتوفّىٰ (١٤١هـ) قد نقلوا عنه - غير رواياته التي ذُكر في رواية أنَّها في حدود الثلاثين ألف رواية - أنَّه صنَّفَ مجموعة من الكتب، منها: تفسير غريب القرآن، وكتاب الفضائل، وتجد محمّد بن مسلم المتوفّىٰ (١٥٠هـ) قد ألّف - غير رواياته - كتاب الأربعمائة مسألة في أبواب الحلال والحرام، وبُريد بن معاوية المتوفّىٰ (١٥٠هـ) جمع كتابًا لم يَذكر له عنوانًا، وهذا أيضًا أمر من المهمِّ التعرّف عليه، فليس سيبويه فحسب ألّف كتابًا ولم يضع له عنوانًا خاصّا به؛ إذ كان هذا من الأمور الرائجة وقتذاك.

وعلىٰ كل حال، فينبغي أنْ يكون واضحًا أنَّ روّاد الحديث الأوائل كانوا قد دوّنوا رواياتهم ثمَّ حفظوها في ذاكرتهم، ويشير إلىٰ هذا المعنىٰ العديد من الشواهد.

ثمّ إنَّ هؤلاء الرواة في الثلث الأخير من عمرهم قد التفَّ حولهم مجموعة من طلّاب العلم والحديث وأخذوا عنهم ما رووه من أحاديث وصنّفوه من كتب، ونسخوا تلك الكتب والروايات عنهم، وقرأوها عليهم أو سمعوها منهم.

ومن تتبّع السلاسل السَّنديّة وتحليلها زمنيّـًا نكتشف بوضوح أنَّ

المشايخ كانوا يحدّثون تلاميذهم وهم في الثلث الأخير من أعمارهم، في حين يكون التلاميذُ تجاوزوا العشرين عامًا ولم يبلغوا الخمسين، فمثلًا: في سند يروي سعد بن عبد الله، المتوفّىٰ (٣٠٠هـ)، عن محمّد بن الحسين ابن أبي الخطّاب، المتوفّىٰ (٢٦٢هـ)، عن عليّ بن النعمان، الذي توفي قبل(٢١٠هـ)، فتلاحظ أنَّ محمّد بن الحسين تحمّل الحديث عن عشرين عامًا، سنة (٢١٠هـ) في أفضل الأحوال، ممّا يعني أنّه ولد سنة (١٩٠هـ) علىٰ أفضل تقدير، ولكنّه حدَّث سعد بن عبد الله الذي تقدّر حياته بين (٢٣٠-٣٠٠ هـ) في أحسن الأحوال سنة (٢٥٠هـ)، وفي هذه السنة تجد أنَّ ابن أبي الخطّاب يبلغ من العمر سِتِّين عامًا، وهكذا لو قمت بتحليل كلّ الأسناد المتعارفة ستصل إلىٰ نتيجة قريبة من ذلك.

وعلىٰ كل حال، فَقَد كان لهذا الجيل الفتيّ من الرواة - الطبقة الخامسة الذين كان عددهم كبيرًا جدّاً وخصوصًا في الكوفة - دورٌ بارز، ليس في نقل أحاديث الجيل السابق فحسب، بل وممارسة ما مارسه أساتذتهم، فكانوا يقصدون المدينة أيام الحجّ وغيرها ما استطاعوا إلىٰ ذلك سبيلًا، وهم محمّلين بالأسئلة المكتوبة؛ ليدوّنوا أجوبة الإمام الصادق عليه السلام عنها، فأورثونا كمّا هائلًا من التراث، وقد اشتهر هذا الجيل بالكتب غير المسمّاة أيضًا، فاشتهرت الكتب وقتها باسم مؤلِّفها، ككتاب أو كتب العلاء بن رزين الأربعة، وكتاب هشام بن سالم، وكتاب وأصل جميل بن صالح، وأمّا جميل بن دراج فصنّف ثلاثة كتب: الأوّل: ألّفه منفردًا، والثاني: اشترك مع محمّد بن حُمران في تأليفه، والثالث: اشترك مع مُرازم بن حكيم فيه، وأبان بن عثمان الذي ألّفَ كتابًا كبيرًا حسنًا يشتمل علىٰ أمور تاريخيّة عقائديّة، وكُتُب أهل

الطبقة الخامسة من الصعب أنْ تحصىٰ.

وهكذا الأمر في الجيل الذي بعدهم - الطبقة السادسة - فنقلوا كتب الأجيال السابقة، وألّفوا بدورهم كتبًا أخرىٰ، وليُعلم أنْ كتب القوم التي تحكي الفقه والحلال والحرام كانت تارة مبوّبة، وأخرىٰ من غير تبويب باختلاف المؤلّفين والرواة.

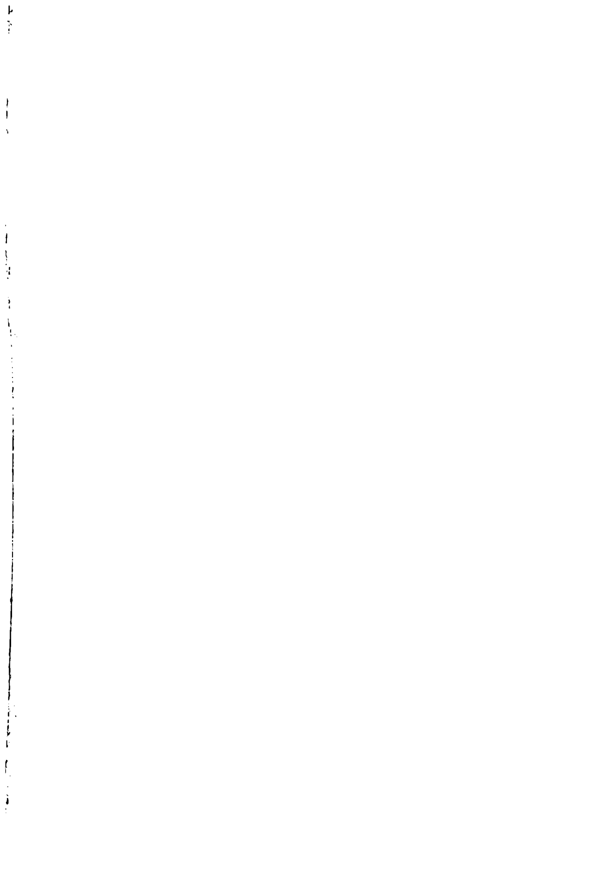
وعند فهم هذا الجوّ العلميّ الروائيّ نعلم أنَّ الكلينيّ - وهو من الطبقة التاسعة - مثلًا عند تأليفه للكافي كان يعتمد علىٰ ما وصله من مصادر ككتب وروايات، من كتب مشايخه ومشايخهم، وقد جمع الروايات منها في كتابه، وكان يتوخّىٰ من كتابه أنْ يحقّق ثلاث مهامّ: الأولىٰ: أنْ يفرز ويصنّف المرويّات وفق أبواب؛ ليسهل علىٰ القارئ إيجاد ما يروم، الثانية: أنْ يختار من الروايات ما يوافق الخطوط العامّة للمذهب، وما يرجّحه هو عند التعارض وهذا معنىٰ الصحيح عنده، الثالثة: أنْ يكون هذا الكتاب كافيًا عن غيره، جامعًا لما يحتاجه المكلّف من الألف إلىٰ الياء.

ولذلك يكون للرواية التي يوردها الكلينيّ في كتابه أكثر من طريق أحيانًا، ولكنَّه يورد أحد الطرق حتّىٰ يخرج من حدّ الأطناب في سرد الأسناد، وقد يكون السند المختار مربكًا، ولكنَّ معرفة مصدر الكلينيّ الذي انتزع منه الرواية يحلُّ العديد من أحجيّات تحقيق الصدور.

المهمّة الأولىٰ

التقصّي

- الفصل الأوّل: التقصّي وأهمّيته
- الفصل الثاني: خطوات التقصّي
- الفصل الثالث: تطبيقات



تمثّل هذه المهمّة تعريفًا بما ينبغي أنْ يبدأ به الباحث عن تحقيق صدور الرواية؛ فيجب أنْ يستقصي الرواية في المصادر الحديثيّة، وورودها عصرًا بعد عصر؛ بأنْ يعتمد المخطوطات الواصلة، وما نقله أصحاب المجامع الحديثيّة المتأخّرة، وليس الاعتماد علىٰ النسخ المطبوعة فقط.

نعم، إذا كانت هناك نسخ مطبوعة محقّقة بشكل جيّد، فلا ضير من الاعتماد عليها، ومعرفة التباين في المخطوطات من هامش التحقيق فيها.

والمحقّق المثابر من يحاول معرفة مصدر الرواية الأوّل – سواء كان هذا المصدر من الكتب الواصلة إلينا، أم كان من المصادر التي لم تصل إلينا – فإنَّ هذا الأمر سيكون ذا فوائد جمّة؛ فمثلًا: لو تمَّ من تتبّع الرواية معرفة أنْ مصدر الكلينيّ الذي انتزع منه الرواية هو كتاب محمّد بن أبي عمير؛ فإنَّ ذلك يجعل إثبات صدورها أيسر وأسهل عند العلم أنَّ كتاب محمّد بن أبي عمير في وقته من الكتب المشهورة والمعروفة.

فمصادر الحديث منها ما وصل إلينا ممّا ذكره – مثلًا – صاحب الوسائل، كالكتب الأربعة والبصائر، والمحاسن، والعديد من كتب الصدوق، والمفيد، وغيرها، وجلّه مطبوع في عصرنا. وبعض آخر وصل جزء ضئيل منه كالكتب التي استطرف منها ابن إدريس في ملحق

السرائر، ككتاب جميل، ومعاوية بن عمار، وجامع البزنطيّ ونوادره، وكتاب السياريّ، ومشيخة الحسن بن محبوب، وكتاب عبد الله بن بُكير، وغيرها. أو ما طبع في الأصول الستة عشر، كأصل زيد النرسيّ، وزيد الزرّاد، وأصل عاصم، والعلاء بن رزين، ومثنىٰ بن الوليد، وما وجد من كتاب دُرست وغيرها.

وأخرىٰ لم تصل إلينا - مع أنَّ بعضها كان مشهورًا معتمدًا منتشرًا في سالف العصر - كنوادر محمّد بن أبي عمير الذي ذكره الصدوق في جملة الكتب المشهورة في وقته، وكذا كتب الحسين بن سعيد، وعليّ بن مهزيار، ونوادر الحكمة للأشعريّ، وجامع ابن الوليد، وكتاب الرحمة لسعد - وكل تلك الكتب وغيرها ذكرها الصدوق في الكتب المشهورة وقته -، وكتب بني فضّال - ومنها كتاب الرجال للحسن بن فضّال -، وكتاب الرد علىٰ الواقفة والنوادر للحسن بن موسىٰ الخشّاب، وغيرها الكثير ممّا ضاع منّا ولم يصل إلينا.

وعند الاستقصاء لرواية في التهذيب - مثلًا - ينبغي أنْ يحاول الباحث معرفة مصدر التهذيب، فإنْ تبيّن - علىٰ سبيل المثال - أنَّه استلّها من الكافي، حينها ينبغي أنْ يحاول الباحث معرفة مصدر الكلينيّ الذي أخذ عنه تلك الرواية، هل هو كتاب البصائر لمحمّد بن الحسن الصفّار مثلًا، أو غيره من كتب مشايخه، أو أنَّه مأخوذ من كتاب أشياخ الصفّار ككتاب المحاسن لأحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، أو كتاب النوادر لأحمد بن محمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، أو غيرهما، أو أنَّه مأخوذ من كتب الطبقة السادسة المشهورة آنذاك والتي لم تصل، كنوادر ابن أبي عمير، أو بعض كتب الحسن بن فضّال، أو الحسن بن محبوب وغيرها.

وعلىٰ سبيل المثال: أنَّ في كتاب اختيار معرفة الرجال - الواصل

من رجال الكشّيّ – روايات عديدة في شأن الواقفة، أو تسمية بعض الرجال منهم، ونجد أنَّ الرجل الرئيس في تسلسل أسناد تلك الروايات هو الحسن بن موسىٰ الخشّاب، وهو كما نعرف صاحب مصنَّفٍ معروفٍ في الردِّ علىٰ الواقفة، فيستظهر من ذلك أنَّ مصدر الكشّيّ الذي اعتمده في تلك الروايات هو كتاب الخشّاب الذي لم يصل إلينا، ووصلت بعض رواياته مبثوثة في بعض الكتب الواصلة إلينا(١). خصوصًا وأنَّ بقية رجال الأسناد ليس فيهم من ألّف موضوعًا مشابهًا لمضمون الرواية.

وعلىٰ كل تقدير، ففي هذه المرحلة المهمّة يتّضح للباحث طرق الرواية المختلفة، حيث يمكن تصحيح العديد من الروايات بسبب تعدّد الطرق، إضافة إلىٰ الفائدة المهمّة في الإرشاد إلىٰ التصحيفات المحتملة في السند.

وهناك أمثلة عديدة في مطاردة مصدر الرواية الأوّل، وتنقّلها بين المصادر من جيل إلىٰ جيل، منها الرواية التي تضمّنت: أنَّه لو لم يبقَ في الأرض إلّا اثنان لكان أحدهما الحجّة. فالسند في الكافي وإنْ

---

(١) ولا يجري ذلك اعتباطًا أو تخمينًا، بل يكون بالنظر إلىٰ كل أسناد تلك الروايات، فإذا لوحظ تكرّر رجل أو رجلين أو أكثر في تلك الأسناد تُراجع سيرتهم ومؤلّفاتهم، ليُوضع بعد تلك المراجعة مقدار الاحتمالات في نسبة تلك الرواية لمصدر معيّن لم يصل إلينا، فمثلًا: روايات الواقفة التي ذكرها الكشّيّ جاءت عن طريق شيخه حمدويه بن نصير – الذي لا نعرف له كتابًا يختصُّ بالواقفة – عن الحسن بن موسىٰ الخشّاب – وهو صاحب كتاب الردّ علىٰ الواقفة – وهو يحدّث بشكل أو بآخر عن أسماء بعض الواقفة أو قصصهم عن مشايخ مختلفين أو مباشرة عنه، فيُعرف أن مصدر الكشّيّ إنَّما هو كتاب الردّ علىٰ الواقفة للخشّاب؛ لأنَّه لا يحتمل غيره في المقام.

كان ضعيفًا كما وصفه المجلسي رحمه الله[1]، إلاّ أنَّ الرواية ممّا يوثق بصدورها، بقرينة روايتها عن أبي عبد الله عليه السلام بأسناد متعدّدة، فالوثوق بصدور هذا المضمون متحقّق حتّىٰ مع ضعف كل الطرق؛ لحصول التضافر السنديّ، فإنَّ رواة الخبر لو كانوا كلُّهم ممن ثبت ضعفهم؛ لأمكن التشكيك في التضافر السنديّ، ولم يوثق بالنقل؛ إذ لنا أن نقول حينئذٍ لِمَ اقتصر الضعفاء فقط علىٰ نقلها؟ لكن لمّا كان النَقَلةُ مختلفين، فجهالتنا بهم في طبقات مختلفة تحقّق التضافر السنديّ.

(١) مرآة العقول: المجلسي: ج ٢ ، ص٢٩٨.

الفَصلُ الأوّلُ

التقصّي وأهمّيته

ما هو التقصّي؟

يمكن أنْ نعرِّف التقصّي بأنَّه تلك الخطوات البحثيّة التي تساعد في معرفة المصدر الأوّل للرواية، وكيفيّة تنقّلها بين الكتب المختلفة للرواة.

فكما سيأتي في باب التصحيف أنَّ لكشف التصحيف خطواتٍ عمليّة، وسيأتي أيضاً في باب التعيين أنَّ له قرائن وإشعاراتٍ خاصّة، كذا التقصّي إنَّما هو خمس خطوات؛ تتلخّص في مراجعة الرواية في ما وصل إلينا من كتب ومصادر ومخطوطات، ثمَّ جمع السند، وبعد ذلك متابعة رواة السند ومصنَّفاتهم، ومقارنة متن الرواية بتلك المصنَّفات، فالتقصّي بعبارة أخرىٰ: إنَّما هو الاستعانة بالمتن لمعرفة أصل السند، أو قل: معرفة أصل الرواية، ومن أيّ الرواة وردتنا، ومن أيّ كتابٍ وصلت إلينا، من متابعة متن الرواية ومضمونها، فهي طريق لتحقيق الصدور وتثبيت السند من المتن.

ولكنَّ هذه الخطوات البحثيّة التي تمثّل عمليّة التقصّي تحتاج إلىٰ مهارات ومعارف سابقة قبل الخوض فيها، كما في فنّ التصحيف وكشفه، وأهمّ المهارات هي:

الأولىٰ: معرفة الكتب والمصنَّفات التي يمكن أنْ تكون أصلًا للرواية، وهذه قد تكفّلها شيخ مشايخنا في الرواية العلّامة الكبير آقا بزرك الطهرانيّ - قدّست نفسه الطاهرة - في كتابه العظيم (الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة)، ففيه كلُّ ما ذكرته الفهارس من المصنَّفات والكتب، سواء الواصلة أو الهالكة.

الثانية: معرفة مصنِّفي الكتب، وهذه ترجع فيها إلىٰ رجال النجاشيّ، وفهرست الطوسيّ، حيث ذكر الرجلان أصحاب المصنَّفات والأصول، ويمكن أيضًا الاستعانة بشكل ثانويّ بفهرست ابن النديم ونحوه.

الثالثة: معرفة النسخ المطبوعة من الكتب الواصلة إلينا، ولا بأس بسرد أهمها لقارئ الكتاب، وله أن يتابع ما تبقّىٰ ممّا لم نذكره فيها هنا:

- بصائر الدرجات، لمحمّد بن الحسن الصفّار، المتوفّىٰ (٢٩٠هـ).
- المحاسن، لأحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، المتوفّىٰ (٢٧٤هـ).
- قرب الإسناد، لعبد الله بن جعفر الحميري القميّ، المتوفّىٰ (٣٠٤هـ).
- الكافي، لمحمّد بن يعقوب الكلينيّ، المتوفّىٰ (٣٢٩هـ).
- الإمامة والتبصرة، لعليّ ابن بابويه القميّ، المتوفّىٰ (٣٢٩هـ).
- كامل الزيارات، لابن قولويه، المتوفّىٰ (٣٦٧هـ).
- من لا يحضره الفقيه، للشيخ الصدوق، المتوفّىٰ (٣٨١هـ)، وكتب الصدوق العديدة الأخرىٰ، كعلل الشرائع، وثواب الأعمال، والتوحيد، والأماليّ، ومعاني الأخبار، والخصال، وكمال الدين، وغيرها.
- الأمالي، والإرشاد، والاختصاص، والمزار، وغيرها من كتب

ومصنَّفات الشيخ المفيد، المتوفّىٰ (٤١٣هـ).

- تهذيب الأحكام، والاستبصار فيما اختلف من أخبار، وغيرها من مؤلّفات الشيخ الطوسيّ، المتوفّىٰ (٤٦٠هـ) في الحديث كالأمالي، والغيبة.

الرابعة: معرفة النسخ المخطوطة المتوفِّرة في هذا الزمان، وتحصيل هذا الأمر قد يكلّف عناء وبذل مال من الباحث، والأفضل للباحث أن يجهّز له مكتبة رقميّة تضمُّ صور المخطوطات ممّا يمكنه أن يجمع من الكتب التي تخصّ عمله بشكل مباشر أو غير مباشر، أو الاستعانة بالمكتبات العامّة في هذا المجال.

أهميّة التقصّي

إنَّ من مجانبة الصواب أن يقدّم أحدهم حكمًا عن رواية بدون إجراء عمليّة التقصّي، ولا أبالغ إذ أقول إنَّ أهمّية عمليّة التقصّي لا تقلُّ عن عمليّة التعيين أو كشف التصحيف أو التوثيق، فبالتقصّي يمكن أن تتحقّق أمور عدّة منها:

الأوّل: معرفة أسناد أخرىٰ للرواية، وهذا بحدِّ ذاته مغيّر لوجه الوثوق بالصدور، فكم من رواية مرّت علينا بسند ضعيف أو مرسل، لكنَّك تجد أنَّ عين هذه الرواية رويت في نفس الكتاب أو في كتاب آخر - سواء كان متقدمًا علىٰ الأوّل، أو متأخرًا عنه - بسند غاية في الاعتبار، وأحيانًا أخرىٰ تجد أنَّها وإن رويت بسند ضعيف، ورويت في أمكنة أخرىٰ بسند ضعيف آخر، إلّا أنَّه يتضافر مع الأوّل؛ لتكون المحصلة سندًا يوثق به مركب من السندين، وقد تجدها مرسلة، ولكنَّ التقصّي يكشف أنَّها مستفيضة، بل متواترة في الكتب الأخرىٰ، ولعلَّ هذا أهمَّ العوامل التي جعلت العلّامة المجلسيّ قدست نفسه يقول باعتبار ثلث

أحاديث كتاب معيّن في الكافي، وجعلنا نقول باعتبار أكثر من ثلثيه في (الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي)، فالتقصّي مفيد جدًّا في استكشاف طرق أخرىٰ للرواية.

ومن الأمثلة ما رواه الكلينيّ عن «شيخه محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسىٰ، عن الحسين بن مختار، عن بعض أصحابنا، عن أبي جعفر عليه السلام فِي قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَآتَيْناهُمْ مُلْكاً عَظِيماً﴾[1] قَالَ: «الطَّاعَةُ الْمَفْرُوضَةُ»»[2].

والرواية مرسلة كما وصفها المجلسيّ[3]، فقد أرسل الحسين بن مختار الرواية عن بعض أصحابنا، لكنّنا نجد أنَّها رويت في البصائر بعين السند، إلّا أنَّها كانت عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام[4]، فيُعلم منه أنَّ الواسطة المرسلة في الكافي هو أبو بصير، بل رواها الصفّار بسند معتبر آخر عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن أبي جعفر عليه السلام[5]، وهو هنا لا بدَّ أنَّ يكون الجواد عليه السلام، بينما في رواية الحسين بن مختار هو الباقر عليه السلام، واتحاد الكنية بين الإمامين، واتحاد نص الرواية ينجم عنه شك في كون رواية ابن أبي عمير مرسلة عن الباقر عليه السلام وليست هي عن الجواد عليه السلام.

وعلىٰ كل تقدير، فإنَّ هذا المضمون ورد في روايات أخرىٰ، فقد روىٰ الكلينيّ بعين السند (عن الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد،

---

(١) النساء: ٥٤.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص١٨٦، ح٤.

(٣) مرآة العقول، المجلسي: ج٢، ص ٣٢٥.

(٤) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٣٥، ح٢.

(٥) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٥٠٩، ح١٤.

عن يحيىٰ الحلبيّ، عن محمّد الأحول، عن حُمران بن أعين، عن أبي عبد الله عليه السلام[1] ما يقاربها ممّا يوجب الوثوق بصدورها.

فتلاحظ أنَّ الرواية المرسلة بمجرد تتبّع ورودها في مصادر واصلة أخرىٰ حصلنا علىٰ سند آخر لها، ممّا صحّح وضعها، وأثبت الوثوق بصدورها.

الثاني: معرفة الرواية الأصل وما جرىٰ عليها من تقطيع، ومعلوم أنَّ هذا يساعد كثيرًا في فهم مضمون الرواية بشكل دقيق، فإنَّ الجزء المفقود من الرواية يعني فقد القرائن لفهم النص الواصل.

ومن النقطة الأولىٰ والثانية نستوضح أهمّية التقصّي في عمليّة الاستنباط، حيث يحتاج المستنبط إلىٰ إثبات الصدور وفهم المتن، والتقصّي كفيل بهاتين النقطتين معًا.

ومن أمثلته رواية معاذ بن كثير، فقد روىٰ الكلينيّ «عن عَلِيّ بْن إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيه، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُرَازِمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: **مِنْ سَعَادَةِ الرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ الْقَيِّمَ عَلَىٰ عِيَالِه**»[2].

وتجد أنّها هي ذيل رواية «مُحَمَّد بْن يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي الْفَرَجِ الْقُمِّيِّ، عَنْ مُعَاذٍ بَيَّاعِ الأَكْسِيَةِ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: (**يَا مُعَاذُ أَضَعُفْتَ عَنِ التِّجَارَةِ أَوْ زَهِدْتَ فِيهَا؟**) قُلْتُ: مَا ضَعُفْتُ عَنْهَا ومَا زَهِدْتُ فِيهَا. قَالَ: (**فَمَا لَكَ؟**)، قُلْتُ: كُنَّا نَنْتَظِرُ أَمْراً وذَلِكَ حِينَ قُتِلَ الْوَلِيدُ وعِنْدِي مَالٌ كَثِيرٌ وهُوَ فِي يَدِي ولَيْسَ لأَحَدٍ عَلَيَّ شَيْءٌ، ولَا أَرَانِي آكُلُه حَتَّىٰ أَمُوتَ. فَقَالَ: (**تَتْرُكُهَا، فَإِنَّ تَرْكَهَا مَذْهَبَةٌ لِلْعَقْلِ اسْعَ عَلَىٰ عِيَالِكَ، وإِيَّاكَ أَنْ**

---

(١) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٢٠٦، ح٣.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج٤، ص١٣، ح١٣.

يَكُونَ هُمُ السُّعَاةَ عَلَيْكَ)»[1].

وتجد أيضـاً أنَّ رواية التجارة هـذه روي بعض مضمونها عن «أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيه، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي الْجَهْمِ، عَنْ فُضَيْلِ الأَعْوَرِ، قَالَ: شَهِدْتُ مُعَاذَ بْنَ كَثِيرٍ وقَالَ لأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: إِنِّي قَدْ أَيْسَرْتُ، فَأَدَعُ التِّجَارَةَ؟، فَقَالَ: **(إِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ قَلَّ عَقْلُكَ أَوْ نَحْوَ)**»[2].

وكذلك رويت عن «محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن محمّد بن سنان، عن حذيفة بن منصور، عن معاذ بن كثير بيّاع الأكسية، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنِّي قد هممت أن أدع السوق وفي يدي شيء، قال: **(إذاً يسقط رأيك، ولا يستعان بك علىٰ شيء)**»[3].

ورويت عن «مُحَمَّد بْن يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ بَيَّاعِ الأَكْسِيَةِ، قَالَ: قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: إِنِّي قَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَدَعَ السُّوقَ وفِي يَدِي شَيْءٌ قَالَ: **(إِذاً يَسْقُطَ رَأْيُكَ ولا يُسْتَعَانَ بِكَ عَلَىٰ شَيْءٍ)**»[4].

ونظيرها ما رواه «أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ سَالِمٍ بَيَّاعِ الزُّطِّيِّ، قَالَ: سَأَلَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام يَوْماً وأَنَا عِنْدَهُ عَنْ مُعَاذٍ بَيَّاعِ الْكَرَابِيسِ فَقِيلَ: تَرَكَ التِّجَارَةَ فَقَالَ: **(عَمَلُ الشَّيْطَانِ عَمَلُ الشَّيْطَانِ، مَنْ تَرَكَ التِّجَارَةَ ذَهَبَ ثُلُثَا عَقْلِه، أَمَا عَلِمَ أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله قَدِمَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ فَاشْتَرَىٰ مِنْهَا واتَّجَرَ فَرَبِحَ فِيهَا مَا**

---

(١) الكافي، الكلينيّ: ج٥، ص١٤٨، ح٦.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج٥، ص١٤٨، ح٤.

(٣) الكافي، الكلينيّ: ج٥، ص١٤٩، ح١٠.

(٤) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٦، ص٣٢٩، ح٩٠٨.

قَضَىٰ دَيْنَهُ)»[١].

فيمكن أن تُعرف الرواية الأصل وما جرىٰ من تقطيع في نقلها أو نقل حيثياتها، ومنها أيضاً يُعرف اتحاد عنوان مُعاذ بن كثير أنّه هو نفسه مُعاذ بيّاع الأكسية، وأنّه نفسه بيّاع الكرابيس، وصاحب الأكسية.

الثالث: وهو المُهمّ في التقصّي أنّه يكشف السند الحقيقيّ من السند المصحّف، ومن المعلوم أهمّيَّة كشف التصحيف، كما سيأتي في باب التصحيف، ولعلَّ أهمَّ طرق كشف التصحيف إنمّا تتم بالتقصّي، أو علىٰ أقلّ تقدير إنّما يتأكّد تشخيص التصحيف بالتقصّي، والأمثلة لهذا عديدة جدّاً.

منها: ما رواه الكلينيّ، عن «محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير، عن ابن بُكير وجميل، عن عمرو بن مصعب، قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يَقُولُ: **(أَتَرَوْنَ أَنَّ الْمُوصِيَ مِنَّا يُوصِي إِلىٰ مَنْ يُرِيدُ؟ لاَوَ اللهِ، وَلكِنَّهُ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلىٰ رَجُلٍ فَرَجُلٍ حَتّىٰ انْتَهىٰ إِلىٰ نَفْسِهِ)**»[٢].

وعمرو بن مصعب تصحيف، صوابه: عمرو بن الأشعث، فالتصحيف باختلاط (الأشعث) مع (مصعب)، تدلُّ عليه قرائن التوسّط والطبقة، وأنّه عمرو بن الأشعث وليس ابن مصعب.

ويؤكّده بعد التقصّي أنَّ العديد من الأصحاب روىٰ هذه الرواية عن عمرو بن الأشعث، كما في البصائر[٣]، ويظهر من كمال الدين[٤].

---

(١) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٧، ص٤، ح١١.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٢٧٩، ح٤.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٤٧١، ح٥.

(٤) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق: ج١، ص٢٢٢، ح١١.

الرابع: يمكّن التقصّي من تحقيق صدور الرواية ليس من تعدّد السند، بل من رواية أخرىٰ تحكي عن الرواية المبحوث عنها، وقد يثبت من التقصّي إثبات الصدور أحيانًا بغضّ النظر عن السند، وإثبات عدم الصدور - أحيانًا أخرىٰ - وهو يختلف عما نؤول إليه في معظم أبحاثنا وهو عدم العلم بالصدور.

ومن الأمثلة علىٰ الحالة الأولىٰ ما رواه الحكم بن عتيبة، عن عليّ بن الحسين عليه السلام، وتأكيد الباقر عليه السلام ذلك، ففي رواية الكلينيّ عن «محمّد، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن زياد بن سوقة، عن الحكم بن عتيبة، قال: دخلت علىٰ عليّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَوْمًا، فَقَالَ: (**يَا حَكَمُ، هَلْ تَدْرِي الْآيَةَ الَّتِي كَانَ عليّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام يَعْرِفُ قَاتِلَهُ بِهَا، وَيَعْرِفُ بِهَا الْأُمُورَ الْعِظَامَ الَّتِي كَانَ يُحَدِّثُ بِهَا النَّاسَ**؟). قَالَ الْحَكَمُ: فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: قَدْ وَقَعْتُ علىٰ عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ عليّ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَعْلَمُ بِذلِكَ تِلْكَ الْأُمُورَ الْعِظَامَ، قَالَ: فَقُلْتُ: لَا وَاللهِ، لَا أَعْلَمُ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ: مَا الْآيَةُ؟ تُخْبِرُنِي بِهَا يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ؟ قَالَ: (**هُوَ وَاللهِ قَوْلُ اللهِ عَزَّ ذِكْرُهُ: (وَما أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ(وَلا مُحَدَّثٍ))**) وَكَانَ عليّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام **مُحَدَّثًا**)»[1].

والسند وفق الطريق التقليديّة كما وصفه العلّامة المجلسي - قدست نفسه - بأنّه ضعيف[2]. وضعفه لعدم وثاقة الحكم بن عتيبة، ولكن مع ضعف السند، فالرواية الواردة موثوقة الصدور بواسطة التقصّي، سواء ثبتت أو لم تثبت وثاقة الحكم بن عتيبة، فقد جاء حُمران بن أعين يسأل أبا جعفر عليه السلام عنها، وذكر الإمام الباقر عليه السلام صدقها؛ إذ روىٰ الصفّار

(١) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٢٧٠، ح٢.

(٢) مرآة العقول، العلامة المجلسي: ج٣، ص ١٦٣.

بسند آخر عن حُمران في البصائر، فقال: «حدّثنا عليّ بن إسماعيل، عن صفوان بن يحيىٰ، عن الحارث بن المغيرة، عن حُمران، قال: حدّثنا الحكم بن عيينة، عن عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: **عِلْمُ عَلِيٍّ عليه السلام فِي آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَكَتَمَنَا الْآيَةَ قَالَ**: (**اقْرَأْ يَا حُمْرَانُ**)، فَقَرَأْتُ **﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ﴾**، قَالَ: فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: (**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ وَلا مُحَدَّثٍ**)، قُلْتُ: وَكَانَ عَلِيٌّ عليه السلام مُحَدَّثاً؟ قَالَ: (**نَعَمْ**). فَجِئْتُ إِلَىٰ أَصْحَابِنَا، فَقُلْتُ: قَدْ أَصَبْتُ الَّذِي كَانَ الْحَكَمُ يَكْتُمُنَا قَالَ: قُلْتُ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام كَانَ يَقُولُ: عَلِيٌّ عليه السلام مُحَدَّثٌ، فَقَالُوا لِي: مَا صَنَعْتَ شَيْئاً أَلَا سَأَلْتَهُ مَنْ يُحَدِّثُهُ، قَالَ: فَبَعْدَ ذَلِكَ إِنِّي أَتَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقُلْتُ: أَلَيْسَ حَدَّثْتَنِي أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ مُحَدَّثاً؟ قَالَ: (**بَلَىٰ**)، قُلْتُ: مَنْ يُحَدِّثُهُ؟ قَالَ: (**مَلَكٌ يُحَدِّثُهُ**)، قَالَ: قُلْتُ: أَقُولُ: إِنَّهُ نَبِيٌّ أَوْ رَسُولٌ؟ قَالَ: (**لا**) قَالَ: (**بَلْ مَثَلُهُ مَثَلُ صَاحِبِ سُلَيْمَانَ وَمَثَلُ صَاحِبِ مُوسَىٰ وَ مَثَلُهُ مَثَلُ ذِي الْقَرْنَيْنِ**[1])»[2].

وأيضاً قال الصفّار: «حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ، عَنْ عِمْرَانَ، عَنْ مُوسَىٰ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَالْمُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ جَالِسَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ فَأَتَانَا الْحَكَمُ بْنُ عُيَيْنَةَ، فَقَالَ: لَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام حَدِيثاً مَا سَمِعَهُ أَحَدٌ قَطُّ فَسَأَلْنَاهُ فَأَبَىٰ أَنْ يُخْبِرَنَا بِهِ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ فَقُلْنَا: إِنَّ الْحَكَمَ بْنَ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ سَمِعَ مِنْكَ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْكَ أَحَدٌ قَطُّ فَأَبَىٰ أَنْ يُخْبِرَنَا بِهِ، فَقَالَ: **نَعَمْ، وَجَدْنَا عِلْمَ عَلِيٍّ عليه السلام فِي آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ وَلا مُحَدَّثٍ**، فَقُلْنَا: **لَيْسَتْ هَكَذَا هِيَ! فَقَالَ:**

---

(١) كذا في المصدر، والصحيح: (ذي القرنين).

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار: ص٣٢٤، ح١١.

فِي كِتَابِ عَلِيٍّ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ وَلا مُحَدَّثٍ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَىٰ الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَقُلْتُ: وَأَيُّ شَيْءٍ الْمُحَدَّثُ؟ فَقَالَ: يُنْكَتُ فِي أُذُنِهِ فَيَسْمَعُ طَنِيناً كَطَنِينِ الطَّسْتِ، أَوْ يُقْرَعُ عَلَىٰ قَلْبِهِ فَيَسْمَعُ وَقْعاً كَوَقْعِ السِّلْسِلَةِ عَلَىٰ الطَّسْتِ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ نَبِيٌّ، ثُمَّ قَالَ: لا مِثْلُ الْخَضِرِ، وَمِثْلُ ذِي الْقَرْنَيْنِ»[1].

والرواية هنا عن أبي جعفر ﷺ، والصواب: أنَّها عن أبيه السجاد ﷺ، كما تدلّ عليه الرواية السابقة واللاحقة، نعم رواها أبو حمزة الثُّماليّ والمغيرة بن سعيد عن الباقر ﷺ؛ فلذا صار هذا الوهم في نسبتها الأولىٰ.

وعن الكشّيّ عن «محمّد بن مسعود، قال: حدّثنا عليّ بن الحسين بن عليّ بن فضّال، قال: حدّثني العبّاس بن عامر، عن أبان بن عثمان، عن الحارث بن المغيرة، قال: قال حُمران بن أعين: إنَّ الحكم بن عيينة يروي عن عليّ بن الحسين ﷺ أنَّ علم عليّ ﷺ في أية مسألة[2] فلا يخبرنا. قال حُمران: سألت أبا جعفر ﷺ؟ فقال: (**إنَّ عليًا ﷺ كان بمنزلة صاحب سليمان، وصاحب موسىٰ، ولم يكن نبيًّا ولا رسولًا**)، ثم قال: (**وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبيّ ولا محدَّث**)، **قال: فعجب أبو جعفر**»[3].

والمحصلة: أنَّ الرواية التي رواها الحكم – «قَالَ: دَخَلْتُ عَلَىٰ عليّ بْنِ الْحُسَيْنِ ﷺ يَوْماً... وَكَانَ عليّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ مُحَدَّثاً» – موثوقة الصدور، مع ملاحظة أنَّ قول السجاد ﷺ إنَّما كان عن كتاب

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار: ص٣٢٤، ح١٣.

(٢) كذا في المصدر، واستظهر بعض أن الصحيح: (آية، فسألته).

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي: ج١، ص٤١٢، ح٣٠٥.

عليٍّ عليه السلام، كما وضّح الباقر عليه السلام ذلك في سؤال حُمران عن هذا الخبر.

ومن أمثلة الحالة الثانية ما رواه الشيخ الطوسيّ عن «محمّد بن محمّد - وهو المفيد قدست نفسه - عن محمّد بن عمر الجعابيّ الثقة، عن أحمد بن محمّد بن سعيد - وهو ابن عُقدة الزيديّ الثقة -، عن يحيىٰ بن زكريا بن شيبان، وهو ثقة أيضـًا، عن بُكير بن سَلم، عن محمّد بن ميمون، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: (**سَتُدعَون إلىٰ سبّي فسُبُّوني، وتُدعَون إلىٰ البراءة منّي فمُدُّوا الرقاب؛ فإنّي علىٰ الفطرة**)»[1].

وتلاحظ أنَّ الرواية عامّيّة من تسمية الإمام بجعفر، وليس بتكنيته بأبي عبد الله عليه السلام، كما هو المتعارف في الروايات العامّيّة، وروايات أصحابنا بغضّ النظر عن مصدرها الأخير عامّيّا كان أو لا، ومحمّد بن ميمون هو الزعفراني العامّيّ بهذه الدلالة، وهي رواية ذات مغزىٰ سياسيّ آنذاك تمكّن السلطة من قتل الشيعة وتمييزهم بسهولة.

وتكذّبها الرواية التي رواها الكلينيّ عن «عليّ بن إبراهيم، [عن أبيه كما هو الصواب]، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، قال: قيل لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّ النَّاسَ يَرْوُونَ أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام قَالَ عَلَىٰ مِنْبَرِ الْكُوفَةِ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ سَبِّي فَسُبُّونِي، ثُمَّ تُدْعَوْنَ إِلَىٰ الْبَرَاءَةِ مِنِّي فَلَا تَبَرَّءُوا مِنِّي، فَقَالَ: (**مَا أَكْثَرَ مَا يَكْذِبُ النَّاسُ عَلَىٰ عَلِيٍّ عليه السلام**)، ثُمَّ قَالَ: (**إِنَّمَا قَالَ: إِنَّكُمْ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ سَبِّي فَسُبُّونِي، ثُمَّ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ الْبَرَاءَةِ مِنِّي وإِنِّي لَعَلَىٰ دِينِ مُحَمَّدٍ، ولَمْ يَقُلْ: لَا تَبَرَّءُوا مِنِّي**)، فَقَالَ لَه السَّائِلُ: أَرَأَيْتَ إِنِ اخْتَارَ الْقَتْلَ دُونَ الْبَرَاءَةِ؟ فَقَالَ: (**والله مَا ذَلِكَ عَلَيْه ومَا لَه إِلَّا مَا مَضَىٰ عَلَيْه عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ حَيْثُ أَكْرَهَه أَهْلُ**

---

(١) الأمالي، الشيخ الطوسيّ: ص٢١٠، ح٣٦٢.

مَكَّةَ وقَلْبُه مُطْمَئِنٌّ بالإيمَانِ فَأَنْزَلَ الله عَزَّ وجَلَّ فِيه: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِه وقَلْبُه مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾ فَقَالَ لَه النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا: (يَا عَمَّارُ إِنْ عَادُوا فَعُدْ فَقَدْ أَنْزَلَ الله عَزَّ وجَلَّ عُذْرَكَ وأَمَرَكَ أَنْ تَعُودَ إِنْ عَادُوا)»[١].

وبغضّ النظر عن السند فالبراءة أمرٌ قلبي لا يمكن الإكراه عليه، نعم السبُّ وما يجري مجراه من التبري لسانًا هو محلُّ ورود التقية، أما التبري فليس له موضوع يتّقىٰ فيه؛ فإنّه إضمار قلبي لا يمكن أن يكتشف أو يكره علىٰ خلافه.

الخامس: أنَّ التقصّي يتكفّل في أحيانٍ ليست قليلة بإنجاز عمليّة التعيين، وسيأتي أن لا تحقيق لصدور المرويّة من دون عمليّة التعيين، فالتقصّي كما هو أسلوب لمعرفة التصحيف هو أسلوب مماثل لتعيين الرواة، حيث يرد اسم الراوي مطلقًا مجملًا في مصدر، بينما تجد الاسم مقيّدًا مبيّنًا في مصدر آخر، وهذا الأمر قريب جدّاً من ما أسميناه (قرينة التكرّر المتنيّ) التي ستأتي في باب التعيين، وأمثلة ذلك أيضـًا عديدة جدّاً:

منها: ما رواه الكلينيّ عن «محمّد بن جعفر الأسديّ، عن محمّد بن إسماعيل البرمكيّ، عن الحسين بن الحسن الدِّيَنَوريّ، عن محمّد بن عليّ...»[٢]، فيتعيّن أنَّ محمّد بن عليّ في هذا المورد هو: محمّد بن عليّ الكوفيّ، أبو سُمينة الصيرفيّ، بدلالة ورود الرواية عند الصدوق في كتاب التوحيد، وتصريحه في السند أنّه أبو سُمينة الصيرفيّ.

ومنها: ما رواه الكلينيّ عن «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن عليّ، عن اليعقوبيّ...»[٣] فيشتبه من هو اليعقوبي، حتّىٰ قد يقال

(١) الكافي، الكلينيّ: ج٢، ص٢١٩، ح١٠.
(٢) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٧٨، ح٣.
(٣) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٩٤، ح٩.

بجهالة السند، لكنَّك تجد الصدوق قد روىٰ الرواية نفسها، وقد كتب اسم الراوي كاملًا في السند، وذكر أنه داود بن عليّ اليعقوبيّ الثقة.

السادس: كشف كيفيّة تنقّل الرواية من عصر إلىٰ عصر، ومن هذا يستكشف الكثير حولها وحول رواتها، حتّىٰ يمكن معرفة مَن غيّر أو حرّف في الرواية، وبيان ضعف رجل ينفرد بتغيير كلمة من رواية خلاف بقية الأسناد من جرّاء تتبّع الرواية.

ومن أمثلة ذلك: قصة وفاة زرارة بن أعين مثلًا؛ وذلك أنَّ شيعة الكوفة مرّوا بمرحلة حرجة بعد أن توفي الصادق ﷺ، فمن جهة كان عبد الله الأفطح - وهو الأكبر - يدعو إلىٰ نفسه، ومن جهة أخرىٰ كان الكثير من رواة أصحابنا ينقل عدم أهليّته للإمامة، فكان من الطبيعيّ أن تلتجئ مجموعة كبيرة من الشيعة إلىٰ زرارة للبتِّ في مثل هذا، فهو أحد أكبر رجلين من علماء الشيعة في الكوفة آنذاك، فعامّة الشيعة تنتظر من زرارة الحلّ، وحتّىٰ علىٰ فرض أنَّ زرارة كان يعلم من هو الإمام بعد الصادق ﷺ - وهو الصواب - فإنَّه لابدَّ له من أخذ الأذن في الإذاعة. خاصّة ما عرف من التاريخ والروايات سرّيّة الدعوة إلىٰ إمامة الإمام موسىٰ الكاظم ﷺ في بداية الأمر، منها: ما ورد في رواية مؤمن الطاق، وهشام بن سالم، والمفضل بن عمر أنَّ إذاعة أمر إمامته مقرون بالذبح، وقصة سؤال الخليفة إلىٰ مَن أوصىٰ جعفر بن محمّد ﷺ، وقتل كلّ مَن أوصىٰ إليهم، فجعل الإمام الصادق ﷺ الخليفةَ أحد الأوصياء الخمسة في قصة معروفة.

وفي تلك القضية، روىٰ الكشّيّ عن «حمدويه بن نصير، قال: حدّثني محمّد بن عيسىٰ بن عبيد، عن محمّد بن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، وغيره، قال: وجّه زرارةَ عبيدًا ابنه إلىٰ المدينة ليستخبر له خبر أبي

الحسن عليه السلام وعبد الله بن أبي عبد الله، فمات قبل أن يرجع إليه عبيد»[١].

والسند صحيح بلا إشكال. وروىٰ الكشّي عن جميل أيضًا ما يشير إلىٰ كل هذا، فعن الكشّي قال: «حدّثني حمدويه، قال: حدّثني يعقوب بن يزيد، قال: حدّثني عليّ بن حديد، عن جميل بن درّاج، قال: ما رأيت رجلًا مثل زرارة بن أعين، إنّا كنا نختلف إليه فما كنا حوله إلّا بمنزله الصبيان في الكتّاب حول المعلم، فلمّا مضىٰ أبو عبد الله عليه السلام وجلس عبد الله مجلسه، بعث زرارة عبيدًا ابنه زائراً عنه؛ ليتعرف الخبر ويأتيه بصحته، ومرض زرارة مرضًا شديدًا قبل أنْ يوافيه ابنه عبيد، فلّما حضرته الوفاة دعا بالمصحف فوضعه علىٰ صدره، ثمّ قبّله. قال جميل: حكىٰ جماعة ممن حضره أنَّه قال: اللّٰهُم إنّي ألقاك يوم القيامة، وإمامي مَن بُيّنت في هذا المصحف إمامته، اللّٰهُمَّ إنّي أُحلُّ حلاله، وأُحرم حرامه، وأؤمن بمحكمه ومتشابهه، وناسخه ومنسوخه، وخاصّه وعامّه، علىٰ ذلك أحيىٰ وعليه أموت إن شاء الله»[٢].

وضعف السيّد الخوئيّ (طاب رمسه) هذه الرواية بـ(عليّ بن حديد)، ولكنَّ الرواية ذات جزأين؛ الأوّل: المعتمد علىٰ ابن حديد، وهو نفس مضمون الصحيحة التي رويت عن جميل، فيقال جزمًا بصحة صدور هذا الجزء؛ لمطابقته للمعتبرة السابقة، والجزء الآخر: فإنَّ الصحيح فيه أن يقال: إنَّه مرسل بعد قوله: (قال جميل: حكىٰ جماعة ممن حضره) بعدم ذكر أسماء الجماعة.

ولذا، فالصحيح أنْ يقال: إنَّها بجزئها الأوّل صحيحة، وهي حتّىٰ لو لم يعلم بوثاقة ابن حديد فإنَّ مضمونها مشابه لمّا صح عن جميل

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الشيخ الطوسيّ: ج١، ص ٣٧٣.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسيّ: ج١، ص ٣٧٢.

في الرواية السابقة، وأمّا جزؤها الثاني فيقال فيه: إنّه مرسل؛ فإنّ جميلًا قال في منتصف الرواية: «وحكىٰ جماعة ممن حضره أنّه قال».

والظاهر من غيرها من الروايات أنّها عمّة زرارة، ومضمونها قريب جدًّا من المعتبر عن الإمام الرِّضا عليه السلام من أنّ زرارة «لمّا أبطأ عنه (ابنه) طُولب بإظهار قوله في أبي (الكاظم) عليه السلام، فلم يُحبّ أن يَقدِمَ علىٰ ذلك دون أمره، فرفع المصحف، وقال: (اللَّهُمَّ إنَّ إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من ولد جعفر بن محمّد عليه السلام)»[1].

ونظير هذين المضمونين قال الكشّيّ: «حدّثني محمّد بن قولويه، قال: حدّثني سعد بن عبد الله بن أبي خلف، قال: حدّثني محمّد بن عثمان بن رشيد، قال: حدّثني الحسن عليّ بن يقطين، عن أخيه أحمد بن عليّ، عن أبيه عليّ بن يقطين، قال: لما كانت وفاة أبي عبد الله عليه السلام قال الناس بعبد الله بن جعفر واختلفوا، فقائل قال به، وقائل قال بأبي الحسن عليه السلام، فدعا زرارة ابنه عبيدًا، فقال: يا بني، الناس مختلفون في هذا الأمر، فمن قال بعبد الله فإنّما ذهب إلىٰ الخبر الذي جاء أنّ الإمامة في الكبير من ولد الإمام، فشُدّ راحلتك وامضِ إلىٰ المدينة حتّىٰ تأتيني بصحّة الأمر. فشدّ راحلته، ومضىٰ إلىٰ المدينة. واعتلّ زرارة، فلما حضرته الوفاة سأل عن عبيد، فقيل له: لم يَقْدم. فدعا بالمصحف، فقال: اللَّهُم إنِّي مصدّقٌ بما جاء به نبيّك محمّد صلى الله عليه وآله فيما أنزلته عليه وبيّنته لنا علىٰ لسانه، وإنّي مصدّقٌ بما أنزلته عليه في هذا الجامع، وأنّ عقيدتيّ ودينيّ الذي يأتيني به عبيد ابني وما بيّنته في كتابك؛ فإن أمتّني قبل هذا فهذه شهادتي علىٰ نفسي وإقراري بما يأتي به عبيد ابني، وأنت الشهيد عليّ بذلك، فمات زرارة وقَدِمَ عبيد وقصدناه لنسلّم عليه، فسألوه عن الأمر الذي قصده فأخبرهم

(١) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق: ص٧٥.

أنَّ أبا الحسن عليه السلام صاحبهم»[١].

ومع ضعف السند إلّا أنَّ هذا المضمون ثابت إجمالًا من تعدّد الروايات الكثيرة في الإشارة إليه. والتي منها أيضًا ما رواه الكشّيّ عن «محمّد بن قولويه، قال: حدّثني سعد، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ومحمّد بن عبد الله المسمعيّ، عن عليّ بن أسباط، عن محمّد بن عبد الله بن زرارة، عن أبيه، قال: بعث زرارة عبيدًا ابنه يسأل عن خبر أبي الحسن عليه السلام فجاءه الموت قبل رجوع عبيد إليه، فأخذ المصحف فأعلاه فوق رأسه، وقال: إنَّ الإمام بعد جعفر بن محمّد من اسمه بين الدفّتين في جملة القرآن، منصوص عليه من الذين أوجب الله طاعتهم علىٰ خلقه، أنا مؤمن به، قال: فأخبر بذلك أبو الحسن الأوّل عليه السلام، فقال: **(والله كان زرارة مهاجرًا إلىٰ الله تعالىٰ)**»[٢].

لكنَّك تلاحظ بعض أهل السيرة الروائيّة السّيئة كجبرئيل بن أحمد لم يكن يفوته وضع لمساته في هذا المحل، فنقل الكشّيّ عن «شيخه ابن مسعود، قال: أخبرنا جبرئيل بن أحمد، قال: حدّثني محمّد بن عيسىٰ، عن يونس، عن إبراهيم المؤمن، عن نضر بن شعيب، عن عمّة زرارة، قالت: لما وقع زرارة واشتدَّ به، قال: ناوليني المصحف، فناولته وفتحته فوضعته علىٰ صدره وأخذه منّي، ثمّ قال: يا عمّة، اشهدي أن ليس لي إمامٌ غير هذا الكتاب»[٣].

وتغيير العبارة الأخيرة نصّ علىٰ تنصله من الثقل الأصغر (ليس لي إمام)، أما المنقول في الروايات الأخرىٰ أنَّ إمامي من اسمه بين

---

(١) اختيار معرفة الرجال ، الشيخ الطوسيّ: ج١، ص٣٧١.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسيّ: ج١، ص٣٧٢.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسيّ: ج١، ص ٣٧٣.

الدفّتين، وفي معتبرة الصدوق من قول زرارة: «اللّهُمَّ إنَّ إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من ولد جعفر بن محمّد عليه السلام»[1].

ويتكرّر اسم (جبرئيل بن أحمد) هذا في جلّ روايات ذمّ زرارة التي لم ينقل غيرها إياه مع جهالته، وعدم معرفته من قبل أهل الحديث، إضافةً لوجود هذا الاسم في كلّ روايات ذمّ أعمدة المذهب، فمثلًا: في بُريد بن معاوية العجلي وردت فيه ثلاث روايات ذامّة كانت عن جبرئيل بن أحمد، ونظير ذلك في محمّد بن مسلم، وأبي حمزة الثُّماليّ.

وأيضًا من أمثلة التغيير عبر الزمن ما جاء في وصف حُمران بن أعين، حيث وردت روايات متعددة في شأن حُمران يحتمل رجوع مجموعة منها إلىٰ رواية واحدة.

الرواية الأولىٰ: عن الكشّي عن «حمدويه بن نصير، قال: حدّثني محمّد بن عيسىٰ، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة، قال: قدمت المدينة وأنا شابٌّ أمرد، فدخلت سرادقًا لأبي جعفر عليه السلام بمنىٰ، فرأيت قومًا جلوسًا في الفسطاط وصدر المجلس ليس فيه أحد، ورأيت رجلًا جالسًا ناحية يحتجم، فعرفت برأيي أنّه أبو جعفر عليه السلام فقصدت نحوه، فسلّمت عليه، فردَّ السّلام عليّ، فجلست بين يديه والحجّام خلفه، فقال عليه السلام: **أمن بني أعين أنت؟** فقلت: نعم، أنا زرارة بن أعين. فقال: **إنّما عرفتك بالشبه، أحجّ حُمران؟** قلت: لا، وهو يقرئك السّلام، فقال عليه السلام: **إنّه من المؤمنين حقًا لا يرجع أبداً، إذا لقيته فاقرأه منّي السّلام، وقل له: لم حدّثت الحكم بن عيينة عنّي أنَّ الأوصياء محدّثون، لا تحدّثه وأشباهه بمثل هذا الحديث**، فقال زرارة: فحمدت الله تعالىٰ وأثنيت عليه، فقلت: الحمد لله، فقال هو: **الحمد لله**، فقلت:

(١) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق: ص٧٥.

أحمده وأستعينه، فقال هو: **أحمده وأستعينه**. فكنت كلّما ذكرت الله في كلام ذكره كما أذكره حتّىٰ فرغت من كلامي»[1].

أقول: هذه الرواية تامّة السند، وزمن الرواية قرب رأس المئة الأولىٰ، ولكنَّ دلالتها ليست تامّة علىٰ إفادة الوثاقة، وأما كلمة (لا يرجع أبدًا)، فربّما تكون دالّة علىٰ وفاته قبل أن يستطيع الحجّ لاحقًا، أو أنَّها تدلّ علىٰ أنَّه لن يرجع عن مذهبه وأنَّه باقٍ علىٰ التشيّع، وهذا وإن كان مدحًا بالغًا، لكنَّه لا يساوق الدلالة علىٰ الوثاقة.

وهذه الرواية هي الوحيدة الصحيحة في هذه الطائفة، بل لعلّها هي الوحيدة، وأنَّ كلَّ الروايات الأخرىٰ راجعة إليها، وقد رواها بعض الضعفاء بتغييرات في المتن ممّا يجعلهم مَحلًّا للاتهام فيها، كما سيتّضح من مطالعة الروايات اللاحقة.

الرواية الثانية: ما رواه الشيخ وقال: «أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر محمّد بن سفيان البزوفريّ، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عبد الله بن بُكير، عن زرارة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام، وذكرنا حُمران بن أعين، فقال عليه السلام: **لا يرتدّ والله أبدًا، ثم أطرق هنيئة، ثم قال: أجل لا يرتدّ والله**»[2].

والرواية مخدوشة بجهالتنا بحال البزوفريّ، وهي مرويّة عن زرارة بواسطة ابن بُكير، وهذا طريق متعارف إلىٰ زرارة، ولعلَّ الراوي نقل المرويّة بالمعنىٰ الذي فهمه منها، فبدّل قوله: (لا يرجع أبداً)، بـ(لا يرتدّ أبداً). وإلىٰ هذا الحدّ فالتغيير في متنها مقبول إلىٰ حدّ ما، لكن ما سيأتي

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسيّ: ج١، ص٤١٤.

(٢) الغيبة، الطوسيّ: ص٣٤٦.

من روايات ستغيّر خارطة دلالة الرواية بتشويه الرواية متنًا وسندًا.

الرواية الثالثة: ما رواه الكشّيّ عن «محمّد بن شاذان، عن الفضل بن شاذان، قال: روي عن ابن أبي عمير، عن عدّة من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان يقول: **حُمران بن أعين مؤمن لا يرتدّ والله أبدًا**»[١].

وهذه فضلًا عن الإرسال فهي مخدوشة بجهالتنا بمحمّد بن شاذان، وهنا قد اختفت الطبقة الخامسة والرابعة في السند، وتغيّر الإمام إلىٰ الصادق عليه السلام، مع الاقتصار في المتن علىٰ العبارة المنقولة معنىٰ، وإضافة كلمة (مؤمن) قبلها. وستتغيّر أيضًا الرواية أكثر من هذا، كما سيتّضح في الرواية اللاحقة.

الرواية الرابعة: ما رواه الكشّيّ عن «يوسف بن السخت، قال: حدّثني محمّد بن جمهور، عن فضالة بن أيّوب، عن بُكير بن أعين، قال: حججت أوّل حجّة فصرت إلىٰ منىٰ فسألتُ عن فسطاط أبي عبد الله عليه السلام، فدخلت عليه فرأيت في الفسطاط جماعة، فأقبلت أنظر في وجوههم، فلم أرَهُ فيهم وكان في ناحية الفسطاط يحتجم، فقال: **هلّم إليّ**. ثم قال: **يا غلام أمن بني أعين أنت؟** قلت: نعم، جعلني الله فداك، قال: **أيُّهُم أنت؟** قلت: أنا بُكير بن أعين، فقال لي: **ما فعل حُمران؟** قلت: لم يحجّ العام علىٰ شوقٍ شديدٍ منه إليك، وهو يقرأ عليك السّلام، فقال: **عليك وعليه السَّلام، حُمران مؤمن من أهل الجنَّة، لا يرتاب أبدًا، لا والله لا والله لا تخبره**»[٢].

أقول: يلاحظ وجود يوسف بن السخت الذي نقل عن ابن

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسيّ: ج١، ص٤١٢.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسيّ: ج١، ص٤١٥.

الغضائريّ تضعيفه، ومحمّد بن جمهور الذي وصفه النجاشيّ بضعف الحديث وفساد المذهب، وقال: إنَّهم قالوا فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها، ووجد في كتاب ابن الغضائريّ أنَّه وصفه وقال: إنَّه رأىٰ له شعراً يحلّل فيه مُحرّمَات الله، وترافق هذا الوجود مع تغيير في السند بإسقاط زرارة منه وراويه ابن بكير، واستبدالهما ببُكير بن أعين المتوفّىٰ (قبل ١٤٨هـ)، وبقاء الرواية عن الصادق عليه السلام كما في السابقة، والذي لا يتلاءم من كون بُكير بن أعين من الغلمان وقتها كما وصفته الرواية، فهو بعمر الصادق عليه السلام إن لم يكن أكبر منه، ثمّ تغيّرت كلمات الرواية عن سابقاتها، فبعد أن كانت (لا يرجع أبدًا) أصبحت (لا يرتدّ أبدًا)، ثمّ أصبحت (مؤمن لا يرتدّ أبدًا)، وهنا أضيفت جملة جديدة وهي: (من أهل الجنَّة) فأصبحت: (حُمران مؤمن من أهل الجنَّة، لا يرتاب أبداً)، ثمّ أنَّه لا وثوق بذلك التسلسل السنديّ من رأسه.

الرواية الخامسة: وأيضا عن الكشّي عن «محمّد، قال: حدّثني محمّد بن عيسىٰ، عن زياد القنديّ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّه قال في حُمران: **إنَّه رجلٌ من أهل الجنَّة**»[1].

وزياد بن مروان القنديّ الواقف المشهور الذي له كتاب يدلُّ علىٰ خبثه، وردت روايات في كذبه، ونلاحظ أنَّ الرواية اقتصرت علىٰ الوصف الذي أُضيف شيئًا فشيئًا في الروايات الأربع السابقة، وبالخصوص الجملة التي أضيفت في الرواية الرابعة رواية الغالِيَين: يوسف بن السخت، ومحمّد بن جمهور العميّ، وهي عبارة (من أهل الجنَّة)، وأزال باقي الرواية.

الرواية السادسة: ما رواه الكشّي عن «عليّ بن محمّد، قال: حدّثني

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسيّ: ج١، ص٤١٢.

محمّد بن موسىٰ، عن محمّد بن خالد، عن مروك بن عبيد، عمّن أخبره، عن هشام بن الحكم، قال: سمعته يقول: حُمران مؤمن لا يرتدّ أبدًا، ثم قال: **نِعْمَ الشفيع أنا وآبائي لحُمران بن أعين، يوم القيامة نأخذ بيده ولا نزايله حتّىٰ ندخل الجنَّة جميعًا**»[١].

وهذه المقطوعة مضمرة، فلم يذكر عن أيِّ إمام هي، ولا يخفىٰ أنَّ في سندها علّةً أخرىٰ غير القطع والإرسال؛ فإنَّ فيها محمّد بن موسىٰ الهمدانيّ الضعيف الغاليّ، الذي ذكر ابن الوليد أنَّه كان يضع الحديث، وهي مع اختلاف ألفاظها إلّا أنَّه يعلم أنَّها عين السابقات المأخوذة من الصحيحة الأولىٰ مع بعض التغيير، فاقتصرت علىٰ متن الخامسة مع إضافة ذيل جديد يصف حُمران يوم القيامة، وأنَّهم عليهم السلام سيأخذون بيده ويدخلونه الجنَّة.

الأصل والكتاب

بقي أن نذكر فائدة طال الكلام فيها واستطار، في معرفة الفرق بين الأصل والكتاب، فأقول: إنَّ ما نسميه في وقتنا الراهن مصادر البحث، كانوا يسمونه أصلًا، فمثلًا: حين يكتب المؤلّف في زماننا هذا بحثًا، ويقتبس رواية فيجب علىٰ الباحث إيرادها من المصدر الأصل، فلو كانت موجودة في كتاب الكافي – مثلًا –، ولنفرض أنَّ الباحث اعتمد علىٰ نقل هذه الرواية من كتاب مستند العروة[٢]، فإنَّ لنا أن نقول: إنَّه لم ينقلها من أصولها أو من مصدرها، وهذا بالضبط ما كانوا يعنون به الأصل وهو المصدر الأوّل للرواية.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسيّ: ج ٢، ص٤١٨.

(٢) كتاب مستند العروة الوثقىٰ، تقريرات لبحث الفقه للسيّد الخوئي للشيخ البروجردي (قدهما).

والكتب: هي تصنيف تعتمد علىٰ ما وجد من روايات في كتب أخرىٰ أو أصول.

أما الأصول: فهي تعتمد علىٰ ما يجمعه الراوي من روايات، ولا تكون مأخوذة من كتب أو أصول سابقة.

الفَصلُ الثّاني

خطوات التقصّي

أوّلاً: مراجعة نسخ الكتاب

كثيرًا ما يكتفي الباحث بما يتوفّر لديه من نسخة مطبوعة، فيعتمد عليها وحدها في الحكم على ما جاء فيها، وهذا بحدّ ذاته أمر خطير جدّاً، ليس في كتب الحديث فحسب، بل في كتب الرِّجال والفهارس أيضًا، فتجد في النسخ المطبوعة من كتاب النجاشيّ كلمة (ثقة)، في حين أنَّك لا تجدها في نسخ أخرى، كما في ترجمة عنبسة بن بجاد العابد، فما يتوفّر لدينا من نسخ النجاشيّ توثيقه، وأمّا ما كان لدى السيّد الخوئيّ قدست نفسه من نسخ فلم توجد كلمة (ثقة)، بل أحيانًا يكون الأمر أكثر خطرًا وضررًا؛ إذ تجد عدّة تراجم في نسخة في حين لا تجدها في نسخة أخرى، وهذا أيضًا يمكن ملاحظته في ترجمة يعقوب الأحمر.

قال السيّد الخوئيّ قدست نفسه: «ونقل القهبائيّ عن النجاشيّ، قال: يعقوب بن سالم الأحمر، أخو أسباط بن سالم، ثقة، من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب مُبَوَّب في الحلال والحرام، أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا أحمد بن يوسف بن يعقوب، قال: حدّثنا

عليّ بن أسباط، عن عمر، بكتابه»[١].

وأيضاً نَقَلَ قدست نفسه عن السيّد التفريشيّ: «يعقوب بن سالم الأحمر، أخو أسباط بن سالم، ثقة، من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب، روىٰ عنه عليّ بن أسباط (جش)»[٢].

وأيضاً قال: قال الميرزا: «وفي (جش) يعقوب بن سالم الأحمر، أخو أسباط بن سالم، ثقة من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام علىٰ ما نقله ابن طاووس في كتابه»[٣].

ثمّ قال السيّد الخوئيّ: «مقتضىٰ هذه الكلمات أنَّ كتاب النجاشيّ كانت فيه ترجمة يعقوب بن سالم، وأنَّ النسخ الموجودة خالية من ذكره حتَّىٰ النسخة المصحّحة علىٰ نسخة النجاشيّ، والظاهر أنَّ الأصل في جميع ما ذكر هو نسخة ابن طاووس، فقد أخذ عنها من تأخر عنه، وعليه فلا يمكن الاعتماد علىٰ تلك النسخة بعد خلوّ ساير النسخ من ترجمته»[٤].

والغريب أنَّ النسخة الأكثر تداولًا في زمننا هذا والمتوفّرة لدينا فيها ترجمته بدون الإشارة إلىٰ أيّ اختلاف، فالنسخة المطبوعة من قبل جماعة المدرّسين في قم المقدسة، في عام (١٤١٨هـ) فيها في الرقم (١٢١٢): «يعقوب بن سالم الأحمر، أخو أسباط بن سالم، ثقة، من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب مُبَوَّب في الحلال والحرام، أخبرنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا أحمد بن

---

(١) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئيّ: ج٢١، ص١٤٣.

(٢) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئيّ: ج٢١، ص١٤٤.

(٣) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئيّ: ج٢١، ص١٤٤.

(٤) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئيّ: ج٢١، ص١٤٤.

محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا أحمد بن يوسف بن يعقوب، قال: حدّثنا عليّ بن أسباط عن عمّه بكتابه»[1].

وعند التحقيق بمراجعة النسخ الخطّية والنسخ المطبوعة القديمة للوقوف علىٰ حقيقة الأمر، لدينا صورة المخطوطة بخطّ النسخ، والتي نسخها (نعمة الله ابن حمزة العميديّ الحسينيّ)، في محرم الحرام من سنة (٩٥٦هـ)، الموجودة في مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامّة، والتي أسميتها (أ)، وفيها أضيف بخطّ التعليق الفارسيّ – أيّ: بخطّ آخر – بعد ترجمة يونس خمس تراجم، وهم: يونس بن عليّ القطّان، ويونس بن ظبيان، ويونس بن رباط، ويعقوب بن سالم الأحمر، ويعقوب بن نُعيم، وهمَّش بنفس الخطّ من أنَّ هذه الإضافة من كتاب السيّد جمال الدين بن طاووس.

وفي نسخة مكتوبة بخطّ النسخ، لناسخها حيدر بن ناصر بن محمّد البحرانيّ، ويُعتقد أنَّها ترجع للقرن العاشر، أو الحادي عشر الهجريّ، وأسميتها، (ب) وفيها تراجم هؤلاء الخمسة.

أما النسخة الثالثة والتي أدعوها (ج)، وهي بخطّ النسخ أيضاً، وتمَّ الفراغ من نسخها سنة (١٣٠٢هـ) فلا يوجد فيها تراجم هؤلاء الخمسة.

النسخة الرابعة والتي أدعوها (د)، وهي نسخة المكتبة الأهلية بتبريز، سنة (٩٨١هـ)، وكُتب عليها: أنَّ هذه النسخة استنسخت من نسخة عليها سماعات، مؤرّخة سنة (٥٥١هـ)، وعليها مقابلة وتصحيح من السيّد محمّد بن عليّ العامليّ صاحب المدارك (٩٤٣-١٠٠٩هـ)، وهذه النسخة أرسلتُ في طلبها ولم أشاهدها بعد، ولكن ذكرها المحقّق (محمّد جواد النائينيّ) في تحقيقه لكتاب رجال النجاشيّ،

---

(١) رجال النجاشيّ، النجاشيّ: ص ٤٤٩، رقم الترجمة ١٢١٢.

وذَكر أيضـاً في هامش تحقيقه للكتاب المطبوع في دار الأضواء ببيروت عام (١٤٠٨هـ) أنَّ تراجم هؤلاء الخمسة غير موجودة في هذه النسخة، والتي عنونها هو بحرف (ا).

أما النسخة التي أدعوها (هـ)، وهي نسخة مكتبة الروضة الرضويّة، والمكتوبة سنة (٩٦٧هـ)، وهذه النسخة وجِدَ فيها تراجم هؤلاء الخمسة، وهي كسابقتها لم أطّلع عليها، لكنَّ هذا ما نقله (محمّد جواد النائينيّ) في تحقيقه للكتاب.

أما النسخ المطبوعة فالنسخة الأقدم هي التي طبعت في (بمبي)، سنة (١٣١٧هـ)، فلم يوجد فيها ترجمة هؤلاء الخمسة.

والنسخة الأخرىٰ التي طبعت قبل عام (١٣٧٩هـ) في مطبعة (جابخانة مصطفويّ) لم تحوِ أيضاً ترجمة هؤلاء الخمسة.

أما النسخة الأخرىٰ المحقّقة من قبل محمّد جواد النائينيّ، والتي طُبعت في دار الأضواء ببيروت، عام (١٤٠٨هـ)، وقد اعتمد في تحقيقها علىٰ نسختين خطّيتين هما المومىٰ إليهما بـ(د) و(هـ)، وأشار إلىٰ أنَّ الأسماء الخمسة لم توجد في الأولىٰ ووجدت في الثانية.

النسخة الأخيرة وهي التي أشرتُ إليها في البدء، وهي نسخة جماعة المدرّسين، المطبوعة بقم، سنة (١٤١٨هـ)، وفيها وجدت الأسماء الخمسة بدون أن يشير محقّقوها إلىٰ الاختلاف في ورود هذه الأسماء في النسخ المختلفة، خاصّة وأنّها لم توجد في الكتب المطبوعة الأقدم والمخطوطات الأقدم، وهذا خلل في التحقيق.

فالمناسب للباحث العلميّ اعتماد نسخة محقّقة بشكل احترافيّ، أو الاعتماد علىٰ المخطوطات التي تتوفّر لديه؛ فلذا علىٰ الباحث أن تحوي مكتبته الخاصّة سواء الرقميّة أو الورقيّة علىٰ النسخ الخطّيّة

لكتب الحديث والرجال، بل الأفضل - إن استطاع - أن يعمّم ذلك إلىٰ كتب التراث الأخرىٰ، وقد مرَّ علينا في ترجمة (عمرو بن الأشعث) في الجزء السادس من (الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي) أنَّ مراجعة مخطوطة ديوان (عمرو بن لجأ) الموجودة في جامعة (ييل) الأمريكية، كان سبيلًا مهمًّا لتعيين رجل في سند رواية الكافي، وأنّه الشاعر المعروف (عمرو بن لجأ).

ثانيًا: مراجعة ما نقل عن الكتاب

وهذا يكون في مضمارين:

الأوّل: في كتب الحديث المتأخّرة عن الكتب الأولىٰ التي جمعت الأحاديث، وأهمّها (الوافي) للفيض الكاشانيّ المتوفّىٰ (١٠٩١هـ)، و(وسائل الشيعة) للحر العامليّ المتوفّىٰ (١١٠٤هـ)، و(بحار الأنوار) للعلّامة المجلسيّ المتوفّىٰ (١١١١هـ)، حيث يعتبر ما دوَّنُوه في كتبهم هو ما وُجِدَ في مخطوطاتهم إذا لم يكن هناك اجتهاد منهم في التغيير، والمخطوطات الراجعة إلىٰ هذا الزمن مهمّة جدّاً في تحقيق الوارد في الكتب القديمة، حيث تمثّل فترتهم الزمنية الجزء الأوسط بين زمن تأليف الكتب وزمننا هذا.

الثاني: ما ورد في كلمات الفقهاء، فإنَّ كتب الحديث القديمة نظير الكافي، والتهذيب، والفقيه، وغيرها، قد تداول الفقهاء نُسخها جيلًا بعد جيل بشكل متّصل إلىٰ عصر صاحب الكتاب، ومن المعلوم أنَّهم - طاب ثراهم - قد استعانوا واقتبسوا في مؤلّفاتهم منها كثيرًا، فيمكن أن نعدّ ما اقتبسوه مطابقًا للنسخة التي كانت عندهم آنذاك، فتمثّل اقتباساتهم - إن لم تكن منقولة بالمعنىٰ - نقلًا واضحًا عن النسخ الخطّيّة آنذاك، والتي من الممكن أنَّها لم تصل إلينا.

وبهذين الطريقين يمكن أن يضاف إلينا مزيد من المعلومات حول بعض المخطوطات المنقرضة التي لم تصل إلينا، حتّىٰ أنّك تجد أحيانًا أنّهم نقلوا عن كتب انقرضت ولم تصل إلينا، ويمكن أن نضيف إلىٰ هذين الطريقين ما دوّنه ابن داود والعلّامة، وقبلهما ابن طاووس؛ لتعبّر منقولاتهم عن فترة قديمة أقرب إلىٰ فترة تأليف الكتب من غيرهم.

ثالثًا: مراجعة كتب الحديث الأخرىٰ

عند ورود رواية في الكافي مثلًا، فإنّ من المفيد جدّاً أن نبحث عنها وعن مضمونها في الكتب الحديثيّة الأخرىٰ، سواء السابقة للكافي، كالبصائر للصفّار المتوفّىٰ (٢٩٠هـ)، والمحاسن للبرقيّ المتوفّىٰ (٢٧٤هـ)، وما وصلنا من وريقات لبعض الأصول حتّىٰ التي استطرفها ابن إدريس في سرائره، أو الكتب اللاحقة للكافي، ككتب الصدوق المتوفّىٰ (٣٨١هـ)، والنعمانيّ المتوفّىٰ (٣٨٠هـ)، وابن قولويه المتوفّىٰ (٣٦٧هـ)، والشيخ الطوسيّ المتوفّىٰ (٤٦٠هـ)، ونحوها، وقد تمثّل هذه الطريقة المحور الأهمّ في طريق التقصّي عن الرواية، وبها ينكشف الكثير من التصحيف، من سقط، وزيادة، وتغيير، وينكشف التعيين بها أيضًا، بل وتنكشف بها الأسناد الأخرىٰ للرواية.

ومنه - مثلًا - ما رواه الكلينيّ في الكافي عن «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير، عن منصور بن يونس وسعدان بن مسلم، عن إسحاق بن عمّار، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: (**إِنَّ الْأَرْضَ لا تَخْلُو إِلَّا وَفِيهَا إِمَامٌ، كَيْمَا إِنْ زَادَ الْمُؤْمِنُونَ شَيْئًا رَدَّهُمْ، وَإِنْ نَقَصُوا شَيْئًا أَتَمَّهُ لَهُمْ**)»[1].

فقد رواها محمّد بن الحسن الصفّار في البصائر، عن «محمّد بن

(١) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص١٧٨، ح٢.

عيسىٰ، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: (**إِنَّ الأَرْضَ لا تَخْلُو إِلا وَفِيهَا عَالِمٌ، كُلَّمَا زَادَ الْمُؤْمِنُونَ شَيْئًا رَدَّهُمْ، وَإِنْ نَقَصُوا شَيْئًا تَمَّمَهُ لَهُمْ**)»[١].

وأيضًا روىٰ الصفّار عن «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: (**إِنَّ الأَرْضَ لا تَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَنْ يَعْلَمُ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ، فَإِذَا جَاءَ الْمُسْلِمُونَ بِزِيَادَةٍ طَرَحَهَا، وَإِذَا جَاءُوا بِالنُّقْصَانِ أَكْمَلَهُ لَهُمْ، وَلَوْلا ذَلِكَ لاخْتَلَطَ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ أَمْرُهُم**)»[٢].

وفي علل الشرائع رواها الصدوق عن «أبيه رحمه الله، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله ، عن يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: (**إِنَّ الأَرْضَ لا تَخْلُو إِلا وفِيهَا عَالِمٌ، كلّمَا زادَ المؤمنُون شيئًا رَدّهم، وإِنْ نَقَصُوا شيئًا تمَّمَهُ لَهم**)»[٣].

وكذا رواها الصدوق عن «أحمد بن محمّد رحمه الله، عن أبيه، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ومحمّد بن عبد الجبّار، عن عبد الله بن محمّد الحجّال، عن ثعلبة بن ميمون، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (**إِنَّ الأَرْضَ لا تَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَنْ يَعْلَمُ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ ، فَإِذَا جَاءَ الْمُسْلِمُونَ بِزِيَادَةٍ طَرَحَهَا، وَإِذَا جَاءُوا بِالنُّقْصَانِ أَكْمَلَهُ لَهُمْ، فلَوْلا ذَلِكَ اختَلَطَ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ أمورُهم**)»[٤].

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٣٣١، ح٢.
(٢) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٣٣١، ح٣.
(٣) علل الشرائع، الصدوق: ج١، ص١٩٩، ح٢٣.
(٤) علل الشرائع، الصدوق: ج١، ص١٩٩، ح٢٤

وكذا رواها الصدوق عن «أبيه ﵀، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد ومحمّد بن عيسىٰ بن عبيد، عن محمّد بن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد الله ﵇، قال: (سمعته يقول: **إنَّ الأرْضَ لا تَخْلُو إلّا وفيها عالم، كلّما زاد المؤمنون شيئًا ردّهم وإن نقصُوا شيئًا تمّمه لهم**)»[1].

وأيضًا عن «أبيه ﵀، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ومحمّد بن عبد الجبّار، عن عبد الله بن محمّد الحجّال، عن ثعلبة بن ميمون، عن إسحاق بن عمّار، قال: قال أبو عبد الله ﵇: (**الأرْضَ لا تَخْلُو من أن يكون فيها من يعلم الزيادة والنقصان، فإذا جاء المسلمون بزيادة طرحها، وإذا جاؤوا بالنقصان أكمله لهم، ولولا ذلك لاختلط علىٰ المسلمين أمورهم**)»[2].

رابعًا: جمع أسناد الرواية

بعد إجراء الخطوات الثلاثة السابقة، يمكن للباحث أن يحصل علىٰ أكثر من سند للرواية، وبدل أن يحكم الباحث بضعف الرواية يمكن له بعد جمع الأسناد القول باعتبارها؛ إمّا لوجود سند معتبر من الأسناد المجموعة، أو بسبب تضافر الأسناد مجهولها وضعيفها، فيُوثَق بها بسبب التضافر.

نظير ما رواه الكلينيّ عن «أحمد بن مِهران، عن محمّد بن عليّ، عن ابن محبوب، عن عبد العزيز العبديّ، عن أبي عبد الله ﵇ في قول اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بَلْ هُوَ آياتٌ بَيِّناتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، قَالَ:

---

(١) علل الشرائع، الصدوق: ج١، ص١٩٩، ح٢٩.

(٢) علل الشرائع، الصدوق: ج١، ص٢٠٠، ح٣٠.

(هُمُ الأَئِمَّةُ عليهم السلام)»[١].

وبصرف النظر عن الكلام في حال أحمد بن مهران، ففي السند محمّد بن عليّ، وهو: أبو سُمينة الصيرفيّ الكوفيّ، الضعيف، وعبد العزيز العبديّ وهو ضعيف أيضاً؛ ولذا فالسند وفق الصناعة - كما قال العلّامة المجلسي في مرآة العقول - ضعيف[٢]، ومع أنَّ السند كما قال، إلّا أنَّ الرواية رويت بأسناد عدّة؛ فرواها الصفّار في البصائر عن «محمّد بن الحسين، عن عليّ بن أسباط، عن أسباط، قال: سأله الهيسيّ عن قول الله عز وجل: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، قال: (هُمُ الأَئِمَّةُ)»[٣]، والسند ليس معتبراً أيضاً.

ونجد أنَّ الصفّار رواه تارة أخرىٰ بسند آخر عن «عبّاد بن سليمان، عن أبيه سليمان، عن سدير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: قول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، قال: (هُمُ الأَئِمَّةُ)...»[٤]، والسند هنا مصحَّف، والصواب هو: (عبَّاد بن سليمان، عن محمّد بن سليمان، عن أبيه سليمان)، وهو سند ضعيف كذلك.

ورواها تارة ثالثة عن «أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن الفضيل، قال: سألته عن قول الله تعالىٰ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، قال: (هُمُ الأَئِمَّةُ)»[٥]، وهو أيضاً

(١) الكافي، الكليني: ج١، ص٢١٤، ح٢.
(٢) مرآة العقول، العلاّمة المجلسي: ج٢، ص٤٣٧.
(٣) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٢٠٥، ح٧.
(٤) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٢٠٧، ح١.
(٥) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٢٠٦، ح٨

سند مرتبك.

ورويت بزيادة كلمة (خاصّة) في نهايتها في موارد عدّة، ويُحدَس أنّها نفس السابقة، فقد رواها الصفّار عن «عَبَّاد بن سليمان، عن سعد بن سعد، عن محمّد بن الفضيل، سألت أبا الحسن الرِّضا عليه السلام عن قول الله تعالىٰ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، قال: (هُمُ الْأَئِمَّةُ خاصّة)»[1].

ورواها الصفّار أيضاً، قال: «حدّثني محمّد بن الحسين، عن يزيد بن سعد، عن هارون بن حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، قال: (هُمُ الْأَئِمَّةُ خاصّة)...»[2]. والسند أيضاً مصحّف في عنوان (يزيد بن سعد)، والصواب: (يزيد بن إسحاق شعر)، وهذا السند معتبر.

وعن «محمّد بن الحسين، عن يزيد، عن هارون بن حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، قال: (هي الْأَئِمَّةُ خاصّة)»[3]، وهذا السند معتبر أيضاً، وكلا الحديثين المعتبرين هما عين الحديث الرابع في هذا الباب في الكافي، الذي رواه الكلينيّ عن «محمّد بن يحيىٰ، عن محمّد بن الحسين، عن يزيد شعر، عن هارون بن حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، قال: (هُمُ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام خاصّة)»[4].

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٢٠٦، ح١٢.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٢٠٧، ح١٧.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٢٠٥، ح٥.

(٤) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٢١٤، ح٤.

وحيث إنَّ أسناد بعض الروايات هنا معتبر، فالتضافر متحقق؛ لكثرة الأسناد بهذا الترتيب، فهي موثّقة الصدور عن أبي عبد الله عليه السلام، أو أن يجمع الأسناد مع بعضها ليحصل علىٰ سند خالٍ من السقط أو التصحيف.

وهناك أمثلة لذلك:

منها: ما رواه الكليني عن «محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن أبي زاهر، عن عليّ بن موسىٰ، عن صفوان بن يحيىٰ، عن الحارث بن المغيرة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت: أَخْبِرْنِي عَنْ عِلْمِ عَالِمِكُمْ، قَالَ: (**وِرَاثَةٌ مِنْ رَسُولِ اللهِ** صلى الله عليه وآله **وَمِنْ عليّ** عليه السلام)، قَالَ: قُلْتُ: إِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ يُقْذَفُ فِي قُلُوبِكُمْ[1]، وَيُنْكَتُ فِي آذَانِكُمْ؟ قَالَ: (**أَوَ ذَاكَ**)»[2].

والسند ضعيف؛ لعدم معرفتنا بـ(عليّ بن مُوسىٰ) هذا، وعنوان (عليّ بنِ مُوسىٰ) غريب هنا، فليس في الرِّجال (عليّ بن موسىٰ) في هذه الطبقة ممن يروي عنه أحمد بن أبي زاهر، ويروي عن صفوان، وهذا مؤشر قويّ للتصحيف، والمتعارف أنَّ أحمد بن أبي زاهر - وهو أحمد بن موسىٰ -، يروي غالبًا عن عليّ بن إسماعيل والحسن بن موسىٰ الخشّاب معًا، ولعلَّ عنوان (عليّ بن موسىٰ) أصله (عليّ بن إسماعيل والحسن بن موسىٰ)، فسقط منه (إسماعيل والحسن بن) وبقي الأوّل والآخر منه وهو: (عليّ بن موسىٰ)؛ باعتبار أنَّ الناسخ قفزت عينه من (بن) التي بعد (عليّ) إلىٰ (بن) التي قبل (موسىٰ)، فبقي الاسم الأوّل للراوي الأوّل، والاسم الثاني للراوي الثاني.

---

(١) في «ألف، و، بر، بس» وحاشية «ض، بح» والبصائر: ج١، ص٣٢٧، ح٣ وح ٥: «قلوبهم».

(٢) الكافي، الكليني: ج١، ص٢٦٤، ح١.

وقد روىٰ محمّد بن الحسن الصفّار الحديث في بصائر الدرجات عن «أحمد بن محمّد، عن الحسن بن موسىٰ الخشّاب، عن عليّ بن إسماعيل، عن صفوان، عن الحارث بن المغيرة»[١]، وهو أيضًا يعاني من التصحيف، ولعلّ الصواب فيه: أنّ الصفّار إنّما يروي عن أحمد - وهو ابن موسىٰ -، عن الحسن بن موسىٰ وعليّ بن إسماعيل، عن صفوان، عن الحارث بن المغيرة النصريّ.

ورواها أيضًا عن «أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن فُضالة بن أيّوب، عن عمر بن أبان، عن الحارث»[٢].

وعلىٰ ذلك فالسند الذي نقله الكلينيّ يعاني التصحيف، وكذا سند الصفّار في البصائر، والسند علىٰ الصواب كما تشير إليه طرق كشف التصحيف لا يتطابق معهما، بل هو سند مركّب منهما بمعالجة التصحيف فيهما معًا.

ومنها: ما رواه الكلينيّ عن «أحمد بن محمّد ومحمّد بن يحيىٰ، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن حسّان، عن ابن فضّال، عن عليّ بن يعقوب الهاشميّ، عن مروان بن مسلم، عن بُريد، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ**﴾ (**وَلا مُحَدَّثٍ**)، قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، لَيْسَتْ هٰذِهِ قِرَاءَتَنَا، فَمَا الرَّسُولُ وَالنَّبِيُّ وَالْمُحَدَّثُ؟ قَالَ: (**الرَّسُولُ: الَّذِي يَظْهَرُ لَهُ الْمَلَكَ، فَيُكَلِّمُهُ، وَالنَّبِيُّ هُوَ الَّذِي يَرىٰ فِي مَنَامِهِ، وَرُبَّمَا اجْتَمَعَتِ النُّبُوَّةُ وَالرِّسَالَةُ لِوَاحِدٍ، وَالْمُحَدَّثُ: الَّذِي يَسْمَعُ الصَّوْتَ، وَلا يَرىٰ الصُّورَةَ**)، قَالَ: قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللهُ، كَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي رَأىٰ فِي النَّوْمِ حَقٌّ، وَأَنَّهُ

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٣٢٦، ح٣.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٣٢٦، ح٢.

مِنَ الْمَلَكِ؟ قَالَ: (يُوَفَّقُ لِذلِكَ حَتّىٰ يَعْرِفَهُ، لَقَدْ خَتَمَ اللهُ بِكِتَابِكُمُ الْكُتُبَ، وَخَتَمَ بِنَبِيِّكُمُ الأَنْبِيَاءَ)»[١].

ورواها محمّد بن الحسن الصفّار في البصائر عن «أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عليّ بن يعقوب الهاشميّ، عن هارون بن مسلم، عن بُريد، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام...»[٢].

وسند الكلينيّ يعاني من صعوبتين:

الأولىٰ: في رواية (محمّد بن الحسين، عن عليّ بن حسّان)، وأنَّ الرائج جدًّا رواية (محمّد بن الحسن الصفّار، عن عليّ بن حسان)، وهي موارد كثيرة جدّاً[٣]، فما في هذا المورد من رواية محمّد بن الحسين، عن عليّ بن حسّان غريب، خاصّة وأنَّ عين هذا السند قد كرره الكلينيّ عن عليّ بن حسّان في موضع آخر، وكان فيه (محمّد بن الحسن) وليس (محمّد بن الحسين)[٤]؛ لذا يُرجّح بقوّة حصول التصحيف في هذا المورد، خصوصًا وأنَّ تصحيف (الحسن) بـ(الحسين) وبالعكس من الكثرة بمكان.

والثانية: في رواية عليّ بن حسّان، عن ابن فضّال، فهي أكثر غرابة وليس لها نظير، بل إنَّ عليّ بن حسّان الذي يروي عنه الصفّار مباشرة هو: عليّ بن حسّان الواسطي، الذي هو من السادسة وطَالَ به العمر

(١) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص١٧٧، ح٤.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٣٧١، ح١١.

(٣) منها ما في الكافي، ج١، ص١٩٧؛ البصائر: ج١، ص١٩؛ ٩٥؛ ١٩٩؛ ٢٤٠؛ ٣٢٠؛ ٣٧١؛ ٤١٥؛ ٤٤٦، وغيرها من موارد كثيرة في كتب الصدوق، بل وفي مشيخته فهو يروي عن عليّ بن حسّان من طريق محمّد بن الحسن الصفّار أيضاً.

(٤) الكافي، الكلينيّ: ج ١، ص ١٩٧، ح٣.

وجاوز المائة، وهو أكبر من الحسن بن عليّ بن فضّال، وإن كان كلّ منهما من السادسة؛ لذا ترتيب السند بهذا ممّا لا يمكن قبوله علىٰ غرابته.

والظاهر في هذين الموردين أنَّ الأصل الخالي من التصحيف فيه هو سند البصائر، وأنَّ هناك بعض الاختلاط عند استلالها من كتاب البصائر، فالسند علىٰ هذا: أحمد بن الحسن بن فضّال، عن عليّ بن يعقوب الهاشميّ، وأمّا اسم عليّ بن حسّان فلعلّه جاء بسبب الحديث السابق له؛ فإنَّ الصفّار ذكره في بداية السند السابق لهذه الرواية، فاختلط بهذا السند بشكل ما في كتاب الكلينيّ.

وأما سند البصائر فاشتمل علىٰ اسم (هارون بن مسلم) بينما ذكر في الكافي (مروان بن مسلم)، ونعلم أنَّ (هارون) و(مروان) من الأسماء التي يكثر بينهما التصحيف، حيث كانوا يكتبون (هارون) بشكل (هرون) و(مروان) بشكل (مرون)، وأنَّ رسم الميم في بعض الخطوط ممّا يشابه الهاء للمطلّع، ومع أنَّنا رجَّحنا ما في البصائر من سند في هذه الرواية إلىٰ غاية عليّ بن يعقوب الهاشميّ، لكنَّ الصحيح في هذا الموضع ما في الكافي؛ إذ عليّ بن يعقوب الهاشميّ هو راوي كتاب مروان بن مسلم، كما في رجال النجاشيّ[1]، وأنّه هو من يروي عنه، كما يظهر من روايته عنه في الاختيار[2].

وعلىٰ هذا فالسند الذي ينبغي تحقيقه يختلف عن الموجود في الكافي أو البصائر، وأنّه سند مركّب من السندين بعد معالجة التصحيف فيهما، وهو: أن الكلينيّ روىٰ عن أحمد بن محمّد ومحمّد بن يحيىٰ

---

(١) رجال النجاشيّ، النجاشيّ: ص٤١٩، رقم الترجمة ١١٢٠.

(٢) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسيّ: ج ٢، ص٦٥٢.

جميعًا، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عليّ بن يعقوب الهاشميّ، عن مروان بن مسلم، عن بُريد بن معاوية.

وأيضًا عند جمع الأسناد سنعرف كيف تنقّلت الرواية من جيل إلىٰ جيل، ومن أيِّ راوٍ إلىٰ راوٍ حُدِّثت في كل زمن ممّا وصلنا.

فمثلًا: روىٰ الكلينيّ عن «عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسىٰ، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام، قَالَ: قَالَ: (**وَاللهِ، مَا تَرَكَ اللهُ أَرْضًا مُنْذُ قَبَضَ اللهُ آدَمَ عليه السلام إِلَّا وَفِيهَا إِمَامٌ يُهْتَدىٰ بِهِ إِلىٰ اللهِ، وَهُوَ حُجَّتُهُ عَلىٰ عِبَادِهِ، وَلَا تَبْقَىٰ الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ حُجَّةٍ لِلَّهِ عَلىٰ عِبَادِهِ**)»[1].

فمن المعروف صعوبة تحقّق رواية محمّد بن عيسىٰ بن عبيد اليقطينيّ، عن يونس بن عبد الرحمن، فما بالك بروايته عن شيخ يونس محمّد بن الفضيل، إضافة إلىٰ استبعاد ذلك من حساب الطبقة؛ فإنَّ محمّد بن الفضيل من الخامسة، ومحمّد بن عيسىٰ بن عبيد اليقطينيّ من كبار السابعة. ويؤكّد السقط أنَّ محمّد بن عيسىٰ بن عبيد اليقطينيّ قد روىٰ غير مرَّة عن محمّد بن الفضيل بواسطة شيخه يونس بن عبد الرحمن[2]، وفي غير الكافي تجده روىٰ عنه بواسطة السادسة أيضًا، كعليّ بن الحكم، والحسن الوشّاء[3].

---

(١) الكافي، الكليني: ج ١، ص ١٧٨، ح٨.

(٢) ينظر: الكافي: ج١، ص١٨٧؛ ج٣، ص٣٣٩؛ ج٥، ص٤٥٤؛ ج٧، ص١١١، وص٣٠٩.

(٣) روىٰ بواسطة عليّ بن الحكم، كما في عيون أخبار الرِّضا: ج٢، ص٢٥٤؛ البصائر: ص٢٢٩؛ وبواسطة الوشّاء، كما في البصائر: ص٤٥٢.

لا يقال: إنَّ محمّد بن الفضيل ممن روت السابعة عنه، كما في أسناد محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب عنه مباشرة، وهو ما يظهر أيضاً من طريق النجاشيّ إلىٰ كتاب محمّد بن الفضيل، فقد سبق وأن نبَّهنا إلىٰ وقوع السقط في أسناد ابن أبي الخطّاب عن محمّد بن الفضيل، وأنَّها بواسطة النّضر بن شعيب علىٰ الأظهر، وليس هذا بغريب عن أسناده، كما نبَّهنا في الطبقات الصغير[1] إلىٰ كثرة السقط في أسناده.

ومع أنَّ السند ابتدأ بعليّ بن إبراهيم، لكن يظهر أنَّ الكلينيّ أخذ هذه الرواية من بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن الصفّار، حيث رواها بنفس السند واللفظ[2]، نعم ربّما كان له طريقان إليها، فاختار طريق عليّ بن إبراهيم الأقصر، ولعلَّ طريقه إلىٰ هذه الرواية عن شيخيه العاصميّ والعطّار، عن الصفّار، عن اليقطينيّ، فاستغنىٰ بالأوّل لقربه عن الثاني، ولعلَّ الصفّار أخذها من كتاب الإمامة لمحمّد بن عيسىٰ اليقطينيّ، وقد سقطت الواسطة بينه وبين محمّد بن الفضيل نتيجة لسوء الانتزاع، وإهمال التعليق؛ ولذا لا يصار إلىٰ أنَّ الواسطة بينهما هي (يونس بن عبد الرحمن)؛ كون الواسطة الوحيدة في بقية الموارد في الكافي هي (يونس بن عبد الرحمن)، فكون الرواية مأخوذة من الصفّار، وكون الواسطة في البصائر عليّ بن الحكم أو الوشّاء ممّا يوجب عدم الاطمئنان بتعيّن الواسطة في واحد معيّن من الرواة.

خامسًا: مراجعة كتب الرواة

إذا تمت الخطوة الرابعة من مهمّة التقصّي، فمن المفيد جدّاً أنْ نطالع أحوال الرِّجال في السند مقارنة بمتن الرواية، فإذا كان موضوع

---

(١) المقصود منه (معجم طبقات المكثرين) للسيّد غيث شبّر.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٤٨٥، ح٤.

الرواية الحجّ، أو الزيارة، أو الصلاة، أو غير ذلك، فنراجع مؤلّفات رجال السند التي يتوافق موضوعها مع موضوع الرواية.

فمثلًا: قد أرجعنا الرواية السابقة للكلينيّ إلىٰ كتاب الإمامة لمحمّد بن عيسىٰ بن عبيد اليقطينيّ، أو عند مطالعة كتاب الاختيار فنلاحظ أنَّ الكشّي يروي عن شيخه حمدويه، عن الحسن بن موسىٰ الخشَّاب روايات وآراء في شأن الواقفة وأسمائهم، وتجد من مجموع تلك الروايات أنْ لا أحد من رجالاتها ممن له كتاب في شأن الواقفة، إلَّا الحسن بن موسىٰ الخشَّاب، فيُعلم أنَّ حمدويه شيخ الكشّيّ إنَّما يرويها عن كتاب الواقفة للخشَّاب، وهو من الكتب غير الواصلة إلينا.

خارطة تنقّل الرواية

عند اكتمال مهمّة التقصّي هنا تظهر الثمرة، فيمكن أنْ نعرف من أيِّ أصل أُخذت تلك الرواية، وكيف تنقّلت من كتاب إلىٰ آخر حتّىٰ وصلتنا، وبمعرفة أحوال تلك الكتب والمصادر يمكن بالمقارنة بين خارطة وأخرىٰ للتنقّل أنْ نميّز ونحدّد الوثوق بالصدور بشكل أكثر وضوحًا.

فمثلًا: روىٰ الشيخ الطوسيّ في التهذيب، قال: «أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ هَارُونَ بْنِ مُوسَىٰ بْنِ أَحْمَدَ التَّلَعُكْبَرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعَدَةَ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مِهْرَانَ الْجَمَّالِ، قَالَ: قال لي مولاي الصادق صلوات الله عليه في زيارة الأربعين: (**تزور عند ارتفاع النهار...**)»[1]. ورواها في مصباح المتهجّد[2]،

(١) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٦، ص١١٣، ح٢٠١.

(٢) مصباح المتهجد، الطوسيّ: ج٢، ص٧٨٨.

وابن طاووس في الإقبال[١].

ولا إشكال في الجماعة؛ فإنَّ مشايخ الطوسيّ - كالمفيد، والغضائريّ الأب - يروون عن التلعكبريّ، وهو ثقة، لا كلام فيه من الطبقة العاشرة.

وشيخه (مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَعْمَرٍ) هو أبو الحسين المؤدّب الكوفيّ، كان مؤدّبًا بواسط، وهو من الثامنة ممن أدركته العاشرة.

و(عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعَدَةَ) هو حفيد أبي محمّد مسعدة بن صدقة العبديّ، البُتريّ، ومسعدة من الخامسة، فيظهر أنَّ حفيده من السابعة، ويؤكّده أنَّه هنا ممن تروي عنه الثامنة، بل ويستكشف منه أنَّه هنا يروي عن الحسن بن فضّال، وليس معه فهو من السادسة؛ إذ لا يمكن لابن معمر أنْ يروي عنه، فالصواب أنَّ السند: عن التلعكبريّ، عن محمّد بن عليّ بن معمر، عن عليّ بن محمّد بن مسعدة، عن الحسن بن فضّال، عن سعدان بن مسلم، عن صفوان بن مهران.

وفي السند رجلان لا نعلم عن حالهما الكثير، وهما: عليّ بن محمّد بن مسعدة، وشيخه محمّد بن عليّ بن معمر.

ونلاحظ أنَّ التلعكبريّ له كتاب (الجوامع في علوم الدين) الذي درسه النجاشيّ عنده، وأنَّه أجاز لطلّابه جميع الأصول والمصنَّفات. ومن أصحاب الكتب في السند الحسن بن فضّال، فله العديد من الكتب وأوّلها كتاب الزيارات، أمّا شيخه سعدان فليس له كتاب في الزيارات، وأمّا صفوان بن مِهران فله كتاب يجمع ما رواه يسمىٰ باسمه[٢].

وإذا تبيّن ذلك يتّضح لنا أنَّ أوّل مصدر من كتب الزيارة أدرج الرواية

---

(١) إقبال الأعمال، ابن طاووس: ج٢، ص٥٨٩.

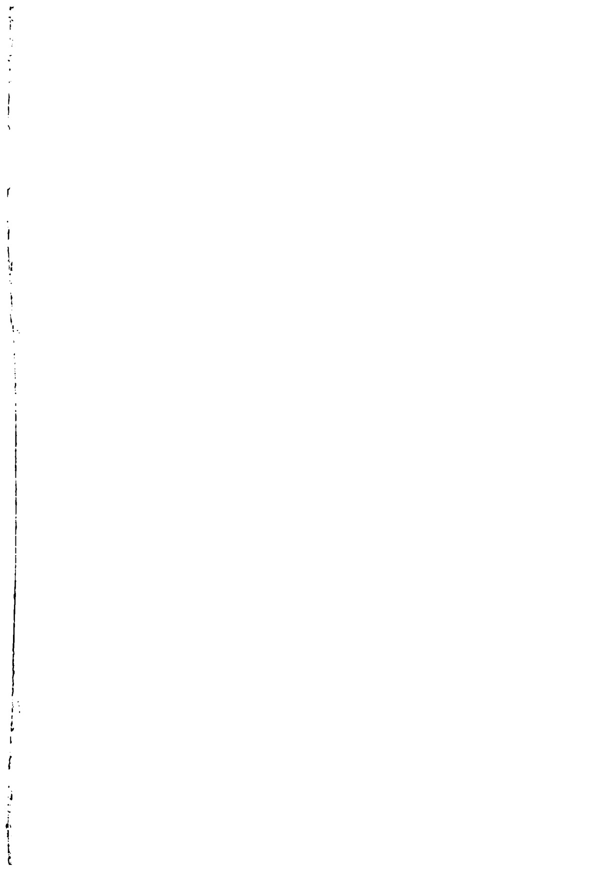
(٢) وللسيّد الأستاذ محمد رضا السيستانيّ دامت بركاته بحث في تحقيق سند الزيارة في القبسات: ج٣، ص٦٥٥، مأخوذ من فوائد رجالية مخطوطة لم تطبع بعد.

فيه هو كتاب الزيارات لابن فضّال، وإذا تبيّن أنَّ كتب بني فضّال من الكتب المشهورة وقت التلعكبريّ ممّا يجعل السند إليها شرفيًّا، فالمهمّ في تحقيق الرواية السند من ابن فضّال للإمام عليه السلام، ومعلوم أنَّ السند بعده من ثقة إلىٰ ثقة، فيتّضح من التنقّل الوثوق بها.

وتنقّل الرواية يبيّن فروقات تصحيفيّة، كما مرَّ في رواية حُمران بن أعين، وكيف تحوّرت جيلًا بعد جيل.

ومن الأمثلة للتحوير في الكلمة بمرور الأجيال أيضًا ما ذكره العامّة في ترجمة سدير بن حُكيم الصيرفيّ، فبعد أنْ وثَّقه البخاريّ المتوفّىٰ (٢٣٣هـ)، نقل عن ابن عيينة أنَّه قال: «رأيته يحدث»، وصُحّفت في مصادر إلىٰ «رأيته يحرث»، وفي أخرىٰ نقلت بالمعنىٰ «رأيته يكرب»، ثم صُحّفت إلىٰ «رأيته وكان يكذب»، ثم حرّفت إلىٰ «وكان كاذبًا».

ذكره النسائيّ في الضعفاء، وقال: «ليس بثقة»، وذكر العقيليّ: أنَّه كان يغلو في الرفض، حيث انحرفت كلمة (يحدث) من صفة عادية، لصفة ذمّ وهي (يكذب)، وهذا ما يقلب الأمر رأسًا علىٰ عقب من عصر لعصر، ومن هذا القبيل الكثير نُعرض عنه خوف الإطالة.



الفصل الثالث

تطبيقات

روىٰ الكلينيّ عن «مُحَمَّد بْن يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الأَشْعَثِ، قَالَ: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (**أَتَرَوْنَ الْمُوصِيَ مِنَّا يُوصِي إِلىٰ مَنْ يُرِيدُ؟ لاوَاللهِ، وَلكِنْ عَهْدٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ صلى الله عليه وآله لِرَجُلٍ فَرَجُلٍ حَتّىٰ يَنْتَهِيَ الأَمْرُ إِلىٰ صَاحِبِهِ**)»[1].

وذكر الكلينيّ مثله عن «الْحُسَيْن بْن مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّىٰ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ مِنْهَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الأَشْعَثِ، عن أبي عبد الله عليه السلام...»[2].

وجاء في كتاب البصائر باب بعنوان «في الأئمة أنّهم يعلمون العهد من رسول الله صلى الله عليه وآله في الوصية إلىٰ الذين من بعده»[3]. فجاءت فيه الرواية - التي ذكرها الكلينيّ - بسقوط الحسين بن سعيد، أو قد يكون هناك طريقان: أحدهما من كتب الحسين بن سعيد، والآخر من كتاب

(١) الكافي، الكليني: ج١، ص٢٧٧، ح١، الطريق الأول.

(٢) الكافي، الكليني: ج١، ص٢٧٨، ح١، الطريق الثاني.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٤٧٠.

ابن أبي عمير، والأمر سهل. وقد رواها الصفّار عن «أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الأَشْعَثِ، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام، يقول: (**أترون الموصي منّا يوصي إلىٰ من يريد؟ لا والله، ولكنّه عهد من رسول الله صلى الله عليه وآله رجل فرجل حتّىٰ ينتهي إلىٰ صاحبه**)»[1].

وفي الباب أيضـاً روايات هي عين روايتنا بغير سند، فجاء فيها عن «أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عن بُكير وَجميل، عن عَمْرِو بْنِ الأَشْعَثِ، قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام [يقول]: (**إنَّ الوصيّ منّا يوصي إلىٰ من يريد؟ لا والله، ولكنّه عهد من رسول الله صلى الله عليه وآله رجل فرجل حتّىٰ ينتهي الأمر إلىٰ صاحبه**)»[2].

وأيضـاً قال: «حدّثنا محمّد بن الحسين، عن عليّ بن أبي أسباط، عن عبد الله بن بُكير، عن عمرو بن أشعث، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (**أترون هذا الأمر إلينا نضعه حيث شئنا! كلّا والله، إنّه عهد من رسول الله صلى الله عليه وآله، رجل رجل حتّىٰ ينتهي إلىٰ صاحبه**)»[3].

وأيضـاً قال: «حدّثنا أيّوب بن نوح، عن صفوان بن يحيىٰ، عن عبد الله بن بُكير، عن عمرو، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كنا عنده نحو[4] من عشرين إنسانًا، فقال: **لعلّكم ترون أنّ هذا الأمر إلىٰ رجل منّا نضعه كيف نشاء! كلّا والله، إنّه عهد من رسول الله صلى الله عليه وآله يُسمّىٰ رجلٌ فرجل حتّىٰ انتهىٰ إلىٰ صاحبه**)»[5].

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٤٧٠، ح١.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٤٧١، ح٧.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٤٧١، ح٥.

(٤) كذا في المصدر، والمناسب: (نحواً).

(٥) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٤٧١، ح٦.

وأيضـًا قـال: «حدّثنـا أحمـد بـن الحسـن بـن علـيّ بـن فضّـال، عـن أبيه، عـن عبـد الله بـن بُكير، عـن عمـرو بـن الأشـعث بمثـل مـا حَكَـوا أصحَابُـهُ)»[١].

وكذا رواها الصدوق في كمال الدين، فقال: «حدّثنا أبي، ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، قالا: حدّثنا سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر جميعًا، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن عليّ بن أسباط، عن عبد الله بن بُكير، عن عمرو بن الأشعث، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (**أترون الأمر إلينا نضعه حيث نشاء؟! كلّا والله إنّه لعهد من رسول الله صلى الله عليه وآله إلىٰ رجل فرجل حتّىٰ ينتهي إلىٰ صاحبه**)»[٢].

ومن تعدد الأسناد إلىٰ عمرو بن الأشعث لا ريب في صدور الرواية عنه، وفي الرواية أنَّ عدد من سمع ذلك من أبي عبد الله عليه السلام نحو عشرين رجلًا، كما حدّث المشايخ بسند معتبر عن عمرو بن الأشعث، وهذا يعني أنَّ هذه الرواية سمعها غير عمرو بن الأشعث، وهو واضح من أسناد البصائر الأخرىٰ، حيث روىٰ عن «أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن عمرو بن عثمان، عن حسّان، عن سدير، عن أحدهما، قال: سمعته يقول: (**أترون الوصيّة إنَّما هو شيء يوصي به الرَّجل إلىٰ من شاء، ثمَّ قال: إنَّما هو عهد من رسول الله رجل فرجل، حتَّىٰ انتهىٰ إلىٰ نفسه**)»[٣].

فتجد أنَّ أحد العشرين (سدير)، ويظهر أنَّ عمرو بن أبان كان حاضرًا أيضـًا، فقد روىٰ الصفّار عن «أحمد بن محمّد، عن الحسين

---

(١) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٤٧٢، ح١٠.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق: ج١، ص٢٢٢، ح١١.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٤٧١، ح٣.

بن سعيد، عن عمرو بن أبان، قال: ذكر أبو عبد الله عليه السلام الأوصياء، وَذَكَرتُ إسماعيل، وقال: **لا والله يا أبا محمّد ما ذاك إلينا ما هو إلّا إلىٰ الله يُنَزِّل واحدًا بعد واحدٍ)**»[1].

وكذلك يظهر أنَّ أبا بصير كان من ضمن الحضور، فروىٰ محمّد بن الحسن الصفّار، عن «إبراهيم بن هاشم، عن يحيىٰ بن أبي عمران، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: **(أترون الوصيّة إنّما يوصي بها الرَّجُلُ منّا إلىٰ من شاء! إنّمّا هو عهد من رسول الله إلىٰ رجل فرجل حتّىٰ انتهىٰ إلىٰ نفسه)**»[2].

وهذا يجعل الرواية ممّا يوثّق بصدورها، بل نجد أنَّ صفوان بن يحيىٰ قد سأل الإمام الرِّضا عليه السلام عن هذه الرواية، وصدورها عن الإمام الصادق عليه السلام، فروىٰ الصفّار عن «عبّاد بن سليمان، عن سعد بن سعد، عن صفوان بن يحيىٰ، قال: سألته عن الإمام إذا أوصىٰ [إلىٰ] الذي يكون من بعده شيئًا، فيفوّض إليه يجعله حيث شاء، أو كيف هو؟ قال: **إنّما يقضي بأمر الله**، فقلت له: إنَّه حُكِيَ عن جَدِّك أنَّه قال: **(أترون هذا الأمر نجعله حيث نشاء؟ لا والله ما هو إلّا عهد من رسول الله رجل فرجل مُسَمَّىٰ، قال: الذي قلت له هو هذا)**»[3].

وقد روىٰ هذه المحادثة - التي جرت بين الإمام الرِّضا عليه السلام وصفوان بن يحيىٰ - زميل صفوان المقرّب أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطيّ، فقد جاء عن «أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، قال: قيل للرِّضا عليه السلام: الإمام إذا أوصىٰ إلىٰ الذي يكون من

---

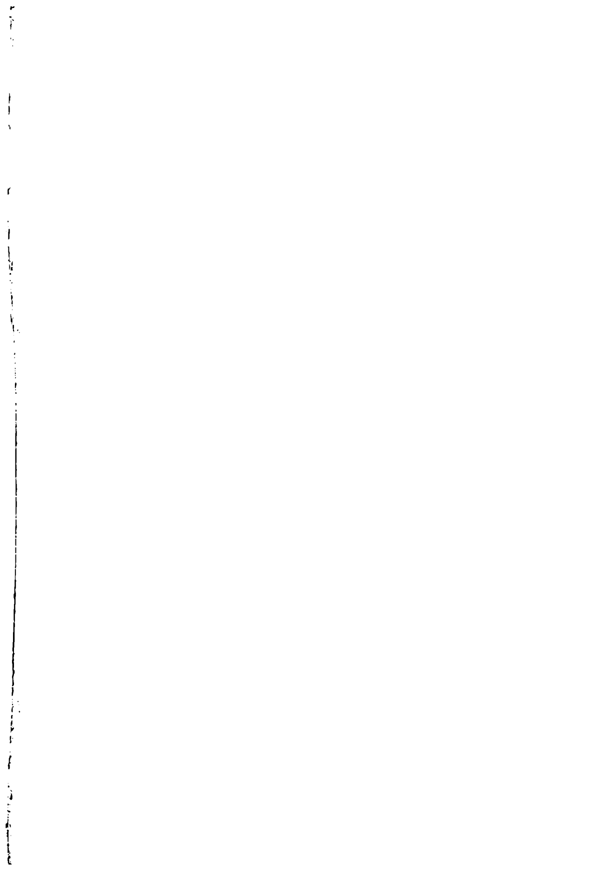
(١) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٤٧١، ح٤.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٤٧٢، ح٨.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٤٧٢، ح٩.

بعده بشيء، ففوّض إليه فيجعله حيث يشاء، أو كيف هو؟ قال: (إنّما يوصي بأمر الله عزَّ وجلّ)، فقال: إنَّه حُكِيَ عن جَدِّكَ، قال: أترون أنَّ هذا الأمر إلينا نجعله حيث نشاء؟ لا والله ما هو إلّا عهد من رسول الله ﷺ رجل فرجل مُسَمَّىٰ، فقال: (فالذي قلت لك من هذا)»[١].

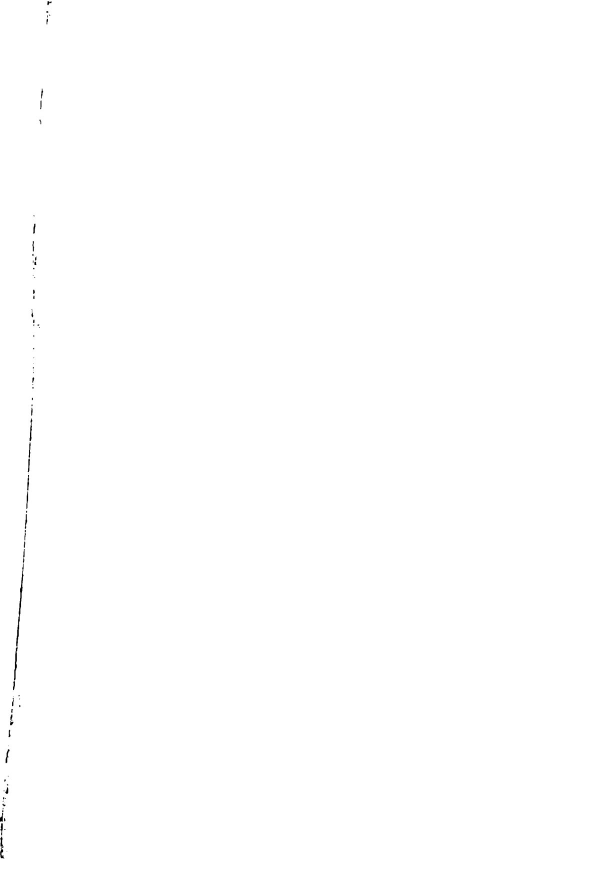
(١) قرب الإسناد، الحميري: ص٣٥٢، ح١٢٦١



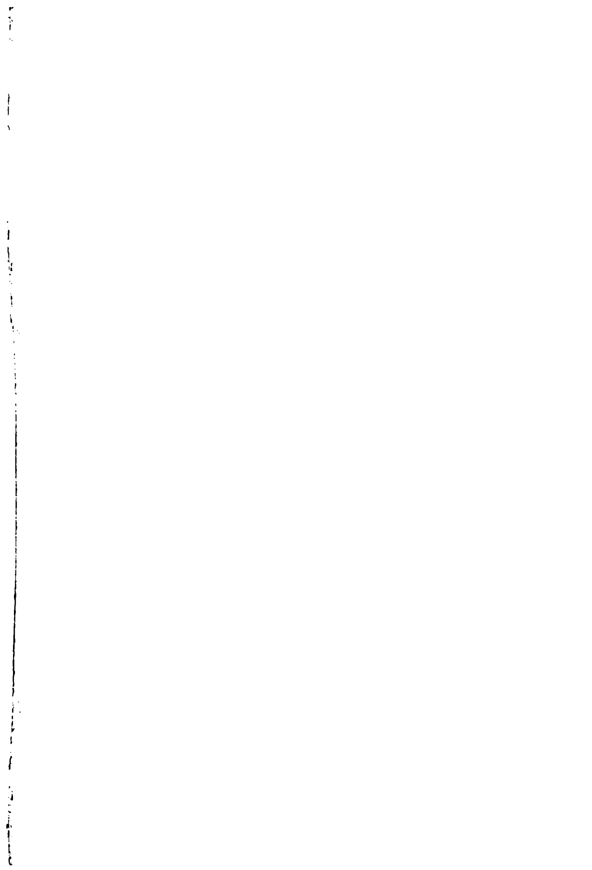
المهمّة الثانية

التعيين

- الفصل الأوّل: في الاشتباه وأنواعه
- الفصل الثاني: قرائن التعيين
- الفصل الثالث: تعارض القرائن وترجيحها
- الفصل الرابع: أمثلة تطبيقية



هذا المهمّة عبارة عن تقنين لأحد أهمّ الأعمال التي يحاول الرِّجالي أداءها، أو بتعبير آخر: هو عبارة عن وصف للأداء العمليّ عند تحقيق الأسناد في معرفة وتحديد وتعيين أسماء السند. والتعيين بحدٍّ ذاته هو حلٌّ لمسألة الاشتباه، فلا بدَّ من معرفة الاشتباه ثمّ الدخول في التعيين.



الفَصْلُ الأَوّلُ

في الاشتباه وأنواعه

والاشتباه: هو عدم معرفة انطباق عنوان رجل في السند علىٰ مُعَنُون معيّن، وعمليّة التعيين هي محاولة لرفع الاشتباه، لذا يمكن أن نعتبر أنَّ من أهمّ مهامّ الرِّجاليّ في تحقيق أسناد المرويّات هو تعيين وتحديد العنوان المشتبه الوارد في السند، ومعرفة مَنْ هو هذا الرجل في السند المبحوث، وفي كتب الفهارس والرِّجال، فالتعيين عبارة عن معرفة انطباق عنوان مشتبه علىٰ مُعَنُون محدّد، فالتعيين بعبارة أخرىٰ: هو حلُّ مشكلة الاشتباه.

لم يكن موضوع التعيين يمثّل معضلة عامّة وإن كان موجودًا أحيانًا - كما يحدّثنا التاريخ -، لكنّه لم يكن ليُمثِّل حالة عامّة ومستشرية.

وقد دأب القدماء من المحدّثين في كتبهم علىٰ درج مشايخهم أحيانًا باسمه واسم أبيه وجدِّه، كأن يروي عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، فيسهل التعيين حينها، لكنَّهم أيضـًا قد يدرجون اسمه واسم أبيه فقط، كأن يقول: عن أحمد بن محمّد، أو عن عليّ بن محمّد، أو عن الحسن بن عليّ، أو يذكر اسمه فقط، كأن يقول: عن محمّد - وكم من محمّد في الرجال - أو عن عليّ، أو عن الحسن، وهنا يزداد الأمر إرباكًا، أو

يذكر كنيته ولقبه، كأن يقول: عن أبي الحسن البجليّ، أو عن أبي الحسن النخعيّ، أو عن أبي محمّد التميميّ، أو يذكر كنيته ومدينته، كأن يقول: حدّثني أبو جعفر القميّ، أو حدّثني أبو الحسن القميّ، أو أخبرني أبو محمّد التفليسيّ، أو أخبرنا أبو محمّد الكشّيّ، أو يذكر كنيته فقط، كأن يقول: حدّثنا أبو جعفر، أو حدّثني أبو عليّ، أو أخبرني أبو محمّد، أو يذكر لقبه فقط، كأن يقول: عن اليعقوبيّ، أو عن النهديّ، أو عن القميّ، أو عن المدنيّ، أو حتّىٰ بعود الضمير إليه بقوله: (وعنه)، بل بتعليق السند من غير ضمير حتّىٰ، كما في الروايات التي ابتدأت بسهل بن زياد في بعض موارد الكافي، حيث علّق السند علىٰ الروايات السابقة، واختفىٰ اسم شيخ الكلينيّ الذي يروي عن سهل، حتّىٰ ظنَّ البعض أنَّ سهل بن زياد من مشايخ الكلينيّ!

وقد كان هذا الأمر واضحًا للرواة الأوائل في السابق بسبب القرينة في داخل كتاب الشيخ، فيعرف التلميذ مقصود شيخه منه، أو للتعارف المقتصر علىٰ حقبة زمنيّة معيّنة، وغير ذلك من الأسباب الأخرىٰ.

وليس هذا الأمر بغريب في عالم التصنيف والتأليف، فهو أيضًا ما يجري في كتاباتنا المعاصرة، فنقول: (السيّد الأستاذ)، فيعرف الطلّاب مقصد شيخهم منه، أو نقول: (المرجع الأعلىٰ)، ونحو ذلك من التعابير، وهي تفيد الاختصار، خاصّة مع الالتفات إلىٰ أنَّهم في الأزمان الغابرة كانوا يعانون من غلاء الورق والحبر، والكلل من الكتابة اليدويّة؛ ممّا يجعلهم يميلون لاختصار السند بدرج الاسم الأوّل فقط، بل وصل الأمر أن يُؤَلِّفُوا الكتب شبه مرسلة، ثمَّ يضيفون مشيخة في آخره تبيّن الأسناد إلىٰ الروايات في الكتاب، كما في كتاب (مَنْ لا يحضره الفقيه) للشيخ الصدوق، وكتاب (التهذيب) للشيخ الطوسيّ.

وقد يُظنّ أنَّ طرح موضوع التعيين للعنوان المشتبه مبتكر جديد في علم الرجال، لكنَّ الحقّ أنَّ الكثير من الأعلام قد صنَّف وكتب حول تمييز المشتركات، وأنَّ الكثير منهم في الواقع العمليّ قد اتّبع قرائن تعيين العنوان الوارد في السند كونه فلان أو فلان.

نعم، موضوع تمييز المشتركات أخصُّ مطلقًا من موضوع فن التعيين، فإنَّ الأوّل يختصّ بتمييز العنوان المشترك لعدّة رواة في سند ما، أما التعيين فيشمله ويشمل تحديد العناوين المتعدّدة لمعنون واحد كما سيأتي بيانه، وكذلك لم ألحظ أنَّ أحداً كَتَبَ في تقنين ذلك نظريًا، وإن مارسوا ذلك عمليّـًا، نعم قد يكون في تقنينها نظريًا إضافات جديدة، تمكّن الباحث من تعيين الراوي بشكل أكثر دقّة وسط هذه الأسماء المحتشدة.

ولأنَّ عمليّة التقنين مهمّة في إرساء قواعد أساسيَّة لأداء المهامّ الرّجاليّة، فستكون تلك القواعد منطلقًا قابلًا للتّعديل والإضافة والحذف عند الباحثين في علم الرّجال، ممّا يسهم في تطوّره لاحقًا.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فالاشتباه في التعيين يكون علىٰ نحوين من جهة اختلاط العنوان بالمعنون وافتراقه عنه: فمرةً ينشأ جرّاء تعدد عناوين رجل واحد، وأخرىٰ جرّاء تعدد الرِّجال الذين ينضوون تحت عنوان فارد واسم واحد.

الأوّل: اتّحاد المعنون وتعدّد العنوان

ينبغي أن نعلم أنَّ مسائل التعيين إنَّما هي ناتج عن الفرق بين العنوان والمعنون كما أسلفنا، فإنَّ الرجل وهو المعنون، وأسماءه في السند هي العناوين، فإذا التبس الأمر اشتبه تعيين العنوان لمعنونه، فقد يرد في الأسناد عنوان (أبي أحمد الأزديّ) في رواية، وعنوان (محمّد بن زياد)

في ثانية، و(محمّد بيّاع السابريّ) في ثالثة، و(ابن أبي عمير) في أخرىٰ، والحال أنَّ كلَّ هذه العناوين لرجل واحد.

وقد يرد أنَّ الراوي يحدّث عن (أبي جعفر)، وأخرىٰ عن (أحمد)، وثالثة عن (أبي جعفر الأشعريّ)، وفي سند آخر عن (أحمد بن محمّد)، وهي كلّها عناوين لرجل واحد هو: (أحمد بن محمّد بن عيسىٰ الأشعريّ).

وقد ترد رواية عن (أبي عبد الله الأشعريّ)، وأخرىٰ عن (الحسين بن محمّد)، وهذان - أيضـًا - عنوانان لرجل واحد.

وقد ترد رواية عن (أبي عليّ الأشعريّ)، وترد أخرىٰ عن (أحمد بن إدريس)، وهما - أيضـًا - عنوانان لرجل واحد، فيحصل الاشتباه في معرفة اتحاد هذه العناوين، وهذا ما يسمىٰ بالاشتباه؛ نتيجة لتعدّد العنوان واتّحاد المعنون.

والاشتباه جرّاء هذا الأمر ليس نادر الوقوع، بل وقع للكثير - إن لم يكن لكلّ من مارس تحقيق الأسناد -، فكم من اشتباه في التعيين وقع للدّاماد، وتلميذه المازندرانيّ، وصدر الدين الشيرازيّ في شروحهم لأصول الكافي، بل وللعلّامة المجلسي في مرآة العقول، وللعدد الغفير من الفقهاء في بحوثهم الفقهيّة حتّىٰ الأساطين منهم؛ حيث عدّ السيّد الخوئي قدست نفسه عليّ بن محمّد بن بندار - شيخ الكلينيّ، الثقة المعروف - مجهولًا، ولم يعلم اتحاده مع عليّ بن أبي القاسم وهو: ابن محمّد ماجيلويه، وابن بنت البرقيّ صاحب المحاسن، في بحوث الصلاة قبل تأليفه المُعجَم، قال السيّد الخوئيّ قدست نفسه في تقريرات كتاب الصلاة: «أما بحسب السند فلأن عليّ بن محمّد الذي هو شيخ الكلينيّ تدَّسُّ لم يعلم أنَّه عليّ بن محمّد بن عبد الله القميّ، أو أنَّه عليّ بن

محمّد بن بندار، وكلاهما شيخ له، واحتمل بعضهم اتّحادهما، وعلىٰ أيّ تقدير الرواية ضعيفة؛ لعدم ثبوت وثاقتهما، ومجرد الشيخوخة للكلينيّ لا يُكتفىٰ بها في الاعتماد»[1]. والحال أنَّ المتعيّن كونه عليّ بن محمّد علّان خال الكلينيّ في ذلك السند وليس أحدًا ممن ذكرهم، ورجع – قدست نفسه – في نفس التقريرات وقال: «أمّا عليّ بن محمّد بن بندار – الذي هو شيخ الكلينيّ ويروي عنه كثيرًا – فهو بهذا العنوان لم يرد فيه توثيق ولا مدح، ولكن الظاهر أنَّ هذا هو عليّ بن محمّد بن أبي القاسم بندار (وبندار لقب لجدّه أبي القاسم)، وقد وثّقه النجاشيّ صريحًا»[2]. وهنا أصاب، مع أنَّها من مسائل التعيين الهيّنة، بل حتّىٰ في (معجم رجال الحديث) الذي يعتبر عملًا استقصائيًّا دقيقًا كبيرًا وردت بعض العناوين ولم يحدّد مَنْ تكون، ومَنْ هي!.

فالاشتباه في هذا المضمار قد يجعل الباحث لا يعرف الاسم الوارد في السند مَنْ هو، وما زالت بحوث الرّجاليين لم تحصِ وتُنَقّب العديد من هذه الموارد.

فمثلًا: ترىٰ في الأسناد عنوان (ابن عائشة البصريّ) ولن تجد في معجم من المعاجم أنّه قد حُدّد المُعَنوَنّ منه، وأنّه هو نفسه أبو عبد الرحمن التيميّ، أو أنَّه هو نفسه العيشيّ، أو أنّه هو نفسه عبيد الله بن محمّد بن حفص.

وكذا تجد عنوان (أبي عبد الرحمن المسعوديّ)، وقد ذكره أصحابنا في معاجمهم المتأخرة تحت عنوان أبي عبد الرحمن المسعوديّ،

---

(١) كتاب الصلاة، السيّد الخوئيّ: ج١، ص١٠١.

(٢) شرح العروة الوثقىٰ، كتاب الصوم، تقرير بحث السيّد الخوئيّ للبروجرديّ: ج٢١، ص٣٦٦.

ولكن لم يذكر أحد أنَّه هو نفسه عبد الله بن عبد الملك المسعوديّ. ومن هذا الكثير ممن لم يُستكشف بعدُ، وقد ذكرنا عددًا منهم في كتاب الألف رجل[1].

ثمّ إنَّ التحديد التامّ للعنوان الوارد في أحد الأسناد لا يشمل معرفة اتّحاده مع العناوين المختلفة الأخرى في بطون بقيّة الأسناد فحسب، بل يتضمن في طريقهِ تحديدَهُ في كتب الرجال والفهارس والمعاجم والتاريخ أيضًا؛ إذ معرفة كلّ عناوين المعنون الواحد هي بمثابة معرفة مزيد من الأوصاف للرجل المبحوث عنه، فبمعرفة عناوينه من بطون الأحاديث كثيرًا ما ينكشف للباحث كنيته، ونسبه، ولقبه، ومدينته، وطبقته، وتلامذته وحالهم، وأساتذته وحالهم، ونوع مرويّاته ممّا يسهل تعيينه في كتب التراجم والرّجال والفهارس.

الثاني: اتّحاد العنوان وتعدّد المعنون

وهذا الاتّحاد أيضًا كان سببًا كبيرًا للوقوع في الاشتباه، ثمَّ الخطأ في التعيين، وهو متفاوت في الصعوبة بحسب الموارد، فإنَّ أسماء الرواة (العنوان) قد تتشابه كما تتشابه أسماء الناس في عصرنا هذا، وخاصّة في الأسماء المشهورة كثيرة التداول، كمحمّد وعليّ ونحوها. ولأنَّ سند الرواية يتضمن أسماءً لأجيالٍ مختلفة من الرواة يزداد الأمر حيرة في تعيين الرجل في السند، وتجدُ في بحوث الفقهاء الكثير من الموارد التي لم يهتدِ فيها الفقيه لمعرفة مَن هو الراوي في السند، فتجد هذه الإشكالية قد أرّقت الفقهاء في كلِّ الأزمنة، وإليك القليل من الأمثلة المتسلسلة زمنيًا:

(١) كتاب (الألف رجل) معجم في طبقات الرواة للسيّد غيث شبّر.

ما عن المحقّق الكركيّ المتوفّىٰ (٩٤٠هـ)، حيث يقول في بحث الوصيّة: «فمحمّد بن قيس مشترك بين الثقة وغيره»[١].

وما عن الشهيد الثاني المتوفّىٰ (٩٦٥هـ)، حيث قال في المسالك: «طريقه أيضاً المُعلّىٰ، وهو مشترك بين الثقة والضعيف»[٢]. وقال أيضاً في كتاب النكاح: «في طريقها العباس غير منسوب إلىٰ أب، وهذا الاسم مشترك بين الثقة والضعيف»[٣]. وقال أيضاً: «حمّاد غير منسوب إلىٰ أب، مشترك بين الثقة وغيره، فلا يكون صحيحًا بهذا الاعتبار»[٤]. والعديد من الموارد الأخرىٰ في المسالك.

ومن الموارد الكثيرة في نهاية المرام أذكر ما قال السيّد محمّد العامليّ المتوفّىٰ (١٠٠٩هـ): «وفي طريقها محمّد بن الفضيل، وهو مشترك بين الثقة والضعيف»[٥].

وعن المحقّق السبزواريّ المتوفّىٰ (١٠٩٠هـ)، إذ قال: «في الطريق محمّد بن إسماعيل الذي يروي الكلينيّ عنه، وهو مشترك بين الثقة وغيره»[٦].

وقال الخاجوئيّ المتوفّىٰ (١١٧٣هـ): «واشتماله علىٰ الحسن بن عليّ، وهو مشترك بين الثقة والضعيف، ولا قرينة»[٧].

---

(١) جامع المقاصد، المحقّق الكركي: ج١٠، ص٤٥.

(٢) مسالك الافهام، الشهيد الثاني: ج٦، ص١٨٦.

(٣) مسالك الافهام، الشهيد الثاني: ج٧، ص١٢٨.

(٤) مسالك الافهام، الشهيد الثاني: ج٧، ص١٣٦.

(٥) نهاية المرام، السيّد محمّد العامليّ: ج١، ص ١٤٨.

(٦) ذخيرة المعاد، المحقّق السبزواريّ: ج١، ق١، ص٢٦.

(٧) الرسائل الفقهية، الخاجوئي: ج٢، ص٢٢٤.

ومن الموارد التي ذكرها صاحب الحدائق المتوفّىٰ (١١٨٦هـ): «الحسن بن زياد، وهو مشترك بين الثقة وغيره»[١].

هذا نَزر يسير من موارد الاشتباه، وعدم معرفة الرجل في الرواية، بسبب اشتراك عنوان واحد لعدّة رجال.

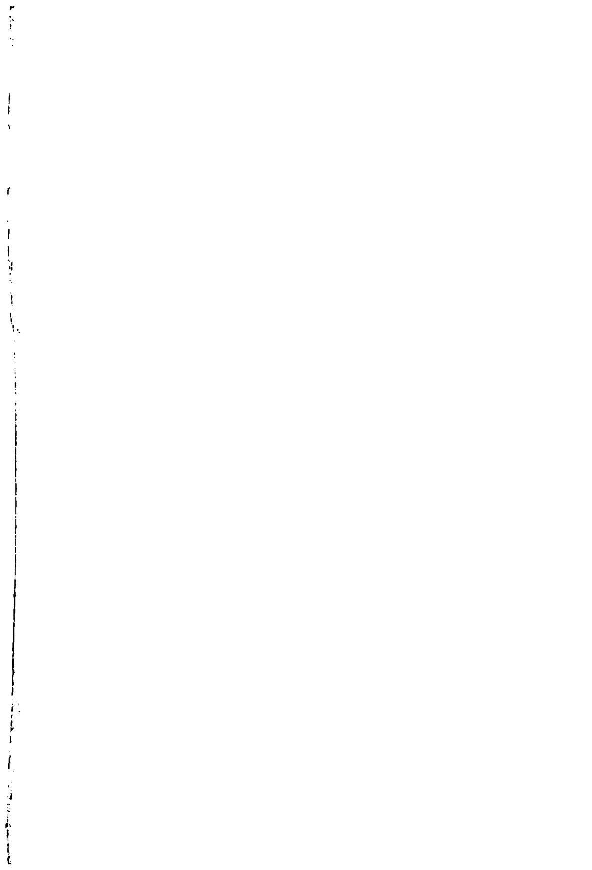
وعلىٰ سبيل المثال: فإنَّ من ذكره المحقّق السبزواريّ، والمعنون في السند باسم (محمّد بن إسماعيل) ولم يهتدِ إليه - وهو شيخ الكلينيّ، وتلميذ الفضل بن شاذان - رجل يتميَّز عن باقي من يسمىٰ (محمّد بن إسماعيل) من الطبقة، وهي أهمّ القرائن، فإنَّ لدينا (محمّد بن إسماعيل) الذي يتوسّط بين التاسعة والسابعة وهو رجلنا في المقام، وهذا هو: النيسابوريّ، تلميذ الفضل بن شاذان النيسابوريّ المعروف، ولدينا (محمّد بن إسماعيل) يتوسّط الثامنة والسادسة، وهو: البرمكيّ، وهو من السابعة، ولدينا (محمّد بن إسماعيل بن بزيع) الثقة الشهير، وهو: أستاذ الفضل بن شاذان، وبقيّة المشايخ من السابعة، وتلميذ أصحاب الطبقة الخامسة، وهو من مشاهير السادسة، فبقرينة الطبقة يمكن الحصول علىٰ التعيين مع تعدد الرِّجال لمعنون واحد.

وكذا من ذكره السيّد محمّد العامليّ بعنوان محمّد بن الفضيل، حيث يدور بين ثلاثة: ابن يسار، وابن غزوان، والأزديّ، وهذا يتحدّد بطرق وقرائن متعددة سيأتي الحديث عنها.

وقد يشتبه علىٰ محقّق السند عنوان (أحمد بن عمر)، حيث يدور بين (أحمد بن عمر الحلّال)، و(أحمد بن عمر الحلبيّ)، أو يشتبه جزء من السند، كما في رواية (حمّاد، عن حسين)، حيث يتردد بين (حمّاد

(١) الحدائق الناضرة، المحقّق البحراني: ج٢٤، ص٢٧٤.

بن عثمان) و(حمّاد بن عيسىٰ)، وبين (حسين بن مختار) و(حسين بن موسىٰ)، وتحلُّ أحجيته بقرائن عديدة فيها بعض التعقيد، وسيأتي أيضاً إن شاء الله، وهذا ما أدعوه بالاشتباه نتيجة لاتّحاد العنوان وتعدد المعنون.



الفصل الثاني

قرائن التعيين

وهي علىٰ ثلاثة أقسام بحسب مدركها، فتارة نأخذ القرائن التي تساعد علىٰ التعيين من أسناد الروايات، فيدلّ مقيّدها علىٰ مطلقها، وهذه في أنواع كثيرة.

وتارة نأخذ القرائن من متون الروايات التي يرويها العنوان، وهي أيضًا في عدّة أنواع.

وتارة ثالثة نستخرجها من خارج الأسناد والمتون؛ إذ نعتمد في التعيين علىٰ ما وصفه به أهل الرِّجال والفهارس والسِّير، فيمكن تعيينه من صفاته أو من مذهبه، ومقارنته ببقيّة رجال السند، أو بالاعتماد علىٰ القرينة المكانيَّة عند مقارنة الرِّجال ومدنهم بالسند الملتبس فيه العنوان.

وقد تَتَّحِد هذه القرائن لتزداد كاشفيّتها رسوخًا وقوّة، وقد تتعارض، فنعمل بالترجيح بينها علىٰ تفصيل يأتي.

أولاً: قرائن الأسناد

الأولىٰ: الطبقة

وتعتبر أشهر الطرق في التعيين والتحديد، فعند ورود عنوان محمّد بن يحيىٰ، أو محمّد بن الحسن، أو أبان، أو محمّد بن إسماعيل، أو محمّد بن أحمد، أو أحمد بن محمّد في أسناد الروايات، فإنَّ هذه العناوين يمثّلُ كلٌّ واحد منها مجموعة من الرِّجال ممن يختلفون في الطبقة، ولذا فإنَّ تمييز طبقة المعنون الوارد في الرواية سيميزه عمن يشترك معه في العنوان، ويفترق عنه في الطبقة.

فمثلًا: (محمّد بن يحيىٰ) إذا جاء في أوّل سند الكلينيّ، ولم تكن الرواية معلّقة، أو مصحّفة فسيكون من الطبقة الثامنة، ومن الطبقات نعلم أنَّ عنوان محمّد بن يحيىٰ الذي في الثامنة هو الأشعريّ العطّار، فيتعيّن كونه هو بهذه القرينة، مع أنَّ في الرواة العديد ممن يسمىٰ محمّد بن يحيىٰ، ففي التاسعة هناك الصوليّ، وفي الثامنة كما أسلفنا العطّار، وفي السابعة محمّد بن يحيىٰ المعاذيّ، وفي السادسة محمّد بن يحيىٰ الخزّاز، وفي الخامسة محمّد بن يحيىٰ الخثعميّ.

وكذا الحال في (محمّد بن الحسن)، فإنَّه عنوان مشترك لعدّة رجال، في طبقات مختلفة، منهم: محمّد بن الحسن بن الوليد من التاسعة، ومحمّد بن الحسن الصفّار من الثامنة، ومحمّدبن الحسن بن فضّال من السابعة، ومحمّدبن الحسن بن زياد العطّار من السادسة، ومحمّدبن الحسن الواسطيّ من الخامسة.

وعنوان (أبان) أيضـًا مشترك لعدّة رجال، من طبقات مختلفة، ففي الثالثة أبان بن أبي عيّاش، وفي الرابعة أبان بن تغلب، وفي الخامسة أبان

بن عثمان، وفي السادسة أبان بن محمّد السنديّ.

وكذا (محمّد بن إسماعيل) الذي وقع الكثير من الأعلام في مشكلة تحديده في الأسناد، واختلط الحابل بالنابل أحيانًا ليست قليلة، والحال أنَّ هناك محمّد بن إسماعيل من الثامنة، وهو النيسابوريّ تلميذ الفضل بن شاذان النيسابوريّ، وشيخ الكليني، وهناك محمّد بن إسماعيل من السابعة، وهو: البرمكيّ، صاحب الصومعة، الذي تضارب فيه التوثيق والتضعيف، وهناك محمّد بن إسماعيل من السادسة، وهو: الثقة المشهور ابن بزيع، وقد مرَّ هذا المثال.

وفي عنوان (محمّد بن أحمد) أيضًا اشتراك لعدّة رجال في طبقات مختلفة، منهم: محمّد بن أحمد بن داود من العاشرة، وهو صاحب الآراء الرِّجالية القديمة المعروف، ومن التاسعة محمّد بن أحمد السنانيّ، وفي الثامنة محمّد بن أحمد بن عليّ بن الصلت القمّيّ، وفي صغار السابعة محمّد بن أحمد بن يحيىٰ بن عمران الأشعريّ، المعروف بصاحب النوادر، وفي كبار السابعة محمّد بن أحمد الجامورانيّ الضعيف.

وكذا (أحمد بن محمّد)، ففي العاشرة أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، وفي التاسعة أحمد بن محمّد بن يحيىٰ العطّار، وفي الثامنة أحمد بن محمّد العاصميّ، وفي السابعة أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، وفي السادسة أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطيّ.

عقبات قرينة الطبقة

وتعتري هذه القرينة الكثير من العقبات:

منها: الخطأ في تعيين الطبقة؛ بسبب قرب الأسناد، أو التعليق فيها، ونحوها من الأمور التي تجعل حساب الطبقة خاطئًا من دون مراعاته،

فمثلًا: يأتي سهل في بداية أسناد الكلينيّ، فيُظنّ أنّه من الثامنة، وتخال شيخه من السابعة، والحال أنَّ السَّند معلّق، وأنَّه من السابعة، وشيخه قد يكون من السادسة، فاللازم علىٰ مستخدم هذه القرينة أن تكون له خبرةٌ كافية في طريقة حساب الطبقات.

ومنها: التصحيف الذي تتعرّض له العديد من الأسناد، وهذا له بحث خاصّ، فهو يعيق التعيين بشكل عام، ونحن سنتطرق لتفصيله مستقلًا، فإنَّ له مضمارًا كبيرًا لا يقلُّ في حجمه عن بحث التعيين.

ومنها: أنَّه قد يكون هناك رجلان (معنونان) يمتلكان عنوانًا واحدًا، وهما من طبقة واحدة، أو من طبقة متقاربة، كما في (أحمد بن محمّد) حيث إنَّه عنوان يشترك فيه أحمد بن محمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، وأحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، وهما من طبقة واحدة.

و(الحسن بن عليّ) الذي هو عنوان مشترك لعدّة رواة من الطبقة السادسة، منهم: الحسن بن عليّ بن فضّال، والحسن بن عليّ بن زياد الوشّاء، والحسن بن عليّ بن يقطين، والحسن بن عليّ بن بقاح.

بل جلّ الأمثلة التي ذكرناها أعلاه قد لا تغني الطبقةُ لوحدها في تعيين الرجل الذي في السند، فمثلًا: في عنوان محمّد بن الحسن المارّ ذكرنا بعض رجاله مختلفي الطبقة، لكنَّك تجد أنَّ محمّد بن الحسن بن الوليد ومحمّد بن الحسن البراثيّ من التاسعة، ومحمّد بن الحسن بن شّمون، ومحمّد بن الحسن بن زعلّان، ومحمّد بن الحسن الموصليّ، ومحمد بن الحسن بن فضّال كلّهم من السابعة، ومحمّد بن الحسن بن زياد العطّار، ومحمّد بن الحسن الميثميّ، ومحمّد بن الحسن بن أبي خالد الأشعريّ المعروف بشنيولة كلّهم من السادسة.

وفي عنوان(محمّد بن أحمد) تجد في التاسعة محمّد بن أحمد بن

الحسين البغداديّ، ومحمّد بن أحمد بن الحسين الزعفرانيّ، ومحمّد بن أحمد بن إسماعيل، ومحمّد بن أحمد بن محمّد السنانيّ، ومحمّد بن أحمد بن عليّ بن أسد، والأخير وإن كان من صغارها إلّا أنَّ التفاوت داخل الطبقة لا يمنع من الاشتباه؛ لكون الرجل إذا كان من صغار طبقة ما فلا يمنع أن يروي عن الطبقة السابقة، أو تروي عنه الطبقة اللاحقة، حاله حال من لم يكن من صغارها أو من كبارها.

وتجد أيضًا محمّد بن أحمد الدقّاق، ومحمّد بن أحمد الجامورانيّ، ومحمّد بن أحمد بن زكريا، ومحمّد بن أحمد بن إسماعيل العلويّ، ومحمّد بن أحمد بن يحيىٰ بن عمران الأشعريّ، وكلّهم من السابعة، وإن كان الثلاثة الأوْل من كبارها، والأخيران من صغارها.

ونظير ذلك ليس بقليل، فلا تنفع قرينة الطبقة لوحدها في تعيين الرجل من العناوين المشتركة.

إضافة إلىٰ العقبات التي تعتري هذه القرينة؛ فإنَّ هذه القرينة تحتاج من الرِّجالي أنْ يتّبع نظامًا طبقيًّا ويحدّد ملامحه، ثمّ توزيع الرّجال فيه وفقًا له، بل قد يقال: إنَّ هذه القرينة أحيانًا كثيرة تكون معتمدة علىٰ تعيين الراوي، ثمّ معرفة طبقته، فيكون الأمر أشبه بالدور والمصادرة.

لكنَّ الحقّ أنَّ ذلك يجري في بعض الرّجال أو بعض الموارد، ويجري في بعضهم الآخر عكسه في موارد أخرىٰ، فتكون الطبقة مفيدةً في التعيين عند بعض الرِّجال في بعض الموارد، ويكون التعيين في البعض الآخر هو المعتمد لتحديد طبقاتهم، فلا دور في البين.

الثانية: الشهرة

ونقصد بها الشهرة في الطبقة، أو الشهرة لرجل من بين عدّة رجال يشتركون معه في الطبقة والعنوان، فحين تعجز قرينة الطبقة عن التعيين،

كأن يكون العنوان المشترك لراويين من طبقة واحدة، ويشتركان أيضًا في تلامذتهما، بل وفي مشايخهما، فإنَّ المتعارف عندهم أنَّ الإطلاق في الاسم المشترك، وعدم تقييده ينصرف إلىٰ الراوي الأشهر.

فعندما يروي الشيخ عن مشايخه، ويعلم أنَّ اسم شيخه عنوان مشترك، فإذا أطلق اسمه بدون وصف محدّد ومميّز؛ فإنّه يُستعان علىٰ تعيين إرادته بشهرته من بين أساتذته.

فمثلًا: إذا قال محمّد بن يحيىٰ العطّار: حدّثني أحمد، أو قال: حدّثني أبو جعفر، فإنّه – كما عليه الأغلب – ينصرف إلىٰ أحمد بن محمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، مع أنَّ زميله المعاصر له – والذي يشترك معه في أغلب أسماء المشايخ والتلامذة – هو أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، والذي يكَنّىٰ أيضًا بأبي جعفر.

ونظيره رواية سيف بن عميرة، عن منصور، عن أبي عبد الله عليه السلام، فإنَّ هناك اثنين من مشايخ سيف ممن اسمهم منصور؛ منصور بن الوليد الصّيقل، ومنصور بن حازم، وهما ممن روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام، ولكن قد يقال: إنَّ الشهرة تنصرف إلىٰ منصور بن حازم، بملاحظة الوضع الروائيّ، وكثرة رواياته، وتلامذته بخلاف الصيقل.

أنواع الشهرة

والشهرة في هذا البحث إنمّا هي في المنزلة الاجتماعية عند رواة الحديث، وليست في شيء آخر، أو في كونه أشهر من يروي عنه تلميذه؛ لاختصاصه به، أو لكونه من قراباته – كأن يروي الكلينيّ عن عليّ بن محمّد، فهو وإن كان مشتركًا بين عليّ بن محمّد علّان، وعليّ بن محمّد بندار، إلّا أنَّ المنصرف إليه هو علّان خاله وشيخه، كبير علماء الرَّيّ، وإن كان عليّ بن محمّد بندار ابن بنت البرقي صاحب المحاسن

شهيرًا أيضـًا -، أو أنَّه كان مشهورًا بالإطلاق خلاف بقيّة المشتركين معه في العنوان في مدينة الراوي، فيحدّث في هذه المدينة عنه بشكل مطلق، وإن احتاج إلىٰ تقييده باسم أبيه أو ما يميزه عن غيره في مدينة أخرىٰ، كما في المثال السابق، فالكلينيّ رازيّ فإطلاق الاسم (عليّ بن محمّد) عند أهل الري منصرف إلىٰ عليّ بن محمّد علّان الرَّازيّ، بينما ينصرف في قم إلىٰ عليّ بن محمّد بن عبد الله، وهو سبط صاحب المحاسن القمّيّ المعروف، وابن كبير الأصحاب القمّيّين محمّد ماجيلويه بن عبد الله بندار.

زمن الشهرة

أمّا زمن الشهرة، فهل المقصود الشهرة في زمن نفس العنوان المشترك؟ أم في زمن التلميذ الذي حدّث عنه؟ أم زمن تلامذة تلميذ العنوان المشترك الذين تلقّوا اسمه المطلق في السند عن شيخهم؟

قد تكون الشهرة لاسم ما تغطي الأزمنة الثلاثة، وقد تغطي زمنين، وقد تكون في أحدها فقط، فكما هو معلوم أنَّ من الأسماء ما يشتهر في فترة ويخبو في أخرىٰ، في حين يظلّ اسمٌ مغمورًا فترة حتّىٰ يشتهر في فترة لاحقة، بينما تظلّ بعضُ الأسماء مشهورة عند جيلين أو ثلاثة.

إذا قلنا: إنَّ المناط في الشهرة هو الشهرة في زمن الراوي ذي العنوان المشترك، ثمّ اختفت وتلاشت في زمن تلامذته وتلامذتهم، فإنَّ هذا ممّا لا يوفِّر المناط الذي ذكرناه من أنَّ الانصراف من مقولة التلميذ تكون منصرفة إليه؛ إذ مع انتفاء الشهرة في زمن المتكلم والسامع تنتفي قرينة الكلام.

والحقّ أن يقال: إنَّ لدينا أزمانًا ثلاثة للشهرة مقارنة بوقت التّحديث بالسند، شهرة في وقت سابق لزمن التّحديث واختفت وقت التّحديث،

وشهرة وقت التّحديث، وشهرة جاءت بعد زمن التّحديث، وهنا يتّضح أنَّ المناط الواضح هو الشهرة وقت التّحديث بالسند المطلق من غير تقييد بعنوان مميّز، ووقت التّحديث هو وقت يكون تلامذة الرجل ذي العنوان المشترك مشايخَ، وهو نفس زمن تلامذتهم، وهم طلبة وليسوا شيوخًا.

فلو فرضنا أنَّ اسم (أحمد) كان شهيرًا في زمن أحمد ابن فضّال، وهو منصرف إليه حين كان شيخًا، وفي زمن تلامذته ظلَّ هذا الاسم المشهور، لكن ما أن كبروا وأضحوا مشايخ أضحىٰ إطلاق الاسم منصرفًا إلىٰ أحمد الأشعريّ في زمنهم فأطلقوه، وتلقّىٰ التلامذة منهم الاسم بوضوح مع إطلاقه، ولو قلنا إنَّ الاسم اختفت شهرته فيما بعد في زمن أصبح تلامذة تلامذته مشايخ.

بقي أمر

إنَّ الشهرة في الطبقة قد تنطبق علىٰ اثنين معًا في الوقت نفسه، كالعلاء في الخامسة، فهناك العلاء بن الفضيل بن يسار، وهناك العلاء بن رزين القلّاء، وهما شهيران في طبقتهما، ولكن يمكن تمييزهما بقرينة التلمذة والمشيخة التي ستأتي تباعًا.

عقبات قرينة الشهرة

ولهذه القرينة عقبات أيضًا:

منها: عدم الظفر بسهولة بتعيين المشهور وقت التّحديث في أحيان ليست قليلة، بل يختلط الأمر حيث يُعَدّ المشهور في جيل ما هو المشهور في وقت التّحديث بالتعدية بشكل غير مبرّر، نعم يمكن التعدية مع إحراز استمرار شهرة الاسم.

فمثلًا: حين روىٰ الكشّيّ عن شيخه «محمّد بن مسعود، أنّه قال: سألت عليّ بن الحسن بن فضّال، عن أبي بصير، فقال: كان اسمه يحيىٰ بن أبي القاسم، فقال: أبو بصير، كان يُكنَّىٰ أبا محمد، وكان مولىٰ لبني أسد، وكان مكفوفًا»[1].

فتلاحظ أنَّ محمّد بن مسعود الذي توفي سنة (٣٢٠هـ) يسأل شيخه عليّ بن فضّال الذي توفي سنة (٢٨٠هـ) عن إطلاق كنية أبي بصير وأنّها تنصرف لمَن؟، ومعلوم أنَّ (ليث المرادي) و(يحيىٰ الأسديّ) كلاهما ممن توفي قرابة سنة (١٥٠هـ)، وهما يكنّيان بأبي بصير؛ لكونهما كفيفين، فلولا أنَّ ابن فضّال من أهل فن الرِّجال البارعين، لما أمكن الاعتماد عليه في أنَّ كنية أبي بصير المطلقة تنصرف إلىٰ الأسديّ؛ إذ لو كان مستند المستدل تحقق الشهرة، فإنمّا هي في زمن صغار السابعة، وأبو بصير عنوان من الرابعة، فقد يكون المشهور وقت التّحديث - أي وقت تحديث الخامسة لطلّابهم من السادسة - هو ليث وليس يحيىٰ، ثمّ اشتهر أيام السابعة يحيىٰ، ولكنَّ ابن فضّال عالم في الرِّجال؛ فكلامه موضع اعتماد، وناظر إلىٰ تمييز المشتركات، وليس كتحديث راوٍ في سند من أسناد كتبه، بل هو يوضّح لابن مسعود الكثير من الالتباسات، ومستنده في معظم أقواله كتاب أبيه الحسن في علم الرِّجال، والحسن من السادسة، وممن تلقّىٰ من تلامذة أبي بصير، فهو ناقل عن زمن التّحديث ممّا يوجب اطمئنانًا أنَّ أبا بصير منصرف إليه وقت التّحديث من تلامذته.

ومنها: كون الراوي لم يعتمد علىٰ الشهرة في تعيينه، بل علىٰ قرينة خاصّة ذكرها لتلامذته ولم تصلنا، أو لم نهتد إليها، كأن يذكر اسم

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الشيخ الطوسيّ: ج١، ص٤٠٧، ح٢٩٦.

المصنِّفَ في أول سند اسمه الكامل، ثمّ يستغني عن ذلك في الأسناد اللاحقة، لكنَّه قد يضيع علينا؛ لأن الروايات التي ذكرها هذا المصنِّف في كتابه غير الواصل إلينا أخذها منه مصنِّفو الجيل اللاحق، ووزعوها في كتبهم هي وروايات غيره من المصنِّفين فأضحت مجملة لا يعرف الاسم المطلق منها، ويلاحظ وجود مثل هذه القرينة في بعض ما ذكره ابن إدريس في مستطرفات السرائر، حيث أورد ما توفّر عنده من كتاب نوادر محمّد بن عليّ بن محبوب، الذي لم يصل إلينا منه إلّا ما نقله ابن إدريس في المستطرفات، فذكر في رواية أنَّها عن جعفر بن بشير، عن عبيد بن زرارة وألحقها برواية بعدها مباشرة ذكر أنَّها عن جعفر عن الحسن بن شهاب، فتراه أطلق اسم جعفر في الرواية اللاحقة اعتمادًا علىٰ تفصيله في الرواية السابقة، فإذا جاء مصنِّف متأخر وأخذ الثانية في كتابه وصلنا الاسم مطلقًا من غير قرينة؛ لأنَّ القرينة ضاعت مع ضياع التسلسل مع الرواية السابقة.

ومنها: أن يكون العنوان المشترك غير منصرف إلىٰ أحدهما إلّا بالقرينة، ولا شهرة مميّزة لأحدهما عن الآخر، كما ورد عن الكشّيّ عن «محمّد بن مسعود أنَّه قال: سألت عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال عن عليّ بن حسّان؟ قال: عن أيّهما سألت؟ أمّا الواسطيّ: فهو ثقة، وأمّا الذي عندنا: يروي عن عمّه عبد الرحمن بن كثير، فهو كذّاب..»[1]. ونعلم أنَّ الرجلين ممن روت عنهم السابعة، مع أنَّ الواسطيّ من الخامسة، لكنَّه ممن عُمِّرَ عُمرًا فاق المائة عام، وروىٰ عن الصادق عليه السلام، والتقىٰ الجواد عليه السلام، فهو من الخامسة وأدركته السابعة، وعليّ بن حسّان الهاشميّ من السادسة، وقد يرد بعض التصحيف بين

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الشيخ الطوسيّ: ج٢، ص٧٤٨، ح٨٥١.

الاسمين فتضاف كلمة الواسطيّ لاسم عليّ بن حسّان، وهو يروي عن عمّه عبد الرحمن بن كثير، والصواب: أنّه الهاشميّ وليس الواسطيّ.

ومنها: أنَّ الراوي كان يريد التَّعْمِيَة، وهذا يَحدثُ أحيانًا عند الضعفاء والمدلّسين، فيستخدم العنوان المشترك المنصرف إلىٰ الثقة وهو يروي عن شيخه الضعيف، وقد يستخدم المدلّسون أسماءً هم اخترعوها بقرينة عدم وجود ذكر لها في كلّ الكتب إلّا في أسنادهم، وعدم وجود هذا الاسم في مشايخ وتلاميذ بقيّة الرواة، وكون من يروي عنهم قد اتُّهِم بالتدليس والوضع.

الثالثة: التلمذة (الراوي عنه)

يكشف الراوي عن شيخه بمقدار مقبول، وكلّما زاد الراوي اختصاصًا بالشيخ زاد مقدار الكشف. فمثلًا :عنوان أبي بصير - كما ذكرنا - مشترك بين راويين كلاهما كان كفيفًا، وكلاهما يكنّىٰ بأبي محمّد، وكلاهما من نفس الطبقة: الأوّل: ليث بن البختريّ المراديّ، والثاني: يحيىٰ بن أبي القاسم الأسديّ. فيقع الاشتباه والاشتراك بينهما، فلا تنفع الطبقة في التعيين، لكنّنا نستطيع التمييز بين العنوانين من أسماء تلاميذ الرجلين ممن يروي عن نفس العنوان، فإن روىٰ عليّ بن أبي حمزة البطائنيّ، أو شعيب بن يعقوب العقرقوفيّ عنه، فنعلم أنّه يحيىٰ الأسديّ؛ إذ كثرة تكرّر روايتهما عن أبي بصير، وكونه مقيّدًا في بعض الأحيان ممّا يفيد أنّه يحيىٰ، فيظهر من التلميذ مَن هو الأستاذ، وتؤكده قرينة الصفة التي سيأتي توضيحها في القرائن الخارجيّة، في حين إن كان الراوي عبد الله بن مُسكان عن أبي بصير، فيظهر أنّه ليث بن البختريّ؛ إذ وردت أسناد كثيرة، وقد صرَّح فيها أنّه يروي عن أبي بصير ليث المراديّ، ولم يروِ ابن مسكان في موضع ما عن أبي بصير الأسديّ مع

كثرة ما وصلنا من روايتهما.

وموارد كشف التلميذ لهوية الأستاذ أكثر من أن تحصىٰ في هذا المصنَّف الصغير، فمنها أنَّ محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب إذا روىٰ عن (النَّضر) فهو النَّضر بن شعيب وليس النَّضر بن سويد، وإن جاء في سند شاذّ رواية محمّد بن الحسين عن النَّضر بن سويد فهو تصحيف وإضافة، والأصل أنَّ الرواية عن النّضر مطلقًا، وهو ابن شعيب، وأضيفت سويد من ناسخ أو راوٍ لشهرة النَّضر بن سويد، وكذا الحال في (حمّاد) فهو اسم مشترك بين حمّاد بن عيسىٰ وحمّاد بن عثمان، ويكشف التلميذ إبراهيم بن هاشم في روايته عن العنوان المطلق (حمّاد) أنَّه حمّاد بن عيسىٰ، بل حتّىٰ لو جاء سند وفيه إبراهيم بن هاشم عن حمّاد بن عثمان فهو كسابقه تصحيفُ إضافةٍ من ناسخ أو نحوه، والأصل فيه: أنَّه عن حمّاد بن عيسىٰ، ومنها: أنَّ عمرو بن سعيد المدائنيّ الفطحيّ يعيّن (مصدّق) الذي يروي عنه أنَّه (مصدّق بن صدقة الفطحيّ المدائنيّ) أيضـًا.

ومن الموارد المصحّفة التي يكشفها اسم التلميذ رواية الحسن بن محبوب، فهي تتكرّر عن (نُعيم بن إبراهيم)، وجاء في سندين اسم (إبراهيم بن نُعيم)، ومن معرفة أنَّ الراوي عنه الحسن بن محبوب عُرِفَ أنَّ هذا الاسم يعاني من تصحيف الإقلاب، والصَّحيح فيه (نُعيم بن إبراهيم)، وليس (إبراهيم بن نُعيم).

وكذا من الحسن بن موسىٰ الخشّاب، يُعرف أنَّ شيخه المعنون (غياث)؛ أنَّه (غياث بن كلوب) وليس (غياث بن إبراهيم)، وإن ورد في بعض الأسناد المصحّفة (غياث بن إبراهيم)، فهو تصحيف بزيادة (ابن إبراهيم)؛ لشهرته.

الرابعة: المشيخة (المروي عنه)

من طرق التعيين أن يتمّ التعرّف على التلميذ بواسطة اسم شيخه، فكثيرًا ما يكون اسم الشيخ كاشفًا عن تعيين التلامذة.

فمثلًا: يروي الكشّيّ عن عدّة شيوخ اسمهم عليّ بن محمد، ولكن لنا أن نَعرف (عليّ) المطلق في رواية الكشّيّ -قال: «قال عليّ: قال أبو محمّد الفضل بن شاذان»(١)-، أو (عليّ بن محمّد) في قول الكشّيّ أيضًا-: «عليّ بن محمد، قال: حدّثني الفضل»(٢)- أنّه أبو الحسن عليّ بن محمّد بن قتيبة النيسابوريّ؛ بروايته عن شيخه الفضل بن شاذان، فقد قال النجاشيّ عنه: «عليّ بن محمّد بن قتيبة النيسابوريّ، أبو الحسن، صاحب الفضل بن شاذان، وراوية كتبه»(٣).

ويؤيد ذلك الأسناد الكثيرة التي يروي فيها عليّ بن محمّد بن قتيبة النيسابوريّ، عن الفضل بن شاذان النيسابوريّ في الاختيار وغيره.

وكذا يمكن معرفة تعيين (محمّد) حين يرد في سند (محمّد عن يونس) مطلقًا أنّه محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطينيّ، بروايته عن شيخه يونس بن عبد الرحمن.

ومعرفة عنوان (محمّد بن يحيى) المطلق أنّه (الخزّاز) بروايته عن شيخه غياث بن إبراهيم، ويرد مصحّفًا أن يروي عنوان (محمّد بن يحيى الخثعميّ) عن (غياث بن إبراهيم)، وهو تصحيف، وصوابه: (الخزّاز) وليس (الخثعميّ)، ويؤكّد ذلك ورود نفس الرواية في مواضع أخرى بوصف الخزّاز فيها.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسيّ: ج٢، ص٥٩٧، ح٥٥٨.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الطوسيّ: ج٢، ص٧٨٣، ح٩٣٠.

(٣) رجال النجاشيّ، النجاشيّ: ص٢٥٩، رقم الترجمة٦٧٨.

ومن تلك الموارد أيضًا ما ذكرناه من اختصاص رواية عليّ بن حسّان بن كثير الهاشميّ بالولاء عن عمِّه عبد الرحمن بن كثير، فلو جاء عليّ بن حسّان مطلقًا - كما هو الغالب - في سند وهو يروي عن عبد الرحمن بن كثير ، فنعلم أنَّ عليّ بن حسّان المطلق هنا يشير إلىٰ الهاشميّ، وليس الواسطيّ.

وقرينة الراوي عنه، وقرينة المروي عنه، تقلّ كاشفيّتها كلَّما قلّت روايات العنوان، بل ربّما تنعدم إذا أصبحت واحدة أو اثنتين، وتقوىٰ بازدياد عدد الروايات، حتّىٰ تصل من الوضوح الجليّ بسبب الكثرة إلىٰ درجة القطع التامّ، كقول الكلينيّ في بداية السند: (عليّ، عن أبيه)، فلا ريب ولا شك - إذا لم يكن من تصحيف في النسخ - أنَّ عنوان (أبيه) منصرف إلىٰ إبراهيم بن هاشم القميّ لا محالة، وقد تتّحد هاتان القرينتان لتكّونا معًا القرينة المعروفة باتحاد الراوي والمروي عنه التالية.

الخامسة: التوسّط

تحدث قرينة التوسّط حين تتَّحد قرينتا التلمذة والمشيخة في نفس المورد لنفس العنوان، وبعبارة أخرىٰ: أن يرد العنوان المبحوث عنه متوسّطًا في سند بين عنوانين، ممّا يكون قرينة علىٰ أنَّ المتوسّط هو نفسه.

فمثلًا: يتكرّر أن يتوسّط المُعلّىٰ بن محمّد البصريّ بين تلميذه الحسين بن محمّد الأشعري، والحسن بن عليّ بن زياد الوشّاء، فإذا جاء سند ويروي فيه الحسين بن محمّد الأشعري عن عنوان (مُعلّىٰ) المطلق عن الوشّاء، فإنَّ عنوان (مُعلّىٰ) وإن كان مشتركًا بين عدّة رواة إلّا أنَّ المقصود منه هنا بدلالة الراوي عنه والمروي عنه هو (مُعلّىٰ بن محمّد البصريّ)، فترىٰ تلك القرينة مركّبة من القرينتين السابقتين.

ويمكن بواسطة هذه القرينة اكتشاف العديد من التصحيفات المغيّرة للسند، والتي تقلب حاله - أحيانًا ليست بالقليلة - رأسًا علىٰ عقب، فهي من أكثر قرائن التعيين كشفًا للتصحيف في الواقع العمليّ.

فمثلًا: في المثال السابق تجد في النسخة المطبوعة من الكافي سندًا يروي فيه الكلينيّ عن (الحسين بن محمّد، عن عليّ بن محمّد، عن الوشّاء)، والمتوسّط المعروف بين الحسين بن محمّد والوشّاء إنمّا يكون هو (مُعلّىٰ بن محمّد)، كما هو المتعارف في مئات الأسناد، ولم يُذكر أنَّ هناك رجلًا متوسّطًا باسم (عليّ بن محمّد) بينهما، بل لم يتوسّط أيُّ رجل آخر غير (مُعلّىٰ بن محمّد) بينهما، وكما هو واضح فإنَّ تصحيف (مُعلّىٰ) إلىٰ (عليّ) وارد جدًّا لتشابه رسم الكلمتين، فالصحيح وقوع التصحيف بدلالة قرينة التوسّط، ويؤكّد ذلك ورود هذه الرواية في نسخة الفيض الكاشانيّ - كما هو الصواب - عن (مُعلّىٰ بن محمّد)، وليس (عليّ بن محمّد).

ومن الأمثلة المهمّة التي قد تغيّر حال عشرات الأسناد، ما وصلنا من سند في كتاب الاختيار عن الكشّيّ عن شيخه «محمّد بن مسعود، قال: حدّثني عبد الله بن محمّد بن خلف، قال: حدّثنا عليّ بن حسّان الواسطيّ، قال: حدّثني موسىٰ بن بكر، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول لمّا أتاه موت المفضّل بن عمر: (**رحمه الله، كان الوالد بعد الوالد**)»[1].

وليس لدينا في الرّجال من اسمه (عبد الله بن محمّد بن خلف)، فلهذا تكون الرواية ضعيفة من جهة هذا الاسم غير المعروف، ولكنَّ المتوسّط بين الاسمين في رواية أخرىٰ هو (عبد الله بن محمّد

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الشيخ الطوسي: ج٢، ص٦١٢، ح٥٨٢.

بن خالد)، وهو الطيالسيّ الثقة، فيدلّ التوسّط علىٰ أنَّ (عبد الله بن محمّد بن خلف) تصحيف لـ(عبد الله بن محمّد بن خالد)؛ لمعرفتنا أنَّ (خالد) في الكتب القديمة كثيرًا ما يصحّف إلىٰ (خلف) في موارد عديدة؛ لتشابه رسم الكلمة في الإملاء القديم، حيث يكتب خالد بشكل (خلد) اعتمادًا علىٰ الألف المقصورة، وتشابه رسم (خلد) و(خلف) في المخطوطات القديمة، فنقطة سوداء واحدة علىٰ الدال بسبب حبر أو حتّىٰ بقايا ذبابة، يقلب الدال فاءً.

ومن أمثلة ذلك: ما حصل في اسم (محمّد بن خالد) - وأعني البرقيّ، والد صاحب المحاسن -، إذ جاء مصحّفًا بعنوان (محمّد بن خلف)، وكذا (محمّد بن خالد الطيالسيّ) حيث جاء مصحّفًا باسم (محمّد بن خلف)، ونحو ذلك ما جرىٰ في (خلّاد بن خالد) حيث جاء مصحّفًا بعنوان (خلّاد بن خلف).

ولعلَّ قرينة التوسّط تعاني من عدم التكرّر المُقَوِّي لها، لكن يؤكّدها في المقام قرينة التلمذة، حيث إنَّ محمّد بن مسعود يروي مكرّرًا عن عبد الله بن محمّد بن خالد في مواضع عدّة من كتب الصدوق المختلفة، فتؤكد قرينة التلمذة المتكرّرة قرينة التوسّط التي لم ترد إلّا مرّةً واحدة، بل وتؤكد قرينة المشيخة أيضاً أنّه عبد الله بن محمّد بن خالد، حيث روىٰ عبد الله بن محمّد بن خالد في أسناد عدّة عن عليّ بن حسّان.

وبعبارة أخرىٰ: إنَّ عدم تكرّر قرينة التوسّط المعتاد مُسَانَدَةٌ بقرينة التوسّط بالتعويض المتكرّرة وسيأتي بيانها.

ويزيد من قوّة وقوع التصحيف بما لا يدعُ مجالًا للشك، إضافة إلىٰ سهولة وقوع التصحيف بين (خلف) و(خالد)، كون اسم عبد الله بن محمّد بن خلف اسمًا غريبًا، لم يرد في سند أو كتاب رجال أو

فهرس، فيشك في وجود مثل هذا العنوان أصلًا بغضّ النظر عن أيِّ قرينة كاشفة للتصحيف.

وهذه الرواية وفق مبنىٰ توثيق موسىٰ بن بكر - كوروده في التفسير، أو رواية محمّد بن أبي عمير عنه - تصبح رواية معتبرة، ودلالتها ممّا يصعب نقاشها، فتكون بهذا وفق من يقبل دلالتها علىٰ التوثيق مستندًا مهمًا لتوثيق المفضل بن عمر، وهذا بدوره يصحح كلّ الأسناد التي تعاني من الضعف بسبب المفضل، لتُغيّر تلك القرينة بدورها عشرات الروايات من كشف تصحيف واحد.

السادسة: التوسّط بالتعويض

في الرواية السابقة تستكشف الفرق بين قرينة المشيخة وقرينة التلمذة وقرينة التوسّط، وكيف يمكن أن تكون كلُّ واحدة مُقوِّمَة ومُؤكِّدة للأخرىٰ، ولكن لو فرض أنَّنا لم نجد عنوان (عبد الله بن محمّد بن خالد) متوسّطًا بين (محمّد بن مسعود) و(عليّ بن حسّان) في أيِّ مورد، وانعدمت قرينة التوسّط، أو لم نكن نطمئن بالسند الوحيد الذي وفَّرَ قرينة التوسّط لانفراده، فهنا يمكن أنْ تتولّد من قرينتيّ التلمذة والمشيخة معًا قرينةُ التوسّط بالتعويض.

والفرق بينها وبين قرينة التوسط المعتادة، أنَّ قرينة التوسّط المعتادة تتولّد حين تتّحد قرينتا التلمذة والمشيخة في نفس المورد، بينما تتولّد قرينة التوسّط بالتعويض، حين تتّحد قرينتا التلمذة والمشيخة في موارد غير متّحدة علىٰ عنوان واحد.

وبعبارة أخرىٰ: أن يرد العنوان المبحوث عنه في موارد تلميذًا لشيخه في السند المبحوث، ويرد في موارد أخرىٰ شيخًا لتلميذه في هذا السند، ولكن لم يصل إلينا توسّطه بينهما في مورد غير المبحوث عنه،

وهذا هو معنىٰ التوسّط بالتعويض، فهو يتوسّطهما، لكن ليسا معًا في آنٍ واحد وفي مورد واحد. فالتعيين بهذه القرينة أيضًا يختلف عن التعيين بقرينة التوسّط المعتادة بالاستعاضة، فإنَّها - قرينة التوسط المعتادة بالاستعاضة - تحمل في طيَّاتها قرينتي توسّط معتادة تجمع ثلاثة عناوين معًا[1]، بينما قرينة التوسّط بالتعويض تجمع عنوانين لم يتوسّطا واقعًا بين أيّ اسمين معًا، بل يشتركان في بعض مشايخهما وتلامذتهما.

التفاوت في كاشفيّة القرينة

إنَّ قرينتي التوسّط بالتعويض، والتوسّط المعتاد هما نتاج قرينتي التلمذة والمشيخة، مع الفرق بين هذه القرائن الأربعة؛ إذ تتفاوت الكاشفيّة بينها فيما إذا لم يكن هناك مرجّح آخر لواحدة علىٰ الأخرىٰ، فتعتبر التلمذة والمشيخة أقلّها كشفًا، ثمّ التوسّط بالتعويض التي تعبّر عن مجموع كاشفيّة القرينتين السابقتين، ثمّ أقوىٰ الجميع قرينة التوسّط المعتاد، حيث تحمل في طيّاتها قوّة التوسّط بالتعويض، وجزءًا من قوّة قرينة التسلسل الآتية.

فمثلًا: لدينا ثلاثة رجال من طبقة واحدة ممن اسمهم منصور، وهم: (منصور بن يونس بزرج)، و(منصور بن حازم)، و(منصور بن الوليد الصَّيقل)، ولا تنفع قرينة الراوي عنه (التلمذة) في تحديد العنوان المطلق لـ(منصور) في انطباقه علىٰ أيٍّ منهم في كثير من الموارد؛ فإنَّ ابن أبي عمير، ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع، والحسن الوشّاء - مثلًا - كلّهم ممن يروي عن منصور بن حازم، ومنصور بن يونس، وتجد أيضًا أنَّ سيف بن عميرة ممن يروي عن منصور الصَّيقل، ومنصور

[1] سيأتي في قرائن المتن، قرينة التكرّر توضيح لهذه القرينة المركبة من عدّة قرائن توسّط معتادة.

بن حازم؛ لهذا فإنَّ قرينة الراوي عنه (التلمذة) لا تنفع في المقام عند الإطلاق في العديد من الموارد، وكذا قرينة من روىٰ عنه منصور، أو ما ندعوه بقرينة (المشيخة)؛ فإنَّ منصور بن حازم، ومنصور الصّيقل، ومنصور بن يونس، كلُّهم ممن روىٰ عن أبي عبد الله عليه السلام، وبهذا حتّىٰ قرينة التوسّط بالتعويض لا يمكن أن تقدّم شيئًا في المقام في موارد عدّة؛ لأنَّها تعتمد في قوتها علىٰ قرينتيّ التلمذة والمشيخة، وإن لم يكونا في مورد واحد.

نعم قرينة التوسّط المعتادة تحلّ بعض الموارد؛ لأنَّها تعتمد علىٰ قرينتي التلمذة والمشيخة في مورد واحد، وإن كان العنوان مُتعدّدًا. فمثلًا: لم يتوسّط بين محمّد بن أبي عمير وأبي عبد الله عليه السلام إلّا منصور بن حازم، في حين كان (منصور بن يونس واسطة لابن أبي عمير كي يروي عن أبي بصير، ومحمّد بن مسلم، وغيرهم من مشايخ الرابعة.

السابعة: التتالي

حين تجتمع قرينتا التلمّذ والمشيخة في كشف كلّ رجل للآخر بعكس القرينة، نسمّي ذلك قرينة التتالي.

فمثلًا: (عليّ، عن أبيه) في الطبقة الثامنة والسابعة يُعلم أنَّ (عليًّا) هو: عليّ بن إبراهيم بن هاشم، بقرينة روايته عن أبيه، أي: بقرينة المشيخة، ويُعلم أنَّ (أبيه) في السند هو إبراهيم بن هاشم بدلالة رواية عليّ عنه، أي: بقرينة التلّمذ، ولعلَّ في هذا المثال إرباكًا بسبب العلاقة النسبيّة الكاشفة في المحل.

ومن الأمثلة الأوضح: أن يرد في روايات (عليّ بن إبراهيم، عن محمّد، عن يونس)، فيُعلم أنَّ (محمّدًا) هو: محمّد بن عيسىٰ بن عبيد

اليقطينيّ، بقرينة روايته عن يونس، أي: بقرينة المشيخة، ويُعلم أنَّ (يونس) هو: يونس بن عبد الرحمن، بقرينة رواية محمّد بن عيسىٰ عنه، أي: بقرينة التلّمذ، فيدلّ الاسمان المتتاليان علىٰ بعضهما البعض، ويكشف أحدهما عن الآخر.

وأيضًا منه: أن يرد (إبراهيم بن إسحاق، عن عبد الله بن حمّاد)، فيعلم أنَّ (إبراهيم بن إسحاق) هو: الأحمريّ النهاوندي، بقرينة روايته عن عبد الله بن حمّاد، أي: بقرينة المشيخة، ويُعلم في نفس الوقت أنَّ (عبد الله بن حمّاد) هو الأنصاريّ الغفاريّ، بقرينة رواية إبراهيم بن إسحاق الأحمر عنه، أي: بقرينة التلمذة.

ولا دور في البين كما ربّما يتوهم المبتدئ، فإنَّ جهة الكشف مختلفة في الرجلين، والقرينة غير القرينة فيهما، هذا من جهة، ومن جهة أخرىٰ ينبغي أن يُعلم أنَّ الكاشف الحقيقي للرجلين معًا هو تاليهما ليس إلّا، فالتتالي قرينة قائمة بذاتها، وهي شبيهة بقرينة السلسلة التي ستأتي، لكنَّها لا تحوي إلّا رجلين يدلُّ أحدهما علىٰ الآخر، بخلاف السلسلة التي تتكون من ثلاثة فصاعدًا، ولا يشترط دلالة حلقة علىٰ الأخرىٰ وإن كان حاصلًا، بينما التتالي كاشف لحلقتيه.

الثامنة: السلسلة

يمرُّ كثيرًا أن يتكرّر سند مكوّن من عدّة أجيال، ولسنا في مقام خوض أسباب هذه الظاهرة، بل في كيفيّة الاستعانة بها علىٰ تحقيق تعيين الراوي، وهذه الأسناد المتكرّرة تولّد قرينة السلسلة، وتكون السلسلة السَّنديّة المتكرّرة مكوّنة من ثلاثة أجيال فصاعدًا، وقد يرد أحيانًا أن تكون السلسلة في العرض والطول، بتعدد مشايخ طبقة من طبقات السلسلة أو أكثر.

إشكال ودفعه

قد يقال: إنَّ دلالة قرينة السلسلة الثلاثيّة مشابهة لقرينة التوسّط، ولكن هذا ليس صحيحًا، فقرينة السلسلة تساعد علىٰ تعيين أوّلها من اللاحقين، وتساعد علىٰ تعيين آخرها من السابقين، وهي أقوىٰ القرائن في المقام.

فمثلًا: سلسلة (الكلينيّ، عن عليّ، عن أبيه) التي تتكرّر آلاف المرّات، تشير إلىٰ أنَّ (أبا عليّ) في السند هو: إبراهيم بن هاشم ليس بدلالة رواية (عليّ) ابنه عنه، بل بدلالة رواية الكلينيّ عن عليّ عنه، وفي السلاسل الأكبر تكون أقوىٰ دلالة عند تساوي التكرّر.

أنواع السلاسل السَّنديّة

السلاسل السَّنديّة عديدة جدّاً، فمن أمثلتها:

- ما عن الكلينيّ، عن عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسىٰ بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن.
- وما عن الكلينيّ، عن الحسين بن محمّد الأشعريّ، عن المُعلّىٰ بن محمّد البصريّ، عن الحسن بن عليّ بن زياد الوشّاء.
- وما عن محمّد بن يحيىٰ العطّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن الحسين بن سعيد، عن النَّضر بن سويد. وهذه سلاسل رباعيّة.
- وما عن الكلينيّ، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفَليٍّ، عن السكُونيٍّ، وهي سلسلة خماسيّة.
- وما عن الكلينيّ، عن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان؛ وعليّ، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسىٰ، عن ربعيّ بن عبد الله. وهذه

الأخيرة سلسلة طولية خماسيّة، وهي في الوقت نفسه عرضيّة في الطبقة الثامنة والسابعة.

- وما عن الكلينيّ، عن شيخيه: أحمد بن محمّد العاصميّ، ومحمّد بن يحيىٰ العطّار، عن محمّد بن الحسن الصفّار، وهي ثلاثيّة وعرضيّة في الثامنة.

والسلاسل التي تتوسع عرضيّاً هي عبارة عن سلسلتين طوليتين متضافرتين.

- وما عن الكلينيّ، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن أبي عمير، عن عمر بن أُذينة، عن زرارة. وهي سلسلة سداسيّة.

وهناك أيضاً العديد من السلاسل المذهبيّة أو المكانيَّة، حيث ترىٰ – مثلًا – سلسلة من الزيديّة، أو الواقفة، أو الفطحيّة، نظير ما يرويه عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار بن موسىٰ. فهي سلسلة مذهبيّة فطحيّة، وهي سلسلة مدائنيّة في الوقت نفسه.

ومنه ما يرويه حُميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سَمَاعة، عن جعفر بن سَمَاعة. فهي سلسلة واقفيّة بامتياز.

ومن أمثلة تعيين السلاسل للعناوين حتّىٰ مع وجود التصحيف ما يرويه (الكلينيّ، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن الحسين، عن عبد الله بن محمّد، عن الخشّاب)، فإنَّ السلسة المتعارفة هي رواية (الكلينيّ، عن أحمد بن محمّد العاصميّ، عن محمّد بن الحسن الصفّار)، فالسلسلة تدلّ علىٰ أنَّ أحمد بن محمّد هو العاصميّ، وأنَّه لابدَّ أنَّ يروي عن الصفّار وليس ابن أبي الخطّاب، فيدلّ ذلك علىٰ وقوع التصحيف في السند في آخر السلسلة المتكرّرة التي تمثّل مقدّم

السند، ويؤكّد وقوع التصحيف أنَّ (محمّد بن الحسين)، وهو ابن أبي الخطّاب، لا يروي عن عبد الله بن محمّد بن عيسىٰ، بل الذي يروي عنه مكرّرًا هو محمّد بن الحسن الصفّار، بل وتجد هذه الرواية في كتاب البصائر، وقد رواها المصنِّف محمّد بن الحسن الصفّار عن عبد الله بن محمّد بن عيسىٰ، ممّا يؤكّد دلالة السلسلة بضرس قاطع.

ولك أن تتأمل في عدد أنواع القرائن السَّنديّة والمتنيّة في هذا التعيين عند قراءة كامل الكتاب.

وفي الرواية التي يرويها (الكلينيّ، عن عليّ، عن محمّد، عن يونس، عن أبان، عن سليمان بن هارون)، تعلم أنَّ (محمّداً) الذي في السند هو محمّد بن عيسىٰ بن عبيد اليقطينيّ، الذي عُرف بكونه الحلقة الثالثة في السلسة الرباعيّة المارَّة، والتي تتكون من الكلينيّ، عن عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسىٰ بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن.

وتجد رواية (الكلينيّ، عن الحسين بن محمّد الأشعريّ، عن مُعلّىٰ بن محمّد، عن الحسن بن عليّ). والحسن بن عليّ في هذه الطبقة اسم مشترك بين عدّة رجال، ومع أنَّ أشهرهم هو الحسن بن عليّ بن فضّال، إلَّا أنّه ليس هو هنا قطعًا، بل هو الحسن الوشّاء؛ بدلالة السلسلة التي تتكرّر مئات المرّات وربّما أكثر، وهي رواية (الكلينيّ، عن الحسين بن محمّد الأشعريّ، عن مُعلّىٰ بن محمّد البصريّ، عن الحسن بن عليّ بن زياد الوشّاء)؛ ولذا تجد الكلينيّ يقتصر فيها علىٰ الاسم الأوّل لكلِّ راوٍ؛ لكثرة تكرّرها، حتّىٰ أفردها الفيض بعباراته المختصرة كسلسلة ثابتة.

وأيضًا ورد في البصائر والكافي رواية (الحسن بن محمّد، عن مُعلّىٰ بن محمّد، عن الوشّاء)، وبدلالة السلسلة نعلم وقوع التصحيف في

عنوان (الحسن بن محمد)، وأنَّ الصواب هو: (الحسين بن محمّد)، وهو: الأشعريّ.

وكذا عندما يروي (الكلينيّ، عن الحسين بن محمّد، عن عليّ بن محمّد عن الوشّاء)، فالسلسلة دالة علىٰ أن (عليّ بن محمّد) مصحّف (لمُعلّىٰ بن محمد).

أصناف قرينة السلسلة

وتلاحظ من الأمثلة الثلاثة أعلاه أنَّ قرينة السلسلة تكشف كلُّ حلقة منها بدلالة بقيّة الحلقات، بغضّ النظر عن سبقها أو لحوقها بالحلقة المجهولة، ولهذا يمكن أن نقسّم قرينة السلسلة إلىٰ ثلاثة أصناف.

الصنف الأوّل: السلسلة السابقة

ونقصد بها: كشف الأسماء السابقة المتسلسلة في السند للاسم الأخير في السلسلة وتعيينه من المشتركين معه في الطبقة، بل وكشف التصحيف إن وقع في اسمه، بل وحتّىٰ اكتشافه إن سقط من السند.

وتفترق هذه القرينة عن قرينة التلمذة، بأنّ اسم التلميذ لا يَسْتقلّ بالكشف عن تعيين الشيخ، بل تلاميذه كلّهم معًا وإن نزلُوا، فهي أقوىٰ وأشدّ دلالة علىٰ التعيين من قرينة التلمذة.

الصنف الثاني: السلسلة اللاحقة

والمقصود منها: كشف الأسماء المتسلسلة اللاحقة في السند للاسم الأوّل فيه، وتعيينه من بين المشتركين.

وتفترق هذه القرينة عن قرينة المشيخة بأنَّ اسم الشيخ لا يَسْتقلّ في الكشف عن العنوان الراوي عنه، بل يشترك المشايخ وإن عَلَو بالكشف عن التلميذ وتعيينه.

الصنف الثالث: توسّط السلسلة

والمقصود منها: أن تساعد أسماء السلسلة المحيطة بالراوي عنه وتعيّنه وتميّزه، بل وحتّىٰ تكتشف التصحيف في اسمه إن وجد، أو تكتشف أنَّه سقط من السند أصلًا، ولا يشترط في التوسّط تساوي الحلقات بعده وقبله، بل المهمّ أن يكون مسبُوقًا وملحُوقًا، فلو كانت السلسلة رباعيّة فكشف وتعيين الراوي الثاني في الحلقة يسمىٰ كشفًا بتوسّط السلسلة، وكذا لو كان ثالثًا.

وتفترق هذه القرينة عن قرينة التوسّط المعتادة؛ إذ لا يستقلّ اسما الشيخ والتلميذ في الكشف عن الاسم المتوسّط بينهما، بل تشترك كلّ حلقات السلسلة السابقة واللاحقة في عمليّة التعيين؛ لتكون بذلك أقوىٰ قرينة للتعيين بحدٍّ ذاتها.

التاسعة: الندرة

الأسماء (العناوين) منها: المشهور، أي المتداول بكثرة، كـ(محمّد، وأحمد، وعليّ، والحسن، والحسين، وعبد الله)، حيث تمثّل هذه الأسماء كمًّا كبيرًا من الرواة، حتّىٰ تجد الفهارس والمعاجم تحوي منها ما يقارب بقيّة الأسماء مجتمعة، وهذه الأسماء من الصعب أن يطلقها الراوي والمصنِّف بدون قيد موضّح، إلّا إذا دلّت قرينة علىٰ تعيينه، كما في (محمّد) لـ(محمّد بن عيسىٰ)، حيث تكشفه قرائن التلمذة والمشيخة والتوسّط والسلسلة معًا مجتمعة.

ومنها: المتداول المتعارف: كـ(إبراهيم، وإسحاق، وإسماعيل، وجعفر، وداود، وسليمان، ويحيىٰ، ويعقوب، وصالح، وعبد الرحمن، وعمر، وعمرو، والفضل، والفضيل).

ومنها: المتعارف الأقلّ تداولًا: كـ(أيُّوب، وموسىٰ، والحارث، والحكم، ويزيد، وحمزة، ومعاوية، ويوسف، ويونس). وهذه أيضًا تحتاج قرينة عند الإطلاق، وعدم وجود قيد أو قرينة معيّنة، وإن كانت تحتاج إلىٰ قرينة أقلّ من سابقتها.

ومنها: النادر الغريب غير المتداول في الرجال: كـ(مشمعلّ، ومعتّب، ومنخّل، وأرطأة، وصندل، ومنبّه)، ونحوها من الأسماء الضاربة في الندرة.

وهذه الأسماء النادرة لا تحتاج في تعيينها إلىٰ قرينة؛ بسبب عدم وجود عنوان متّحد معها، فالتعيين متحقّق بمجرد ذكر الاسم النادر الغريب، بل ويمكن أيضًا اكتشاف التصحيف في مثل هذه الأسناد، حتّىٰ بدون قرائن التلمذة والمشيخة وما يتفرع عنها ويتولّد منها.

فمثلًا: جاء عنوان (أرطأة بن حيدر) في رواية، والراوي المعروف هو (أرطأة بن حبيب)، فيستكشف أنَّ (حيدر) مصحّف (حبيب)، ويساعد عليه تقارب رسم الاسمين، وعدم وجود رجل بهذا الاسم فيما بأيدينا من كتب التراث.

وتلاحظ أنَّ الشهرة في الطبقة، والندرة والشُّذُوذ علىٰ تضادهما يُمَثِّلان قرينة جيدة للتعيين، إلّا أنَّ هناك فرقًا جوهريًا بينهما في المقام، فإنَّ الشهرة إنَّما تكون صفة للمُعَنُون، بينما تكون الندرة والشُّذُوذ صفة للعنوان.

ثانيًا: قرائن المتون

الأولى: قرينة المتن المتكرّر

فمن تكرّر متن الرواية في أكثر من كتاب يمكن استكشاف الرجل المراد تعيينه في السند المبحوث عنه، وموارد هذه القرينة متفاوتة في السهولة والتعقيد، وأمثلتها عديدة جدًّا يصعب حصرها.

ومن الأمثلة الواضحة ما رواه الكلينيّ، عن «مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الأَسَدِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَرْمَكِيِّ الرَّازِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ بُرْدٍ الدِّينَوَرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ...»[1]، فيتعين أنّ محمّد بن عليّ في هذا المورد هو محمّد بن عليّ الكوفيّ، أبو سُمينة الصيرفيّ؛ بدلالة تكرّر الرواية عند الصدوق في كتاب التوحيد، وتصريحه في السند أنّه أبو سُمينة الصيرفي[2].

وما رواه الكلينيّ، عن «عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيه، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْيَعْقُوبِيِّ...»[3]، فيشتبه مَن هو اليعقوبيّ، لكنّك تجد الصدوق قد روى الرواية نفسها، وقد كتب اسم الراوي كاملًا في السند، وذكر أنّه داود بن عليّ اليعقوبيّ[4]، الثقة، ومنه يكشف عن تصحيف طفرة العين في المقام، والذي بيّناه في ما دونّاه عن أقسام التصحّيف.

ومن أمثلتها ما ذكرناه آنفًا من رواية الكلينيّ، عن أحمد بن محمّد،

---

(١) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٧٨، ح٣.
(٢) التوحيد، الصدوق: ص٢٥٠، ح٣.
(٣) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٩٤، ح٩.
(٤) التوحيد، الصدوق: ص٣٠٩، ح١.

عن محمّد بن الحسين، عن عبد الله بن محمد[1] متنًا ما، ولا يخفىٰ علىٰ المتتبع أنَّ هذا السند يعاني من صعوبتين:

الأولىٰ: رواية أحمد بن محمّد شيخ الكلينيّ – وهو العاصميّ –، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، والمتعارف والمتداول في الأسناد روايته عن محمّد بن الحسن وليس محمّد بن الحسين.

الثانية: رواية محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن عبد الله بن محمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، وهو أيضًا غير متعارف أبدًا، بل هما من طبقة واحدة، بل لعلَّ محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب أكبر عُمراً منه حتّىٰ، فالصعوبتان ناتجتان عن تواجد محمّد بن الحسين في هذا الموضع السنديّ، وبغضّ النظر عن قرائن السلسلة أو التلمذة أو المشيخة أو التوسّط بنوعيه، فإنَّنا هنا يمكن أن نستعمل قرينة المتن المتكرّر.

فإنَّنا نجد أنَّ هذا المتن الذي راوه الكلينيّ بسنده قد رواه قبله محمّد بن الحسن الصفّار في كتابه بصائر الدرجات[2] عن عبد الله بن محمّد بن عيسىٰ والملقب (بنان)، فينكشف بذلك أنَّ (محمّد بن الحسين) في كتاب الكافي الواصل تصحيف (محمّد بن الحسن)، خاصّة وأنَّه من أشهر أنواع التصحيف، وأنَّ (محمّد بن الحسن) هذا هو الصفّار صاحب البصائر، ويمكن تأكيد ذلك بقرينة التلمذة والمشيخة والتوسّط؛ لتدلّ كلّها معًا علىٰ وقوع ذلك التصحيف بلا شك أو ريب، ويتخلّص سند الكلينيّ من كلِّ صعوبة سنديّة وطبقيّة فيه.

ومن الأمثلة التي تحتاج مزيدًا من التتبّع المتنيّ لتحصيل التعيين عليّ بن السنديّ، فإنَّ لدينا عنوان لراوٍ هو (عليّ بن السنديّ)، ولدينا

---

(١) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٢٢١، ح٣.

(٢) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٥٧، ح٦.

عنوان آخر هو (عليّ بن إسماعيل)، وذهب بعضهم إلىٰ الاتحاد وبعضهم إلىٰ عدمه، فحصل جَرَّاء ذلك اختلاف واضح في تعيين العنوانين في أسناد الروايات.

وسبب القول بالاتّحاد ما ذكره الكشّيّ في كتابه عن نصر بن الصباح من أنَّ عليّ بن السنديّ هو نفسه عليّ بن إسماعيل، وذكر نصر أيضًا أنَّ إسماعيل لقبه سنديّ[1]. فمن اعتمد علىٰ قول نصر ذهب إلىٰ الاتّحاد، ومن لم يعتمد علىٰ قول نصر؛ لعدم ثبوت وثاقته ذهب إلىٰ التعدّد كالسيّد الخوئيّ قدست نفسه.

لكنَّ قرينة التكرّر المتنيّ تثبت بوضوح أنَّ العنوانين لرجل واحد.

بيان ذلك: أنَّ هناك روايات أوردها الشيخ بسنده عن عليّ بن السنديّ، عن حمّاد بن عيسىٰ، رواها الصدوق في الفقيه عن حمّاد، وطريقه إليه في المشيخة هو عن (عليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ، عن حمّاد)، ممّا يؤكّد أنَّ عنواني عليّ بن السنديّ، وعليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ يتّحدان في رجل واحد، وهو ما أشار إليه نصر بن الصباح، من أنَّ إسماعيل يلقّب بالسنديّ، وأنَّ العنوانين لرجل واحد، وهذا يعني تأكيد اتحاد الرجلين خلافًا للسيّد الخوئيّ طاب ثراه.

وتفصيل الكلام: أنَّ الصدوق قال في مشيخة (من لا يحضره الفقيه): «وما كان فيه عن زرارة بن أعين؛ فقد رويته عن أبي رضي الله عنه، عن عبد الله بن جعفر الحميريّ، عن محمّد بن عيسىٰ بن عبيد، والحسن بن ظريف، وعليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ؛ كلّهم عن حمّاد بن عيسىٰ، عن حريز بن عبد الله، عن زرارة بن أعين، وكذلك ما كان فيه عن حريز

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي: ج٢، ص٨٦٠، ح١١١٩. وقد جاء في بعض نسخ الاختيار والمطبوع (علي بن السديّ)، والصواب: علي بن السندي.

بن عبد الله؛ فقد رويته بهذا الإسناد.

وكذلك ما كان فيه عن حمّاد بن عيسىٰ»[١].

فيتضح من كلامه في المشيخة أنَّ الروايات التي رواها الصدوق في كتاب (من لا يحضره الفقيه)، عن زرارة هي من طريق عليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ، عن حمّاد، عن حريز، عن زرارة.

وما ابتدأه عن حريز فهي أيضاً: عن عليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ، عن حمّاد، عن حريز.

وكذا ما ابتدأه عن حمّاد فهي: عليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ، عن حمّاد.

وقال في (من لا يحضره الفقيه): «روىٰ حريز، عن محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة طافت ثلاثة أطوف، أو أقلّ من ذلك، ثمّ رأت دمًا، فقال: (**تحفظ مكانها، فإذا طهرت طافت منه واعتدّت بما مضىٰ**)»[٢].

وبالنظر للمشيخة، وبما أنَّها ابتدأت بـ(حريز) فسيكون سندها عن (عليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ، عن حمّاد، عن حريز، عن محمّد بن مسلم).

وتجد أنَّ الشيخ روىٰ عين الرواية في (التهذيب)، وكان أخذها من كتاب «محمّد بن عليّ بن محبوب، عن عليّ بن السنديّ، عن حمّاد بن عيسىٰ، عن حريز، عن محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة طافت ثلاثة أطواف، أو أقلّ من ذلك، ثمّ رأت دمًا فقال: (**تحفظ مكانها، فإذا طهرت طافت منه، واعتدّت بما مضىٰ**)»[٣]. ممّا

(١) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٤، ص٤٢٥.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٢، ص٣٨٣، ح٢٧٦٦.

(٣) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٥، ص٤٧٥، ح١٦٧٤.

يشير بوضوح إلىٰ اتحاد عليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ في سند الصدوق، وعليّ بن السنديّ في سند التهذيب، وصواب كلام نصر بن الصباح.

وأيضًا روىٰ الصدوق عن «حريز، عن محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: «سألته عن رجل ترك مملوكًا بين نفر، فشهد أحدهم أنَّ الميِّتَ أعتقه، قال: (**إن كان الشَّاهد مرضيًّا لم يضمن، وجازت شهادته في نصيبه، واستُسعي العبد فيما كان للورثة**)»[1].

ومعلوم أنَّ السند سيكون وفق المشيخة - كما أسلفنا - عن عليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ، وقد روىٰ الشيخ في التهذيب عين تلك الرواية عن «محمد بن عليّ بن محبوب، عن عليّ بن السنديّ، عن حمّاد، عن حريز، عن محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ترك مملوكًا بين جماعة فشهد أحدهم أنَّ المَيِّت أعتقه، قال: (**إن كان الشاهد مرضيًّا لم يضمن، وجازت شهادته ويُستَسعىٰ العبد فيما كان للورثة**)»[2]. والدلالة علىٰ وحدة العنوانين واضحة كالشمس علىٰ الصُفّة.

ويؤكّد هذا الحكم بالاتّحاد المأخوذ بقرينة التكرّر المتنيّ قرينةُ المشيخة، حيث روىٰ الرجل المُعَنون بعليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ مكرّرًا عن شيخه محمّد بن عمرو بن سعيد، وصفوان بن يحيىٰ، وحمّاد بن عيسىٰ، كما في البصائر[3]، وكامل الزيارات[4]، وأنَّ عنوان عليّ بن

(١) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٣، ص١١٩، ح٣٤٥٥.

(٢) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٨، ص٢٤٦، ح٨٨٨.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٣٨٩، ح٣.

(٤) كامل الزيارات، ابن قولويه: ص٥٧، ح٤، الطريق الثاني؛ وص٧٣، ح٧؛ وص٨٤، ح٣، وغيرها.

السنديّ ممن أكثر عن محمّد بن عمرو بن سعيد وصفوان وحمّاد، كما في الكافي[١]، والتوحيد[٢]، والخصال[٣]، وثواب الأعمال[٤]، ومعاني الأخبار[٥]، والفقيه[٦].

ونلاحظ أنَّ قريبه سعد بن عبد الله الأشعريّ يروي عنه كثيرًا، ولكنَّه لا يُسَمِّيه (عليّ بن السنديّ)، بل يُسَمِّيه (عليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ)، وكذا فعل الصفّار مولاهم، ولعلَّ هناك سببًا اجتماعيًا جعل (سعدًا) يعرض عن تسميته بالسنديّ، خاصّة أنَّه عربيّ منهم، وأنَّ في التَلْقِيب بالسنديّ حطًّا لقدره في الأعراف الاجتماعية آنذاك، وتبعه مولاهم محمّد بن الحسن الصفّار علىٰ ذلك.

ويمكن أن يستدل أيضًا لاتّحاد العنوانين بالتقريب التالي، وهو: أنَّ عنوان عليّ بن إسماعيل المطلق يشترك مع عنوان عليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ، بقرينة التلمذة والمشيخة والتوسُّط المعتاد، فقد تَوَسَّط العنوانان بين سعد وصفوان، كما يظهر من التهذيب[٧]، وكامل الزيارات[٨].

---

(١) الكافي، الكلينيّ: ج٦، ص٥٤٣، ح١٠.

(٢) التوحيد، الصدوق: ص٤٥٨، ح٢١.

(٣) الخصال، الصدوق: ج١، ص٤٠، ح٢٧؛ ج١، ص٢٣٦، ح٧٨؛ ج٢، ص٣٨٤، ح٦٣؛ ج٢، ص٥٨١، ح٤.

(٤) ثواب الأعمال، الصدوق: ص١٦٥. فالسند وإن ورد فيه أن علي بن السنديّ يروي عن محمد بن عمرو بن سهل إلّا أنَّه تصحيف، صوابه: محمد بن عمرو بن سعيد، عن عمرو بن سهل كما ورد الخصال.

(٥) معاني الأخبار، الصدوق: ص١٦٢، ح١؛ ص٢١٧، ح١؛ ص٤٠٥، ح٧٩.

(٦) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٤، ص٢٤٩، ح٥٥٩٣.

(٧) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٢، ص٢٢٥، ح٨٨٧؛ ج٣، ص١٦١، ح٣٤٧.

(٨) كامل الزيارات، ابن قولويه: ص٧٣، ح٧؛ وص٢٩٥، ح١٠.

وعنوان عليّ بن إسماعيل المطلق المتّحد مع عنوان عليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ بقرينة التوسُّط المعتاد، يتّحد مع عنوان عليّ بن السنديّ أيضًا بقرينة التوسّط المعتاد، فيتوسَّط العنوانان محمّدَ بن أحمد وصفوان[1]، ومحمّد بن أحمد وحمّاد[2]، ومحمد بن أحمد ومحمّد بن عمرو[3]، فيتّحد الثلاثة: عليّ بن إسماعيل بن عيسىٰ، عليّ بن إسماعيل، عليّ بن السندي، بالاستعاضة الواضحة لقرينة التوسُّط المعتادة، ممّا لا يدعُ مجالًا للشك مطلقًا في اتّحادهما.

ومنه ينبغي أن يكون الفرق واضحًا بين قرينة التوسُّط بالتعويض، والاستعاضة بالتوسّط المعتاد، فالأولىٰ تجري بين عنوانين اتّحد تلامذتهما ومشايخهما، ولم يرد في موضع أن كان التلميذ والشيخ متّحدين معًا في مورد واحد في العنوان الآخر ، بينما قرينة الاستعاضة بالتوسُّط أن يرتبط عنوانان بقرينة التوسُّط المعتادة فيتّحدان، ويرتبط أحد هذين العنوانين مع عنوان ثالث بقرينة التوسُّط المعتادة، فتتَّحد العناوين الثلاثة معًا.

الثانية: قرينة موضوع الرواية

قد لا تساعد قرينة الطبقة أو التوسُّط أو حتّىٰ السلسلة في حلِّ أحجيّة التعيين، فيُستعان بقرينة مهمّة، وهي قرينة الموضوع أو قرينة الكتاب، ومثالها ما حَدَثَ في عنوان (محمّد بن زياد)، حيث يطلق في الطبقة

---

(١) التوحيد، الصدوق: ص٩٣، ح٨؛ تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٧، ص٣٦٣، ح١٤٧٣.

(٢) التوحيد، الصدوق: ص٣٩٢، ح٤؛ تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج١، ص٣٦، ح٩٧.

(٣) كامل الزيارات، ابن قولويه: ص٣٢٠، ح٥؛ الكافي، الكليني: ج٦، ص٥٤٣، ح١٠.

السادسة علىٰ محمّد بن أبي عمير، ومحمد بن الحسن بن زياد العطّار، وقد يقال: إنَّ ابن أبي عمير شهير جدّاً فلا ينصرف الاسم للعطّار، بل يكون دالّاً علىٰ ابن أبي عمير، ولكن قد تقف أمام تلك القرينة عقبتان:

الأولىٰ: أنَّ محمّد بن أبي عمير وإن كان مشهورًا جدّاً إلّا أنَّ المشهور أيضـًا أنّهم يدعونه ابن أبي عمير، وليس محمّد بن زياد.

والثانية: أنَّ النجاشيّ قال في ترجمة محمّد بن الحسن بن زياد العطّار حين أنهىٰ السند إلىٰ كتابه، وسَمّاه مطلقًا باسم جده (محمّد بن زياد)، وهذا جعل جملة من الأعلام يستظهرون أنَّ إطلاق (محمّد بن زياد) ينصرف إليه أيضـًا، فدار الكلام في حلِّ الاشتباك بين الاسمين في عدّة موارد بسبب هذا.

ونلاحظ أنَّ الكلينيّ روىٰ عن (حُميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سَمَاعة، عن محمّد بن زياد بن عيسىٰ، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام). وموضوع الرواية كان كلام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام حول طلاق الإمام الحسن عليه السلام للأزواج[1]، وهنا فإنَّ اسم (محمّد بن زياد) مقيّد بكون جدّه عيسىٰ، وهذا يشير بوضوح إلىٰ كونه محمّد بن أبي عمير.

وأيضـًا روىٰ الكلينيّ عن (حُميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سَمَاعة، عن محمّد بن زياد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام). وموضوع الرواية أيضـًا في كلام أمير المؤمنين عليه السلام حول الطَّلاق[2]، ومنه يعلم أنَّ الروايتين من مصدر واحد، وأنَّ المقيّد في سند الأولىٰ يوضح المُراد بالمطلق في الثانية، فيكون هو محمّد بن زياد بن

---

(١) الكافي، الكلينيّ: ج٦، ص٥٦، ح٤.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج٦، ص٦٩، ح٩.

عيسىٰ، أي: محمّد بن أبي عمير في الروايتين.

ومنه أيضـًا ما رواه الكلينيّ بنفس السند أعلاه عن «حُميد بن زياد، عن ابن سَمَاعة، عن محمّد بن زياد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله ﷺ، قال: (**يرسل إليها فيقول الرسول: اعتدِّي، فإنَّ فلانًا قد فارقك...**)، قال ابن سَمَاعة: وإنَّما معنىٰ قول الرسول: اعتدِّي، فإنَّ فلانًا قد فارقك يعني الطَّلاق، إنَّه لا يكون فرقة إلّا بطَّلاق»[١]، وموضوع الرواية العدّة في الطَّلاق.

ويظهر أنَّ حُميداً روىٰ هذه الروايات من كتاب الطَّلاق للحسن بن محمّد بن سَمَاعة، بحسب التعليق الذي وضعه في ذيل الرواية، وليس من كتاب الطَّلاق لمحمّد بن أبي عمير، نعم اعتمد ابن سَمَاعة في كتاب طلاقه في روايات ليست بالقليلة علىٰ كتاب الطَّلاق لابن أبي عمير، وهذه منها، لكنَّ حُميدًا روىٰ عن ابن سَمَاعة عن غير جهة محمّد بن أبي عمير روايات متلاحقة في موضوع الطَّلاق، حتّىٰ أنَّه ألحق هذه الرواية الأخيرة برواية في عين الموضوع عن (ابن سَمَاعة عن الطَّاطريّ)، فليراجع.

وأيضـًا عن (حُميد بن زياد، عن ابن سَمَاعة، عن محمّد بن زياد) في هدم الزواج للطَّلاق الأوّل، وأيضـًا أُلحقت الرواية بقول ابن سَمَاعة، ممّا يؤكّد بلا ريبة أنَّها كلّها من كتاب الطّلاق لابن سَمَاعة، وأنَّ من أهمّ مصادر كتاب الطّلاق لابن سَمَاعة كتّاب الطلاق لمحمّد بن أبي عمير، فلا ريب في انصراف اسم محمّد بن زياد في هذه الأسناد إلىٰ ابن أبي عمير، وليس إلىٰ محمّد بن الحسن بن زياد العطّار؛ إذ يشترك السند والموضوع في الطّلاق وأحكامه، والعدد وأحكامها، وكذا في بقيّة

---

(١) الكافي، الكليني: ج٦، ص٧٠، ح٤.

الموارد المشابهة المأخوذة من كتاب الطّلاق المَزبُور[١].

فيثبت بقرينة الموضوع أنّ محمّد بن زياد هنا هو محمّد بن أبي عمير.

وأمّا ما رواه «حُميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سَمَاعة، عن محمّد بن الحسن بن زياد العطّار، عن محمّد بن نُعيم الصحّاف، قال: مات محمّد بن أبي عمير بيّاع السابريّ، وأوصىٰ إليّ، وترك امرأة له ولم يترك وارثًا غيرها، فكتبتُ إلىٰ العبد الصالح عليه السلام، فكتب إليّ: (**أَعْطِ المرأةَ الرُّبُع، واحمل الباقي إلينا**)»[٢].

فليس الموضوع مشتركًا - كما خدعتنا الذاكرة في كتابنا الألف رجل - حتّىٰ يقال: إنّ اتّحاد الموضوع يعيّن الراوي، بل هذا الخبر إنّما يختص بالإرث، وليس بالطّلاق، فتعدّد الموضوع.

نعم، بعض روايات الطّلاق السَّابقة كان موضوعها حول عدّة الطّلاق، وعدّة المتوفّىٰ عنها زوجها، ونحو ذلك من الأمور التي لها دخالة في الإرث، فأوجب الوهم منّي في الألف.

وفي هذه القرينة المتنيّة يلاحظ إمكان تعيين الرجل من موضوع الروايات المنقولة ونسبتها إليه بسبب موضوعها المناسب لكتبه المسمّاة في الفهارس، لكنّ هناك قرينة أخرىٰ قد يخطر في البال أنّها نظيرتها، ولكنّها تفترق عنها كثيرًا، وتعتني باسم راوي الكتاب المذكور في الفهارس من غير النظر إلىٰ موضوعه، وهي أقلّ كاشفيّة، ففي نفس الإشكاليّة السابقة في حلّ الاشتراك في عنوان محمّد بن زياد في أنّه تابع لمحمّد بن أبي عمير، أو أنّه تابع لمحمّد بن الحسن بن زياد العطّار،

---

(١) الكافي، الكليني: ج٦؛ ص٩١، ص١٠٤، ص١٠٥، ص١١٤، ص١١٥، ص١١٩، ص١٢٠، ص١٣٦، ص١٤٣، ص١٤٤، ص١٦٧، ص١٦٨.

(٢) الكافي، الكليني، ج٧، ص ١٢٦.

نرىٰ أنَّ السيّد الخوئيّ - قدست نفسه - استظهر في المعجم معتمدًا علىٰ قرينة التلمذة، ورواية الكتاب من غير النظر إلىٰ الموضوع، حيث إنَّهم ذكروا أنَّ راوي كتاب محمّد بن الحسن بن زياد هو الحسن بن محمّد بن سَمَاعة، ممّا دعاه قدست نفسه أن يستظهر أنَّ محمّد بن زياد في هذه الأسناد التي يروي فيها الحسن بن محمّد بن سَمَاعة هو محمّد بن الحسن بن زياد العطّار، وليس محمّد بن أبي عمير، فأنتَجَت قرينة راوي الكتاب نتيجة معاكسة لقرينة موضوع الكتاب.

والحقُّ: أنَّ قرينة راوي الكتاب هي من قرائن التلمذة السَّنديّة، بينما قرينة موضوع الكتاب من القرائن المتنيّة.

ومن قرينة موضوع الكتاب: أن يأتي عنوان لراوٍ مشترك - كأن يكون الحسن -، وتكون الرواية حول الواقفة، ونظر عنوان (الحسن) في هذه الطبقة، فلا نجد إلَّا واحدًا منهم له كتاب حول الواقفة، وهو الحسن بن موسىٰ الخشَّاب، ونلاحظ بقيّة السند، فلا نجد أيضًا ممن ذُكر فيهم أنَّ له كتابًا في الواقفة، أو الرّد عليهم، ونحو ذلك، فيقال حينها بتعيّن كونه الخشَّاب بدلالة موضوع الرواية الموافق لموضوع الكتاب، وغير ذلك من أمثلة الحجّ، والزيارات، والإرث، وغيرها.

الثالثة: قرينة السِّياق

وهذه من القرائن التي تحتاج معرفة بما يرويه الرواة وسياقاته العامّة وأسلوبه الخاصّ.

ومن أمثلتها: أنَّ هناك ثلاثة رجال ممن ينطبق عليهم عنوان (محمّد بن الفضيل): الأوّل: محمّد بن الفضيل بن غزوان الثقة، والثاني: محمّد بن الفضيل بن كثير الأزديّ الضعيف، والأخير: محمّد بن القاسم بن الفضيل بن يسار الثقة، الذي يُنسب باسم جدّه في أحيانٍ ليست قليلة،

فيدعونه محمّد بن الفضيل.

وهؤلاء كلّهم متقاربون في الطبقة، فلا تكون قرينة الطبقة نافعة في تمييزهم وتعيين العنوان لواحد منهم بالخصوص، نعم، يمكن تمييز العديد من الموارد في انطباقه علىٰ واحد منهم بقرائن السند في بعض الأحيان، ولكن تبقىٰ بعض الموارد ملتبسة في انطباقها علىٰ رجل من الثلاثة.

وفي موارد الالتباس يمكن أن نجري قرينة السياق، فتجد أنَّ لمحمّد بن القاسم بن الفضيل بن يسار نَسَقًا خاصّـًا في رواياته عن أبي الحسن عليه السلام بصيغة سؤال أو مكاتبة، وجوابهما منه عليه السلام، كما يظهر من المرويّات التالية:

ما رواه الكلينيّ عن «مُحَمَّد بْن يَحْيَىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفُضَيْلِ، قال: كَتَبْتُ إِلَىٰ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضا عليه السلام أَسْأَلُه عَنِ الْوَصِيِّ: أَيُزَكِّي زَكَاةَ الْفِطْرَةِ عَنِ الْيَتَامَىٰ إِذَا كَانَ لَهُمْ مَالٌ؟ قال: فكتب عليه السلام: (**لا زَكَاةَ عَلَىٰ يَتِيم**)»[١]، وكذا في الفقيه[٢]، والتهذيب[٣].

وما روي في الكافي عن «مُحَمَّد بْن الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفُضَيْلِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْه: الْوَصِيُّ يُزَكِّي عَنِ الْيَتَامَىٰ زَكَاةَ الْفِطْرَةِ إِذَا كَانَ لَهُمْ مَالٌ؟ فَكَتَبَ: (**لا زَكَاةَ عَلَىٰ يَتِيم**). وَعَنْ مَمْلُوكٍ يَمُوتُ مَوْلَاه، وهُوَ عَنْه غَائِبٌ فِي بَلَدٍ آخَرَ، وفِي يَدِه مَالٌ لِمَوْلَاه، ويَحْضُرُ الْفِطْرُ أَيُزَكِّي عَنْ نَفْسِه مِنْ مَالِ مَوْلَاه وقَدْ صَارَ لِلْيَتَامَىٰ؟، قَالَ: (**نَعَمْ**)»[٤].

---

(١) الكافي، الكلينيّ، ج٣، ص ٥٤١، ح٨.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٢، ص١٧٧، ح٢٠٦٥.

(٣) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٤، ص٣٠، ح٧٤؛ و ج٤، ص٣٣٤، ح١٠٤٩.

(٤) الكافي، الكلينيّ: ج٤، ص ١٧٢، ح١٣.

وكذا ما رواه «أَبُو عَلِيٍّ الأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ: قُلْتُ لأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ جَمَّالَنَا مَرَّ بِنَا ولَمْ يَنْزِلِ الْمُعَرَّسَ، فَقَالَ: (**لا بُدَّ أَنْ تَرْجِعُوا إِلَيْه فَرَجَعْتُ إِلَيْه**)»[1]. وكذا في الفقيه[2].

وكذا ما عن «مُحَمَّد بْنِ يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ عَلَىٰ أَنَّهَا بِكْرٌ، فَيَجِدُهَا ثَيِّباً، أَيَجُوزُ لَه أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهَا؟ قَالَ: فَقَالَ: (**قَدْ تُفْتَقُ الْبِكْرُ مِنَ الْمَرْكَبِ ومِنَ النَّزْوَةِ**)»، كما في الكافي[3]، والتهذيب[4].

وأيضاً ما رواه «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُه قُلْتُ لَه: رَجُلٌ مِنْ مَوَالِيكَ عَلَيْه دَيْنٌ لِرَجُلٍ مُخَالِفٍ يُرِيدُ أَنْ يُعْسِرَه ويَحْبِسَه، وقَدْ عَلِمَ أَنَّه لَيْسَ عِنْدَه ولَا يَقْدِرُ عَلَيْه، ولَيْسَ لِغَرِيمِه بَيِّنَةٌ، هَلْ يَجُوزُ لَه أَنْ يَحْلِفَ لَه لِيَدْفَعَه عَنْ نَفْسِه حَتَّىٰ يُيَسِّرَ الله لَه، وإِنْ كَانَ عَلَيْه الشُّهُودُ مِنْ مَوَالِيكَ قَدْ عَرَفُوا أَنَّه لَا يَقْدِرُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْه؟ قَالَ: (**لا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْه، ولا يَنْوِيَ ظُلْمَه**)»، كما في الكافي[5].

وأيضاً ما رواه «أحمد بن محمّد بن خالد، عن سعد بن سعد، عن

(١) الكافي، الكليني: ج٤، ص ٥٦٥، ح٣.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٢، ص٥٦٠، ح٣١٤٦.

(٣) الكافي، الكليني: ج٥، ص٤١٣، ح١.

(٤) تهذيب الأحكام، الطوسي: ج٧، ص٤٢٨، ح١٧٠٥.

(٥) الكافي، الكليني: ج٧، ص٣٨٨، ح٢.

محمّد بن القاسم بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سألتُهُ عن الرجل من مواليك عليه دين لرِّجل مخالف يُريد أن يُعسِرَهُ ويَحبِسَهُ، وقد علم الله عزَّ وجلَّ أنَّها ليست عنده، ولا يَقدِرُ عليه، وليس لغريمه بيِّنة هل يجوز له أن يحلف له يدفعه عن نفسه حتَّىٰ يُيَسِّرَ الله عزَّ وجلَّ له، وإن كان عليه الشُّهُودُ من مواليك قد عَرَفوا أنَّه لا يقدر، هل يجوز أن يشهدوا عليه؟ قال: (**لا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْه، ولا يَنْوِيَ ظُلْمَه**)». كما في التهذيب[1].

وأيضًا عن «عَبَّاد بن سليمان، عن سعد بن سعد، عن محمّد بن القاسم بن الفضيل بن يسار، قال: كتب رجل إلىٰ أبي الحسن عليه السلام: هل يسجد الرجل علىٰ الثَّوب يتَّقِي به علىٰ وجهه من الحَرِّ والبرد ومن الشَّيء يكره السُّجُود عليه؟ فقال: (**نعم، لا بأس به**)»، كما في الاستبصار[2]، والتهذيب[3].

وأيضًا عن «محمّد بن أحمد بن يحيىٰ، عن عَبَّاد بن سليمان، عن سعد بن سعد، عن محمّد بن القاسم بن الفضيل بن يسار، عن أبي الحسن عليه السلام في رجل كان في يده مال لرجل مَيِّت لا يعرف له وارثًا، كيف يصنع بالمال؟ قال: (**ما أعْرَفَكَ لمن هو، يعني نفسه**)»، كما في التهذيب[4]، والاستبصار[5].

وأيضًا في التهذيب عن «أحمد بن محمّد، عن أبيه، عن البرقيّ،

---

(١) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٦، ص٢٦١، ح٦٩٣.
(٢) الاستبصار، الطوسيّ: ج١، ص٣٣٣، ح١٢٥٢.
(٣) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٢، ص٣٠٧، ح١٢٤٣.
(٤) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٩، ص٣٩٠، ح١٣٩٣.
(٥) الاستبصار، الطوسيّ: ج٤، ص١٩٨، ح٧٤١.

عن محمّد بن القاسم بن فُضيل، قال: سألت أبا الحسن الأوّل عليه السلام عن رجل اشترىٰ من امرأة من آل فلان بعض قطائعهم، وكتب عليه كتابا بأنّها قد قبضت المال، ولم تقبضه، فيعطيها المال أم يمنعها؟ قال: (**فليقل له ليمنعها أشدَّ المنع؛ فإنَّها باعته ما لم تملكه**)»[1].

وما رواه في التهذيب عن «أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن البرقيّ، عن محمّد بن القاسم بن الفُضيل بن يسار البصريّ، قال: سألت أبا الحسن الرِّضا عليه السلام عن رجل مات وترك امرأة قرابة ليس به قرابة غيرها، قال: (**يدفع المال كُلّهُ إليها**)»[2].

فتلاحظ أنَّ هناك سياقًا ثابتًا في كل تلك المرويّات بصيغة عن محمّد بن القاسم بن الفُضيل، قال: أنّه سأل أبا الحسن عليه السلام، أو كتب إليه.

ونجد بعض الروايات بعنوان محمّد بن الفضيل بنفس السّياق.

منها: ما في الكافي عن «الْحُسَيْن بْن مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ تُعَانِقُ زَوْجَهَا مِنْ خَلْفِه فَتَحَرَّكُ عَلَىٰ ظَهْرِه، فَتَأْتِيهَا الشَّهْوَةُ فَتُنْزِلُ الْمَاءَ، عَلَيْهَا الْغُسْلُ أَوْ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْغُسْلُ؟ قَالَ: (**إِذَا جَاءَتْهَا الشَّهْوَةُ فَأَنْزَلَتِ الْمَاءَ وَجَبَ عَلَيْه[3] الْغُسْلُ**)»[4].

وأيضـًا في الكافي عن «عَلِيّ بْن إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ، سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ

(١) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٦، ص٣٣٩، ح٩٤٥.

(٢) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٩، ص٢٩٥، ح١٠٥٧.

(٣) كذا في المطبوع، والظاهر (عليها)، كما في جميع نسخ الكافي الوافي والتهذيب، حسب ما أشار محققو طبعة دار الحديث.

(٤) الكافي، الكلينيّ: ج٣، ص٤٧، ح٧.

الْحَسْنَاءِ الْفَاجِرَةِ، هَلْ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَمَتَّعَ مِنْهَا يَوْماً أَوْ أَكْثَرَ؟ فَقَالَ: (**إِذَا كَانَتْ مَشْهُورَةً بِالزِّنَا فَلَا يَتَمَتَّعْ مِنْهَا، وَلَا يَنْكِحْهَا**)»[١].

وأيضاً بالسند إلىٰ «ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ صَيْدِ الْحَمَامَةِ تُسَاوِي نِصْفَ دِرْهَمٍ أَوْ دِرْهَماً، فَقَالَ: (**إِذَا عَرَفْتَ صَاحِبَه فَرُدَّه عَلَيْه**...)»[٢].

وأيضاً عن «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيه ومُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَه: تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي نِكَاحٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ فِي رَجْمٍ؟ قَالَ: (**تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيمَا لَا يَسْتَطِيعُ الرِّجَالُ**...)»[٣].

وفي الفقيه عن «مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سألته عن رجل قتل حمامة من حمام الحرم، وهو في الحرم غير محرم...»[٤].

وأيضاً عن «الحسين بن سعيد، عن محمّد بن الفضيل، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن لصٍّ دخل علىٰ امرأة حُبلىٰ، فوقع عليها فألقت ما في بطنها، فوثبت عليه المرأة فقتلته...»[٥].

وأيضاً عن «الحسين بن سعيد، عن محمّد بن فُضَيْل، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الحدِّ الذي إذا أدركه الرَّجل أدرك الحجَّ..»[٦].

---

(١) الكافي، الكلينيّ: ج٥، ص٤٥٤، ح٦.
(٢) الكافي، الكلينيّ: ج٦، ص٢٢٢، ح٣.
(٣) الكافي، الكلينيّ: ج٧، ص٣٩١، ح٥.
(٤) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٢، ص٢٥٨، ح٢٣٥٣.
(٥) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٤، ص١٤٦، ح٥٣٢٤.
(٦) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٥، ص٢٩١، ح٩٨٧.

وبملاحظة اتحاد سياق روايات محمّد بن الفضيل في هذه الروايات، وسياق روايات محمّد بن القاسم بن الفضيل بن يسار ينكشف اتحاد العنوانين في رجل واحد.

ويُؤَكّد هذا الاتحاد الناشئ من قرينة السياق قرينةُ السلسلة؛ إذ وقع عنوان محمّد بن الفضيل في السلسلة التي (عن عَبَّاد بن سليمان، عن سعد بن سعد، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام)، وتجد عنوان محمّد بن القاسم بن الفضيل أيضاً وقع في عين السلسلة (عن عَبَّاد بن سليمان، عن سعد بن سعد، عن محمّد بن القاسم بن الفضيل بن يسار، عن أبي الحسن عليه السلام)، في عدّة روايات في التهذيب، والاستبصار.

وأيضاً في رواية أطلق فيها المفضل، وهناك المُفَضَّل بن مَزْيَد، والمُفَضَّل بن صَالح، والمُفَضَّل بن عمر، حيث روىٰ الكلينيّ عن «عَلِيّ بْن مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْل بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَمَّاد، عَنِ الْمُفَضَّل، قَالَ: قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: كَيْفَ كُنْتُمْ حَيْثُ كُنْتُمْ فِي الأَظِلَّةِ؟ فَقَالَ: **(يَا مُفَضَّلُ، كُنَّا عِنْدَ رَبِّنَا لَيْسَ عِنْدَه أَحَدٌ غَيْرُنَا فِي ظُلَّةٍ خَضْرَاءَ، نُسَبِّحُه ونُقَدِّسُه ونُهَلِّلُه ونُمَجِّدُه، ومَا مِنْ مَلَكٍ مُقَرَّبٍ ولا ذِي رُوحٍ غَيْرُنَا، حَتَّىٰ بَدَا لَه فِي خَلْقِ الأَشْيَاءِ، فَخَلَقَ مَا شَاءَ كَيْفَ شَاءَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وغَيْرِهِمْ، ثُمَّ أَنْهَىٰ عِلْمَ ذَلِكَ إِلَيْنَا)**»[1].

والمُفَضَّل هو المُفَضَّل بن عُمَرَ؛ بدلالة السِّياق المشتمل علىٰ أمور، منها: مناداة الراوي من بين المشتركين معه، بقوله (يَا مُفَضَّلُ)، أو بتكنيته (يا أبا عبد الله)، كما في عدّة روايات:

منها: ما رواه الكلينيّ بسنده عن «مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: **(يَا مُفَضَّلُ، احْتَجِزْ مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ بِـ(بِسْمِ الله الرَّحْمنِ**

(١) الكافي، الكليني: ج١، ص٤٤١، ح٧.

الرَّحِيمِ)، وبِقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ، اقْرَأْهَا عَنْ يَمِينِكَ وعَنْ شِمَالِكَ...)»[١].

ومنها: عن الكلينيّ بسنده، عن المُفَضَّل بن عُمَرَ، وفيها: «**(يا مُفضَّلُ، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْلَمَ أَشَقِيٌّ الرَّجُلُ أَمْ سَعِيدٌ فَانْظُرْ سَيْبَه...)**»[٢].

ومنها: عن الكلينيّ بسنده عن المُفَضَّل بن عُمَرَ وفيها: «**(يَا مُفَضَّلُ، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْلَمَ إِلَىٰ خَيْرٍ يَصِيرُ الرَّجُلُ أَمْ إِلَىٰ شَرٍّ انْظُرْ أَيْنَ يَضَعُ مَعْرُوفَه...)**»[٣].

ومنها: ما رواه الكلينيّ بسنده عن المُفَضَّل بن عُمَرَ، فجاء فيها: «**(يَا أَبَا عَبْدِ الله، تَرَىٰ هَذِه الشَّمْسَ)**؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: **(والله لأَمْرُنَا أَبْيَنُ مِنْ هَذِه الشَّمْسِ)**»[٤].

ومنها: ما رواه الكلينيّ بسنده عن المُفَضَّل بن عُمَرَ، وفيها: «فقال: **(مَا يُبْكِيكَ يَا أَبَا عَبْدِ الله؟)** فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ كَيْفَ لَا أَبْكِي...»[٥].

ومنها: ما رواه الكلينيّ عن «مُحَمَّد بْن يَحْيَىٰ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي زَاهِرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيِّ، عَنْ يُوسُفَ الأَبْزَارِيِّ، عَنِ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام ذَاتَ يَوْمٍ - وكَانَ لَا يُكَنِّينِي قَبْلَ ذَلِكَ - يَا أَبَا عَبْدِ الله،...»[٦].

ومعلوم أنَّ من يُكَنَّىٰ بأبي عبد الله ممن اسمه المُفَضَّل هو المُفَضَّل بن عُمَرَ، وترىٰ سياق المناداة واضحًا فيها أيضًا.

---

(١) الكافي، الكلينيّ: ج٢، ص٦٢٤، ح٢٠.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج٤، ص٣٠، ح١.

(٣) الكافي، الكلينيّ: ج٤، ص٣١، ح٢.

(٤) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٣٣٦، ح٣.

(٥) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٣٣٩، ح١١.

(٦) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٢٥٤، ح٢.

وبغضّ النظر عن قرائن السند، بل والكتاب حيث يُرَجَّح أن تكون من روايات كتاب المُفَضَّل بن عُمَر في الأَظِلَّةِ، والموضوع كون معظم روايات الرجل في أمور غامضة تتعلق بالروحانيّات، أو المقامات ونحوها، فإنَّك تجد سياقًا خاصًّا في روايات المفضّل يرويها ببعض الحبكة القصصيّة، ومع الاهتمام بالمناداة من قبل الإمام عليه السلام له في معظم ما يرويه.

ولا يتوهم أنَّ هذا الأسلوب منه عليه السلام هو طريق للتوثيق، فهو إن عُدَّ علامة علىٰ القرب فإنَّما يجري ذلك فيمن يوثّق المفضّل، أمّا من يضعّفه أو يتوقف فيه فلا؛ إذ قد يعتبر مثلبة للراوي إذا كان مجروحًا، من حيث كونه يريد أن يُظهر قربه وعلاقته وخصوصيته من الإمام المعصوم عليه السلام، أو قد تكون مختلقة عليه فلا تفيد قدحًا أو مدحًا علىٰ اختلاف المباني.

ثالثًا: القرائن الخارجية

الأولىٰ: أوصاف الراوي وأحواله

يرد في كتب الفهارس والرجال تراجم للعديد من الرواة، وتجد في تلك التراجم معلومات مُتنوِّعة عنهم، فتجد كُناهم، وأسماءهم، ونسبهم، ومدنهم، ومذاهبهم، وبعض الحديث عن قراباتهم وقصصهم، وتجد كتبهم والرواة عنهم، ممّا يساعد في تعيين الراوي في الخبر.

فمثلًا: نعلم أنَّ (أحمد بن محمّد بن عيسىٰ الأشعريّ)، كان استضاف (محمّد بن عليّ الكوفيّ)، الشهير بأبي سُمينة الصيرفيّ، ولّما انكشف لديه كذبه طرده من قم، وحرَّم الرواية عنه، وتجد أنَّ زميل الأشعريّ (أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ)، صاحب كتاب المحاسن، والذي يسكن قم هو الآخر - ولكنَّه ليس عربيًّا كالأشعريّ، بل من الموالي - قد أكثر الرواية عن أبي سُمينة الصيرفيّ، حيث إنَّه كان ممن لا يبالي عمّن يأخذ علىٰ طريقة أهل الأخبار، كما وصفوه في كتب الرّجال، فطرده الأشعريّ من قم أيضًا، ولهذا قصة.

فيتحصَّل لدينا صفات وأحوال لأحمد بن محمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، ومحمّد بن عليّ الكوفيّ الصيرفيّ، وأحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، وسينكشف كيف يمكن أن تساعد هذه المعلومات في عمليّة التعيين عند الاشتراك والاشتباه.

فإذا ورد في سند أنَّ أحمد بن محمّد يروي عن محمّد بن عليّ، فنقول: إنَّه البرقيّ وليس الأشعريّ، بدلالة هذه الحوادث والصفات عن هؤلاء الأشخاص، وإذا وجدت أحمد بن محمّد بن عيسىٰ عن

محمّد بن عليّ الكوفيّ في بعض الأسناد الشاذّة فهو تصحيف إضافة توضيحيّة خاطئة.

ومن أمثلة الأوصاف الحاكية عن القرابة ما جاء في شعيب بن يعقوب العقرقوفيّ، حيث ذكر أصحاب الرّجال أنَّه ابن أخت أبي بصير يحيىٰ بن القاسم، فلذا إن جاء في سند يروي فيه (شعيب بن يعقوب، عن أبي بصير)، فإنَّنا ندرك أنَّ أبا بصير هنا ليس الليث بن البختريّ، بل الُمراديّ المسمّىٰ يحيىٰ بن أبي القاسم الأسديّ، بغضّ النظر عن قرينة التلمذة، والتكرّر لاسم أبي بصير مطلقًا مَرَّة، ومقيّدًا أخرىٰ، وبغضّ النظر عن قرينة الشهرة في الطبقة المستفادة من كلام ابن فضّال، واللطيف في هذا المقام أنَّ كلّ هذه القرائن الثلاثة يؤكّد بعضها بعضًا.

ونظيره لو جاء (عليّ بن حسّان) فهو عنوان ينطبق علىٰ (الواسطيّ) الثقة، وعلىٰ (الهاشميّ) الضعيف - هو مولىٰ بني هاشم - ولكنَّنا نعلم أنَّ عليّ بن حسّان هو ابن أخ عبد الرحمن بن كثير، مولىٰ بني هاشم، فإذا جاء سندٌ وفيه (عليّ بن حسّان عن عبد الرحمن بن كثير)، فنعلم أنَّه الهاشميّ وليس الواسطيّ؛ بدلالة كونه ابن أخيه، وتؤكده أيضـًا قرائن الأسناد، بل حتّىٰ لو جاء عليّ بن حسّان عن عمّه، فندرك أنَّ عمّه هو عبد الرحمن، وأنَّ المقصود في البين الهاشميّ وليس الواسطيّ.

نعم، جاء في بعض الأسناد الشاذّة أن روىٰ عليّ بن حسّان الواسطيّ عن عمّه عبد الرحمن بن كثير، ومعلوم أنَّ الواسطيّ ليس ابن أخ عبد الرحمن، فنعلم من هذا حصول تصحيف الإضافة الخاطئة في السند، وأنَّ المراد منه (الهاشميّ) بلا إشكال.

وكذا الحال في (عليّ) إذا روىٰ عن الفضل بن شاذان، فإنَّهم ذكروا في الفهارس أنَّ (عليّ بن محمّد بن قتيبة) هو راوية كتب الفضل بن

شـاذان وصاحبـه، فينصـرف إليـه بالقرينـة الخارجيّـة، نعـم قرائـن الأسـناد تؤكّـد هـذا أيضـًا.

وكـذا الحـال في روايـة (ابـن أبي حمـزة) فينصـرف إلىٰ البطائني وليس إلىٰ الثُّمـاليّ عنـد الروايـة عن أبي بصير، فقد ذكر النجاشيّ في ترجمته أنَّه كان قائـد أبي بصير يحيىٰ بـن القاسـم، وذكر ذلـك أيضـًا في ترجمـة ولده الحسـن، فقـال: كان أبـوه قائـد أبـي بصيـر، يحيىٰ بـن القاسـم، وذكـر تلك المعلومـة أيضـًا الشـيخ والبرقـيّ في رجالهمـا، ومنه أيضـًا يُعلم كـون أبي بصيـر هو (الأسـديّ) وليس (المـراديّ).

فوجـود هـذه المعلومـة تكشـف عـن الإجمـال والاشـتراك في التلميـذ والشّـيخ في آن واحـد، فـإذا جـاء سـند وفيـه (ابـن أبـي حمـزة، عـن أبـي بصيـر)، نعلـم أنَّ أبـا حمزة هـو (البطائنيّ) وليس (الثُّمـاليّ)، وأنَّ أبا بصير هـو (الأسـديّ) وليس (الليثـيّ)، بقرينـة خارجيّة، تؤكدها قرينة السلسـلة، أو قرينـة التتالـي.

ومـن الأحـوال الكاشـفة أيضـًا الضعـف والاضطراب، فتجد سلاسـل منهـم يـروي بعضهـم عن بعـض، وأن يدمن الـراوي الإرسـال كمحمّد بن خالـد البرقـيّ، فتميـزه بهـذا عـن محمّـد بـن خالـد الطيالسـيّ، بغـضّ النظر عـن القرائـن الأخرىٰ.

الثانية: مذهب الراوي

إنَّ المجموعـات المذهبيّـة تـروي مكـرّرًا في سلاسـل خاصّة بها، سـواء تكـرّرت هـذه السلاسـل أو لم تتكـرّر، ويمكن لنـا تمييز العنـوان المشـترك في السلسـلة المذهبيّـة مـن مذهبـه، وليـس مـن الصـواب أن يخطـر في البال أنَّ هـذه القرينـة هـي عيـن قرينـة السلسـلة، فقرينـة السلسـلة تكشـف عـن العنـوان المجمـل في مـورد بقرينـة التقييـد في مـورد آخر لنفـس السلسـلة،

أمّا في هذه القرينة فإنّنا حتّىٰ لو لم نحظَ بسلسلة متكرّرة، أو حظينا وكان الاسم مطلقًا فيها كلّها، فإنّ لنا أن نعيّن الراوي بقرينة مذهبه، سواء كانت هناك سلسلة متكرّرة أو لم تكن، فالمدار فيها الوصف الخارجيّ للعنوان المشترك بمذهب معيّن يشترك مع باقي رجال السند أو معظمهم في المذهب.

فيروي الكلينيّ عن سلسلة من رجال الواقفة عن شيخه حُميد بن زياد، وهو من وجوه الواقفة، توفّي سنة (٣١٠هـ)، عن الحسن بن محمّد بن سَمَاعة، وهو من الواقفة الذين كانوا يعاندون في الوقف، توفّي سنة (٢٦٣هـ)، عن جعفر بن سَمَاعة، وهو أيضًا واقفيّ، وقد يرد اسم الحسن مطلقًا في هذه السلسلة، أو يرد اسم جعفر مطلقًا، وهذه السلسلة لا نعتمد فيها علىٰ دلالة الراوي أو المروي عنه من حيث طبقة التلمذة والمشيخة فقط، ولا علىٰ دلالة السلسلة بأنواعها الثلاثة فقط، بل تدلّ من حيث اتحاد المذهب فيهم علىٰ تعيّن المردد منهم بهذه القرينة.

وكذا من السلاسل التي جاءت في الكتب سلاسل الفطحيّة، كـ(مصدّق)؛ إذ يقع في سلسلة سنديّة فطحيّة في أغلب أسناده، فهو يروي مكثرًا عن عمّار بن موسىٰ الساباطيّ، المدائنيّ، الفطحيّ، ويروي عنه أحمد بن الحسن بن عليّ ، عن عَمرو بن سعيد المدائنيّ، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار الساباطيّ، ولك أن تعرف أيضًا أنّ أحمد بن الحسن هو ابن فضّال بدلالة فطحيّته، ويؤكّد ذلك قرائن السند الأخرىٰ لهذه السلسلة.

وهناك سلاسل من الغلاة بمختلف أصنافهم، تجدهم ينهونها برجال ليسوا منهم، ولكنّهم ينسبون أنفسهم إليهم، وتتميز بأسلوب

خاص، ومواضيع محدّدة، وسياقات معروفة.

وفي قبال ذلك هناك سلاسل من الثقات المعروفين بكونهم أكابر الفقهاء والمحدّثين، ووجوههم في أجيالهم، كرواية الكلينيّ عن (محمّد بن يحيىٰ العطّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، عن صفوان بن يحيىٰ، عن العلاء بن رزين القلا، عن محمّد بن مسلم).

ومن أمثلة التعيين وقرينة المذهب ما ذكرته في كتاب (الألف رجل) في (صباح بن يحيىٰ المزنيّ)، الذي ذَكَرَ النجاشيّ وثاقته ولم يتطرق لمذهبه، ولكن جاء عن «ابن الغضائري أنّه زيديّ، حديثه في أصحابنا ضعيف، يجوز أن يخرج شاهدًا»، ولم يرتض السيّد الخوئيّ قول ابن الغضائري في كونه زيديّـًا.

ولكن متابعة أسناد الرجل عند العامّة تؤيد ما في كتاب ابن الغضائري، فقد روىٰ ابن عُقدة الزيديّ عن صباح المزنيّ في كتابه في سلسلة ليست من أصحابنا، وكان الراوي عنه يحيىٰ بن سالم الزيديّ أيضـًا. وذكره العامّة في كتبهم وعدّوه من شيعة الكوفة، مُتَّهما متروكًا.

وأما شيخه الذي يكثر عنه المزنيّ فهو الحارث بن حصيرة، فقد قال فيه ابن معين: إنَّه «خشبيّ، ثقة، نسبة إلىٰ خشبة زيد بن عليّ لمّا صُلب»، وروايته في تفسير فرات، وقوله: «كنا نأتي الحسن بن صالح»، والحسن بن صالح زيديّ تنسب إليه الفرقة الصالحيّة منهم، بل وما ذكر في المقالات والفرق لسعد بن عبد الله الأشعريّ (ت٣٠٠هـ) أنَّ الفرقة الصباحيّة الزيديّة هي المنسوبة إليه، كل هذا يؤيد كونه زيديّـًا، كما عن ابن الغضائريّ.

وللسيّد الأستاذ بحث في تعدّد من ذكره النجاشيّ ومن ذكره ابن الغضائريّ، وفقًا لما نقله العلّامة وابن داود عن ابن الغضائريّ في

كونه صباح بن قيس بن يحيىٰ، أو صباح بن بشير بن يحيىٰ، ولكن لم أجد عند الزيديّة ممن ينطبق عليهم اسم العلمين»[1].

الثالثة: بلد الراوي

مثلما كان للطبقة تأثير في تعيين الراوي، فهي علامة زمنيّة تساعد في الكشف والتحديد، فإنَّ لمكان الراوي تأثيرًا أيضًا في الكشف والتعيين، فيرتفع الاشتباه بدلالة المدينة، أو يسهل بواسطتها في مواضع من أسناد الروايات، فهم كأرباب المذاهب ممن يروي بعضهم عن بعض، فتجد سلاسل بصريّة، وأخرىٰ مدائنيّة، أو نيسابوريّة، وغير ذلك، وسبب وجود السلاسل المكانيّة أنَّ طالب الحديث في مقتبل عمره إنَّما يأخذ عن شيوخ بلده قبل أن يشتدَّ عوده، ويطلبه مهاجرًا في البلدان، فلا تجد راويًا إلّا وروىٰ عن شيخ من بلدته.

ومن الأمثلة التي تحضرني ما يرويه شيخ الكلينيّ عن (الحسين بن محمّد، عن سلسلة بصْريّة، فهو يروي عن مُعلّىٰ بن محمّد - وهو بصريّ -، عن محمّد بن جمهور - وهو بصريّ - أيضًا، عن عبد الله بن عبد الرحمن)، ويمكن معرفة أنَّ الأخير هو عبد الله بن عبد الرحمن الأصمّ؛ بدلالة كونه بصريًا أيضًا، ويؤكّد هذا الحكم قرائن الأسناد الأخرىٰ بشكل جليّ، ولا تشترك هذه السلسلة في البلد فحسب، بل في الأحوال، فكلّهم ممن لا يعتمد أهل الفهارس عليهم، ويصفونهم بالضعف أو الاضطراب.

ومن هذا الصنف أيضًا روايات أهل المدائن الذين يغلب عليهم الفطحيّة، فهنا تتَّحد قرينة المذهب والبلد لتعيين الراوي بيسر، فضلًا عن قرائن الأسناد المعروفة، ومنها السلسلة المارّة في رواية عمرو بن

---

(١) الألف رجل، غيث شبّر: ص٢٨٦، رقم الترجمة٤٤٦.

سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار بن موسىٰ الساباطيّ، فكلّهم من المدائن؛ إذ ساباط قرية من قراها.

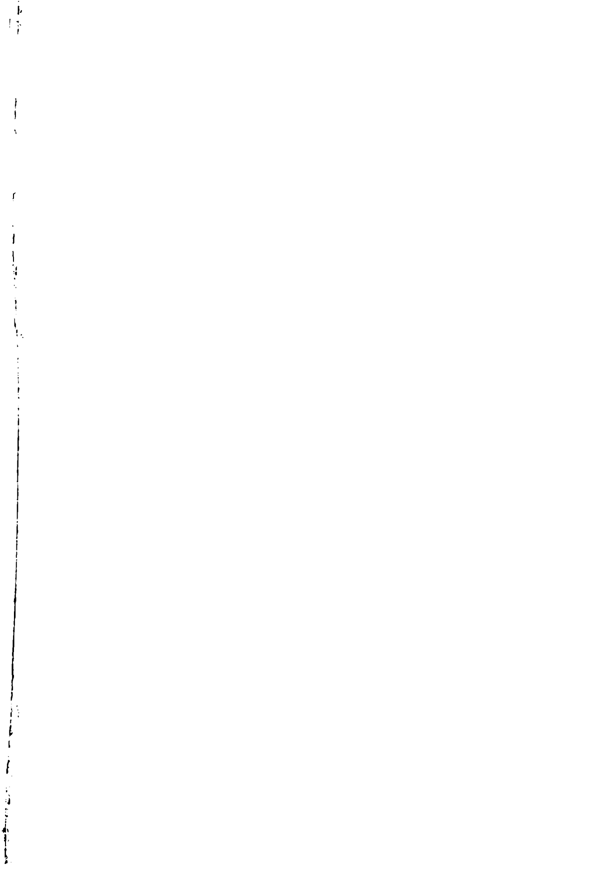
ومن أمثلة هذا القسم أيضـًا حين يروي (محمّد بن مروان عن الفضيل بن يسار)، فإنَّ محمّد بن مروان عنوان يرد في عدّة مواضع لعدّة رجال، فهناك محمّد بن مروان الأنباريّ، ومحمّد بن مروان المدينيّ كما في النجاشيّ، ومحمّد بن مروان البصريّ الذي ذكره الكشّي والشيخ، ويمكن أن يقال: إنَّه لمّا كان الفضيل بن يسار بصريّ، فالأرجح في المسمّىٰ بمحمّد بن مروان هو البصريّ، ويؤيد ذلك الطبقة، وكونه معروفًا؛ فلذا يطلق اسمه عند المشايخ من غير تقييد.

الرابعة: قرينة الزمالة

فقد يعلم من الفهارس أنَّ رجلين اشتركا في تأليف كتاب ما، كما ذكر الشيخ أنَّ عليّـًا ومحمّدًا ابني الرَّيَّان بن الصَّلت لهما كتاب مشترك بينهما، وأنَّ الفضل وإبراهيم ابني محمّد الأشعريّين لهما كتاب مشترك بينهما، وكما ذكر النجاشيّ أنَّ لجميل بن درّاج كتاب اشترك هو ومحمّد بن حمران، وأنَّ لجميل بن درّاج كتاب اشترك هو ومُرازم بن حُكيم فيه، فإذا جاء في سند رواية عن (عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمّد بن حُمران وجميل، قالا: قلنا لأبي عبد الله عليه السلام...)، فمع أنَّ (جميلًا) مشترك بين (جميل بن صالح) و(جميل بن درّاج)، إلّا أنّنا بدلالة هذه القرينة الخارجيّة وهي الزمالة والاشتراك - والمأخوذة من الفهارس - نعلم أنَّ (جميلًا) المطلق في هذا السند هو جميل بن درّاج وليس جميل بن صالح، فهو زميل محمّد بن حُمران في تأليف الكتاب، سواء دلّت القرائن السَّنديّة من سلسلة ونحوها علىٰ ذلك أو لم تدلّ، مع أنّها في هذا المورد تؤكّد قرينة الزمالة. وكذا يجري الحال

في جميل مع مُرازم.

بل أبعد من ذلك، فيمكن أن نستشفَّ قرينة الزمالة من الأسناد، فتتكرّر رواية جميل بن درّاج وعبد الله بن بُكير معًا في الأسناد، فاذا جاء سند وفيه جميل وابن بكير معًا علمنا أنَّه جميل بن درّاج، ولكن لمّا كان المدرك مأخوذًا من الأسناد، وليس من الفهارس فهي هنا قرينة سنديّة وليست خارجيّة.



الفصل الثالث

تعارض القرائن وترجيحها

لاحظنا في أغلب الأحوال أنَّ القرائن يساند بعضها البعض الآخر، ولكنَّ الأمر لا يخلو أن تتقاطع قرينتان في الدلالة فتتعارضان، وهنا لا بدَّ من الوقوف على المرجّحات لتلك القرائن على الأخرى.

وقد ذكرنا في قرائن السند نتفًا من المرجّحات لبعض القرائن على بعض، وسنتكلم هنا بصورة أوسع، فنقول: قرينة التلمّذ والمشيخة في قوّة واحدةٍ بحدِّ ذاتهما، فيما إذا لم يُقوِّ أحدَهُما التكرّرُ والتوثيقُ والتوافقُ الطبقيّ، أو يضعّف أحدهما الشذوذُ والضعفُ والتفاوتُ الطبقيّ، وأمّا قرينة التوسّط بالتعويض فهي بقوّتهما معًا، فهي ليست إلّا اجتماع قرينتي التلمذة والمشيخة، وأمّا قرينة التوسّط المعتاد فهي أقوى منها؛ إذ تستمدُّ قوّتها من قوّة قرينتي التلمّذ والمشيخة معًا - والمساوية لقرينة التوسّط بالتعويض - وتضيف إليها قوّة قرينة توسّط التسلسل السّنديّ.

وذكرنا أنَّ قرينة السلسلة أيضًا تتفاوت قوّتها بتفاوت نوعها، فالسلسلة السابقة أقوى من قرينة المشيخة، وقرينة السلسلة اللاحقة أقوى من قرينة التلمّذ، وقرينة توسّط السلسلة أقوى من التوسّط المعتاد

إذا كان عدد حلقات السلسلة أكثر من ثلاث، فيما تتساوىٰ إذا كانت هناك ثلاثُ حلقات في السلسلة، في حين أنَّ قرينة الندرة أقوىٰ من الجميع إذا ثبتت الندرة والانفراد، فالقرائن كلّها قيودٌ توضيحيّة، أما قرينة الندرة فهي الإطلاق الذي لا يحتاج مقيدًا.

وهذا الكلام كلّه فيما لو تساوت الظروف، فإنَّ هناك عوامل مهمّة تقوّي القرينة، فتجعلها أقوىٰ من نظيرتها، وإن كانت أضعف بدوًا.

عوامل تقوية القرينة

الأوّل: كثرة التكرّر السنديّ، فإنَّها تقوّي قرائن الأسناد عامّتها، حتّىٰ تصبح قرينة التلمّذ المتكرّر أقوىٰ من قرينة التوسّط المعتاد غير المتكرّرة.

الثاني: اعتبار الأسناد، فعند تعارض قرينة السند الضعيف مع قرينة السند المعتبر يُقدّم المعتبر عليه؛ إذ القرينة تتوقف علىٰ صدق الراوي في إخباره عن السلسلة.

الثالث: توافق طبقات السلسلة في السند ممّا يقوّي دلالة القرينة، في حين أنَّ اختلال الطبقة ممّا يوجب ضعف القرينة، بل قد يهدمها، خاصّة مع احتمال السقط، أو وجود سند مشابه يختلف في ترتيبه الطبقيّ.

فالشذوذ، وضعف السند، وعدم توالي الطبقات ممّا يوجب تضعيفًا للقرينة، فيما إذا كان التكرّر قليلًا، بل حتّىٰ لو كان كثيرًا وكان هناك داعٍ معتدّ به؛ لعدم الاعتداد بالتوالي السنديّ الذي تتقوّم به جميع قرائن الأسناد.

واحتمال التصحيف أيضًا من الأمور التي تؤثر علىٰ قوّة القرينة بشكل ملحوظ، وكون السلسلة السَّنديّة مأخوذة من كتب اشتهرت باضطراب أسنادها، أو من مصنِّفين اشتهروا بالخلط بالأسناد، كما في الطرق التي تمرُّ بابن بُطة وغيره.

الرابع: القرائن المعتمدة علىٰ المتن، فإنَّ تكرّر الرواية مباشرة يُعتبر قرينة غاية في القوّة؛ إلّا إذا طرأ احتمال وقوع تصحيف الإضافة التوضيحيّة الخاطئة، فهذا النوع هو المعارض الواضح لقرينة التكرّر المتنيّ البسيطة.

نعم في قرينة التكرّر المتنيّ المعقّدة يبعد أنْ يجري مثل هذا التصحيف عادة، ولكنَّ صعوبة هدم هذه القرينة مسبوقة بصعوبة إيجادها في داخل الكتب.

وعليه تكون (قرينة التكرّر المتنيّ) أقوىٰ من نظيرتها (قرينة تكرّر الموضوع)، والفرق بينهما كالفرق بين قوّة قرينة التوسّط المعتاد، وقوّة قرينة التوسّط بالتعويض، نعم يمكن أن تكون قرينة الموضوع أقوىٰ إذا لم يحتمل فيها التصحيف، وقد احتمل في التكرّر المتنيّ، خاصّة تصحيف الإضافة التوضيحيّة الخاطئة.

أما قرينة السياق فهي أقلُّ قوّة من قرينتي التكرّر المتنيّ والموضوع، مع أنَّها تحتاج إلىٰ خبرة وتتبّع لا يتمّ بآلة حاسبة أو نظير ذلك، بل بكثرة قراءة المرويّات، والنظر أثناء ذلك إلىٰ رجالها حتّىٰ يكتسب ذهن الباحث اقترانًا شرطيًّا بين أسلوب معيّن واسم معيّن في الرواية، فهي صعبة الإيضاح للآخرين، ويصعب الاحتجاج بها لغير الممارسين؛ ولذا لا يمكن تقنينها بشكل وافٍ، فهي أضعفها عند البرهان للآخرين.

هل (محمد بن الحسن) هو الصفّار أو الطائيّ؟

ومن أمثلة التعارض في التعيين: ما وقع في محمّد بن الحسن، فروىٰ الشيخ في التهذيب عن «مُحَمَّد بْن الْحَسَنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَمَّادٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَحْمَسِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: (**إِنَّ اللهَ فَوَّضَ إِلَىٰ**

الْمُؤْمِنِ أُمُورَهُ كُلَّهَا وَلَمْ يُفَوِّضْ إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ ذَلِيلًا...)»[1].

والرواية مأخوذة - كما يبدو - من الكافي[2]؛ فإنَّها جاءت فيه، وإن كان في بدايتها تصحيف لا خلاف في وقوعه؛ إذ بدأ السند في الكافي بـ(محمّد بن الحسين)، والصواب: أنَّه (محمّد بن الحسن)، ومحمّد بن الحسن مشترك بين رجلين: الأوّل: محمّد بن الحسن الصفّار صاحب كتاب (بصائر الدرجات)، والآخر محمّد بن الحسن الطائيّ.

فقرينة الطبقة ترجّح محمد بن الحسن الطائيّ؛ كونه من الثامنة، ولكنَّها لا تمنع من كونه الصفّار، فإنَّه وإن كان من كبار الثامنة، وتُوفِّي سنة (٢٩٠هـ) إلّا أنَّ ذلك لا يمنع أن يكون كبار الثامنة في هذا الموقع السنديّ، خصوصًا وأنَّ من يروي عنه - هو إبراهيم بن إسحاق الأحمر - من السابعة، وتُوفِّي قبل الصفّار بعقدين من الزمن.

وقرينة الشهرة في الطبقة قد ترجّح كونه الصفّار؛ فإنَّه رجل شهير ينصرف إليه الاسم المطلق (محمّد بن الحسن) في طبقته في ذلك الزمن، فقد كان وجهًا في أصحابنا القميّين، ثقةً، عظيم القدر، راجحًا، قليل السقط في الرواية، كما في رجال النجاشيّ[3]، وفي الفهرست أنَّ له كتبًا عديدة، مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة، منها كتاب البصائر[4]، أما محمّد بن الحسن الطائيّ فلا يعرف بشيء ممّا وصلنا.

لكن قرينة الشهرة الزمانيّة قد تكون معارضة بقرينة الشهرة المكانيّة، فالكلينيّ رازيّ، والطائيّ رازيّ أيضًا، فلا يبعد أن يكون إطلاق اسم

---

(١) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٦، ص١٧٩، ح٣٦٧.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج٥، ص٦٣، ح١.

(٣) رجال النجاشيّ، النجاشيّ: ص٣٥٤، رقم الترجمة٩٤٨.

(٤) يُنظر الفهرست، الشيخ الطوسيّ: ص٢٢٠، رقم الترجمة٦٢١.

(محمّد بن الحسن) في حواضر الريّ العلميّة منصرفًا إليه، ولكن أيضًا يخفف من شدّة الشهرة المكانيّة أنَّ الكلينيّ - وإن كان من الريّ - لكنَّه إنَّما حدّث بكتابه وقام بتدريسه بعد إكماله في بغداد، ووصلتنا النسخ المعتمدة علىٰ التَّدريس في بغداد، ولا أظُنّ أنَّ محمّد بن الحسن يعرفه أهل بغداد بشهرة كشهرة محمّد بن الحسن الصفّار، الذي يساوق الحسين بن سعيد في شهرته في الآفاق.

أما قرينة التلمذة فنلاحظ أنَّ الكلينيّ روىٰ عن محمّد بن الحسن الطائيّ، مصرحًا به في الطريق إلىٰ كتاب عليّ بن العباس الجراذينيّ، بينما لم نجد رواية للكلينيّ يروي فيها عن محمّد بن الحسن مصرّحًا بكونه الصفّار، فتميل كفّة قرينة التلمذة إلىٰ كونه الطائيّ.

أما قرينة المشيخة فتسير باتجاه معاكس لقرينة التلمذة؛ إذ لم نجد أنَّ من تلاميذ إبراهيم بن إسحاق الأحمر مَن اسمه محمّد بن الحسن الطائيّ مصرّحًا به، بينما نجد أنَّ محمّد بن الحسن الصفّار ابتدأ به في أسناد عديدة في بصائر الدرجات، فتؤشر تلك القرينة إلىٰ كونه الصفّار.

أما قرينة التوسّط فلم نحظَ باسم (محمّد بن الحسن) المقيد بالصفّار أو الطائيّ متوسّطًا بين الكلينيّ وإبراهيم بن إسحاق النهاونديّ، فلا قرينة توسّط واضحة في المقام، سواء كانت قرينة توسّط معتادة، أو قرينة توسّط تعويضيّة.

أما قرينة التتالي فيمكن أن يقال: إنَّ توالي اسم محمّد بن الحسن عن إبراهيم بن إسحاق يشير إلىٰ كونه الصفّار؛ كون ذلك يتكرّر في البصائر، ولكن هل يمكن عدُّ طريق كتاب عليّ بن العباس الجراذينيّ الذي يروي فيه الكلينيّ عن محمّد بن الحسن الطائيّ قرينة تتالي؟

والجواب: لا، فقرينة التتالي تتقوّم بالتكرّر الموجب لحصول

السبق الذهنيّ من أنّ ورود اسمين متتاليين يشير أحدهما للآخر، وهو أول الكلام في هذا المورد.

أما قرينة السلسلة فتشير بوضوح إلىٰ كونه الصفّار، فإنّ سلسلة (محمّد بن الحسن الصفّار، عن إبراهيم بن إسحاق، عن عبد الله بن حمّاد) من السلاسل المتكرّرة في كتاب بصائر الدرجات، وقد تكرّرت فيه بما يزيد عن (١٢) مرّة، بينما لم نجد لمحمّد بن الحسن الطائيّ أيّة سلسلة شبيهة بهذا المورد.

وعند ذلك تتعارض قرينة التلمذة مع قرينتي المشيخة والسلسلة، وكلاهما مؤيّد بقرينة الطبقة والشهرة، وكما ذكرنا فإنّ قرينة التلمذة بحدٍّ ذاتها بقوّة قرينة المشيخة، ولكنّ قرينة السلسلة أقوىٰ منهما وهي مرجّحة لقرينة المشيخة في المقام، ومساندة بقرينة الشهرة الزمانيّة، فيترجّح كونه الصفّار؛ لقوّة قرينتي المشيخة والسلسلة مع تكرّرهما علىٰ قرينة التلمذة الوحيدة الواردة في فهرست النجاشيّ.

الفَصْلُ الرَّابِعُ

أمثلة تطبيقية

المثال الأوّل:

روىٰ الكلينيّ عن «محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن رِفَاعَة»[1].

والاشتباه في (الحسن بن عليّ)، فإنَّ لدينا في الطبقة السادسة ممن نحتمل أن يطلق عليهم الحسن بن عليّ مطلقًا، وهم الحسن بن عليّ بن فضّال، والحسن بن عليّ بن زياد الوشّاء، والحسن بن عليّ بن يقطين، وغيرهم ممّن لا نحتمل الإطلاق فيهم؛ كالحسن بن عليّ بن بقاح، والحسن بن عليّ بن سليمان، والحسن بن عليّ سجادة.

وقرينة التلمّذ غيرُ نافعة للتمييز في المقام؛ فإنَّ أحمد بن محمّد بن عيسىٰ هو تلميذ للحسن بن عليّ الوشّاء، كما هو تلميذ للحسن بن عليّ بن فضّال.

وأمّا قرينة المشيخة فمع أنَّ المتكرّر في الأسانيد رواية الوشّاء عن رِفَاعَة، بينما يتكرّر فيها رواية ابن فضّال بواسطة عنه، إلَّا أنَّ هناك ما يشير إلىٰ كون ابن فضَّال ممن يروي مباشرة عن رِفَاعَة، فتجد الشّيخ في

(١) الكافي، الكلينيّ: ج٣، ص٢٩، ح٨، الطريق٢.

الفهرست في ترجمة رِفَاعَة ذكر أنَّ راوي كتاب رِفَاعَة هو ابن فضَّال[١]، وتجد في الغيبة أنْ روىٰ «أحمد بن الحسين بن سعيد، عن عليّ بن الحسن، عن أبيه، عن رِفَاعَة»[٢]، والمتعيّن أنَّ عليّ بن الحسن الذي يروي عن أبيه هو ابن فضَّال.

وعند تعذر الاستفادة من قرينتي التلمّذ والمشيخة في التعيين لا يمكن الاستعانة بقرينة التوسّط بالتعويض.

نعم، قرينة الشهرة في الطبقة تشير إلىٰ كونه الحسنَ بن عليّ بن فضّال، فهو الأشهر في الطبقة، وينصرف إليه اسم الحسن مطلقًا، فضلًا عن أن يعرف باسم أبيه.

المثال الثاني:

جاء في سند رواية «شاذان بن الخليل، عن يونس، عن حمّاد، عن الحسين»[٣].

والحسين الذي يروي عنه حمّاد مكرّرًا هو الحسين بن مختار القلانسيّ، وحمّاد الذي يروي عن الحسين مكرّرًا هو حمّاد بن عيسىٰ الجهنيّ، فتشير قرينة التلمذة إلىٰ تعيين الحسين بالقلانسيّ، وقرينة المشيخة إلىٰ أنَّ حمّادًا في هذا السند هو حمّاد بن عيسىٰ، وتنجرّ السلسلة بعدها إلىٰ آخر السند.

ولكن يعارض هذه القرينة أنَّ (حمّادًا) في السند هو حمّاد بن عثمان بقرينة رواية يونس عنه، أي بقرينة التلمذة، وإذا كان (حمّاد) هنا هو حمّاد بن عثمان فسيكون الحسين هنا ابن موسىٰ الحنّاط، وينجرّ

(١) الفهرست، الشيخ الطوسيّ: ص١٢٩، رقم الترجمة٢٩٦.
(٢) الغيبة، ابن أبي زينب النعمانيّ: ص٢٣٢، ح١٧.
(٣) الكافي، الكلينيّ: ج٣، ص٣٠، ح٣.

التعارض إلىٰ باقي السند.

وأصل التعارض يكمن في قرينة المشيخة التي دلت علىٰ أنَّ (حمّادًا) هو حمّاد بن عيسىٰ، وقرينة التلمذة التي تدلّ علىٰ أنَّ (حمّادًا) هو حمّاد بن عثمان.

والحقّ: أنَّ قرينة المشيخة غير تامّة بعد هذه المعارضة، فإنَّ حمّادَ بن عثمان ممن يروي عن الحسين بن موسىٰ، كما أنَّ حمّادَ بن عيسىٰ يروي عن الحسين بن مختار القلانسيّ، فتسلسل حمّاد عن الحسين وإن كان المتكرّر كثيرًا حمّاد بن عيسىٰ عن القلانسيّ ليكوّن قرينة تتالٍ تامّةٍ إلّا أنّ حمّاد بن عثمان يروي مكرّرًا أيضًا عن الحسين بن موسىٰ، فتتعارض قرينتا التتالي بينهما.

والحقّ: أنَّ لدينا قرينتي تتالٍ تتفاوتان بالقوّة:

الأولىٰ، والأقوىٰ: أنَّ (حمّاد، عن حسين) هو (حمّاد بن عيسىٰ، عن حسين بن مختار).

والثانية، وهي الأضعف: أنَّ (حمّاد، عن حسين) هو (حمّاد بن عثمان، عن الحسين بن موسىٰ)، وبما أنَّ التتالي قرينة مكونة من التلمذة والمشيخة بحدّ ذاتهما، فحمّاد يكون هو ابن عيسىٰ بدلالة الحسين، وأنَّ الحسين هو ابن مختار القلانسيّ بدلالة حمّاد، وفي الاحتمال الثاني أنَّ حمّادًا هو ابن عثمان بدلالة الحسين، وأنَّ الحسين هو ابن موسىٰ بدلالة حمّاد، ومع أنَّ قرينة كونه حمَّاد بن عيسىٰ أقوىٰ؛ لكثرة التكرّر، إلَّا أنَّ قرينة التلمّذ في دلالة رواية يونس عن حمّاد أنَّه ابن عثمان، مرجّحة لقرينة التتالي الدالّة علىٰ أنَّ حمّادًا هو ابن عثمان، في قبال قرينة التتالي الدالّة علىٰ أنَّ حمّادًا هو ابن عيسىٰ، فيكون من جرّاء هذا التعارض والترجيح أنَّ السند هو (عن يونس، عن حمّاد بن عثمان،

عن الحسن بن موسىٰ الحنّاط)، فإنّنا إن بنينا أنّ الحسين هو ابن مختار القلانسيّ فيكون حمّاد هو ابن عيسىٰ، سنصطدم في رواية (يونس بن عبد الرحمن، عن حمّاد بن عيسىٰ) بينما إذا بنينا أنَّ الحسين هو ابن موسىٰ الحنّاط فيكون حمّاد هو ابن عثمان، وهو من يروي عنه يونس بن عبد الرحمن، فيسلم السند من الارتباك والاضطراب، أو الشذوذ.

المثال الثالث:

جاء في سند رواية عن الكلينيّ عن «الحسين بن محمّد، عن مُعلّىٰ بن محمّد، عن الحسن بن عليّ الوشّاء، عن أحمد بن عُمر، عن أبي الحسن عليه السلام»[1].

و(أحمد بن عُمر) هنا قد يقال: إنّه مشترك بين ثقتين، بين أحمد بن عُمر الحلبيّ، وأحمد بن عُمر الحلّال.

ومن جهة قرينة الطبقة فلا يمكن التمييز، فهما قريبان في الطبقة، فالأوّل من صغار الخامسة، والثاني برزخ بين الخامسة والسادسة.

ومن جهة قرينتي التلمذة والمشيخة فلا يمكن أيضًا الاستعانة بها، فكلاهما ممن يروي عنه الوشّاء، ويروي عن الرِّضا عليه السلام، كما في هذا السند، وباجتماع قرينتي التلمذة والمشيخة علىٰ العنوانين نحصل علىٰ قرينة التوسّط بالتعويض في العنوانين.

ولكنَّ الأقوىٰ أنّه (الحلّال) وليس (الحلبيّ) للقرائن التالية:

الأولىٰ: قرينة السّياق؛ فإنَّ (أحمد بن عُمر) روىٰ من هذه الأسئلة حول تفسير آيات قرآنية عن الرِّضا عليه السلام مصرّحًا بكونه الحلّال، ممّا يوحي بأنّها من أصل واحد، فقد روىٰ الكلينيّ ذلك في روايات:

(١) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٢٧٦، ح٢.

منها: ما رواه الكلينيّ بسنده عن «الوشَّاء، عن أحمد بن عمر الحلّال، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قول الله عزَّ وجلَّ: (**أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ**...)»[1].

ومنها: عن «الوشّاء، عن أحمد بن عُمر الحلّال، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قوله تعالىٰ: ﴿**فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ**﴾...»[2].

نعم، في رواية يتيمة جاء نفس السياق مصرّحًا بأنَّه الحلبيّ[3]، ولكنَّ الأرجح كونه مصحّفًا عن الحلّال، أو أنَّه في الأصل عن أحمد بن عُمر، ثمَّ أضيف الحلبيّ توضيحًا من بعض النُّسّاخ إليها.

الثانية: قرينة التوسّط المعتاد، فإنَّ الذي يتوسّط بين الوشَّاء والإمام الرِّضا عليه السلام هو (أحمد بن عمر الحلّال) وليس (الحلبيّ)، وإن جاء في سند الرواية اليتيمة المارَّة ذلك، فإنَّ هذه الرواية التي رواها الصدوق مصرّحًا بكونه الحلبيّ يدل مضمونها وسندها أنَّها للحلّال وليست للحلبيّ.

الثالثة: قرينة الشهرة في الطبقة، ويستكشف ذلك من أنَّ كثيرًا من الروايات التي أطلق فيها الاسم رويت في مصادر أخرىٰ مصرّحة بأنَّه الحلّال، ممّا يشير إلىٰ أنَّ إطلاق الاسم في عصر الرِّضا عليه السلام منصرف إليه، ولا يقال: إنَّ بيت أبي شُعبة الحلبيّ بيت مشهور في وقتها، نعم، كان مشهورًا ميسورًا غنيّـًا أيام الصادق عليه السلام، ولكن في أيام الرِّضا عليه السلام تغيّر حالهم واندثر ذكرهم، فالإطلاق ينصرف إلىٰ الراوي المشهور في

(١) الكافي، الكلينيّ: ج ١، ص١٩٠، ح٣.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج ١، ص٤٢٦، ح٧٠.

(٣) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٣، ص١٠١، ح٣٤١٥.

ذلك العصر، وهو أحمد بن عُمر الحلّال.

الرابعة: قرينة المتن وموضوع الرواية؛ فإنّه روي في مختصر بصائر الدرجات مكاتبة وسؤال من أحمد بن عُمر الحلّال للإمام الرِّضا عليه السلام حول مسألة: إذا مات الإمام بأيّ شيء يُعرف اللاحق؟[1]، وهو مضمون قريب لمضمون هذه الرواية، فتتضافر كل تلك القرائن محدّدة أنَّ (أحمد بن عُمر) هنا هو الحلّال الثقة.

هذا ما دوّنته خلال الأسابيع الثلاثة الماضية - مع كثرة المشاغل - حول عمليّة التعيين، وأنا أعلم أنَّ من الممكن لطلّاب العلم والباحثين في علم الرِّجال أن يعدّلوا ويغيّروا ويزيدوا وينقصوا في هذا الملخص السريع، فإنَّما هو مستند أول للباحث كي يستعين به، وفيه مفاتيح التعيين التي لم تُدَوَّن في بحث مُستقلّ بحسب اطلاعيّ، فأرجو من الله المغفرة والقبول، ومن طلّاب العلم الدعاء.

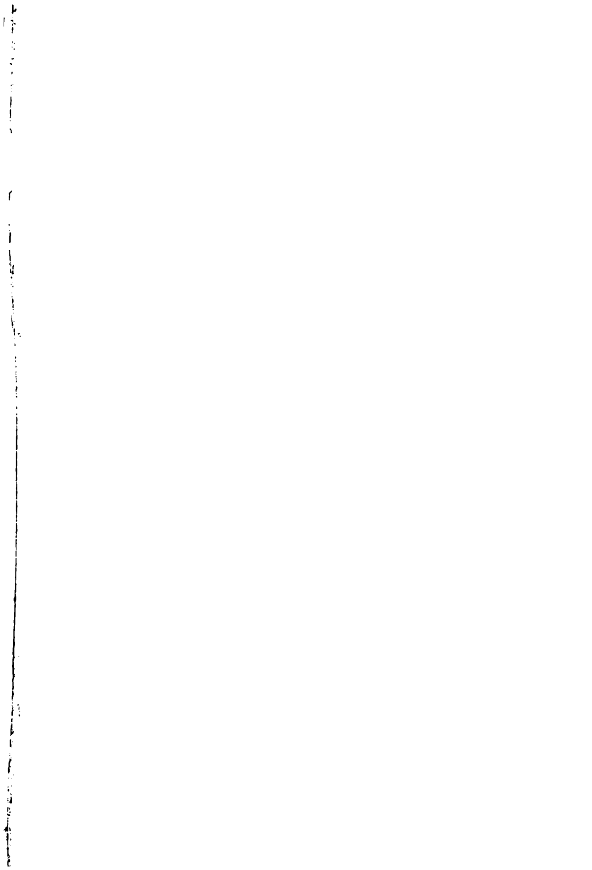
---

(١) مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحليّ: ص ٨.

المهمّة الثالثة

التصحيف

- الفصل الأوّل: المهارات المطلوبة
- الفصل الثاني: كشف التصحيف
- الفصل الثالث: أنواع التصحيف
- الفصل الرابع: تطبيقات



مقدمة

إنَّ مشكلة التصحيف ضاربة في القدم، والتفت إليها الجيل الأوّل من المحدّثين والرواة والفقهاء والأدباء، حتّىٰ روي عن سعيد بن عبد العزيز التنوخيّ، المتوفّىٰ (١٦٧هـ) أنَّه قال: «لا تحملوا العلم عن صحفيّ، ولا تأخذوا القرآن من مصحفيّ»[١]، أي: لا تأخذوا العلم من الذين يَتلقَّون العلم من غير المشايخ، بل من طرق الكتب والصحف التي يشترونها من الأسواق، وأنّ لا يأخذوا القرآن إلَّا سماعًا، حتّىٰ ذكروا طرائف فيمن تلقّىٰ القرآن من غير مشايخ، وأنَّ إمامَ جامعٍ في منطقة نائية لمّا علم بوصول قارئ مشهور سأله: أنا أصلي بالقوم، ولا أدري هل هي إياك نعبد وإياك سبعين أو تسعين، وأنا أحتاط بالتسعين! وغيرها من طرائف تجدها في مصنَّفاتهم[٢]، وقد وصل إلينا من تصانيفهم كتاب تصحيفات المحدّثين للعسكريّ، المتوفّىٰ (٣٨٢هـ).

وكان النقل عن الصحف من غير شيخ تهمةً حتّىٰ في وقت سابق عن التنوخيّ، فقد روىٰ «ابن عُقدة أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْكُوفِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ،

(١) تصحيفات المحدثين، حسن العسكري: ج١، ص٢٤.

(٢) أخبار الحمقىٰ والمغفلين، ابن الجوزي: ج١، ص٨١.

قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَتِّبٌ أَوْ غَيْرُه، قَالَ: بَعَثَ عَبْدُ الله بْنُ الْحَسَنِ إِلَىٰ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ لَكَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَنَا أَشْجَعُ مِنْكَ، وأَنَا أَسْخَىٰ مِنْكَ، وأَنَا أَعْلَمُ مِنْكَ، فَقَالَ لِرَسُولِه: أَمَّا الشَّجَاعَةُ فَوَ الله مَا كَانَ لَكَ مَوْقِفٌ يُعْرَفُ فِيه جُبْنُكَ مِنْ شَجَاعَتِكَ، وأَمَّا السَّخَاءُ فَهُوَ الَّذِي يَأْخُذُ الشَّيْءَ مِنْ جِهَتِه فَيَضَعُه فِي حَقِّه، وأَمَّا الْعِلْمُ فَقَدْ أَعْتَقَ أَبُوكَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَلْفَ مَمْلُوكٍ فَسَمِّ لَنَا خَمْسَةً مِنْهُمْ، وأَنْتَ عَالِمٌ، فَعَادَ إِلَيْه فَأَعْلَمَه، ثُمَّ عَادَ إِلَيْه فَقَالَ لَه: يَقُولُ لَكَ أَنْتَ رَجُلٌ صُحُفِيٌّ، فَقَالَ لَه أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: (**قُلْ لَه: إِي والله، صُحُفُ إِبْرَاهِيمَ ومُوسَىٰ وعِيسَىٰ وَرِثْتُهَا عَنْ آبَائِي عليهم السلام**)»[1].

وهذه الحادثة وقعت قبل سنة (١٤٢هـ) كما يُعلم من قصّة عبد الله بن الحسن وثورته، بل يظهر أنَّ استعمال كلمة الصحفي فيمن يأخذ العلم من الصحف من غير المشايخ سابقة علىٰ هذا التاريخ أيضًا.

ثمَّ تطور الاستعمال اللُّغَويّ مبكّرًا - بسبب الأخطاء العديدة التي يقع فيها الصحفيون - إلىٰ من يخطئ؛ كونه أخذ عن الصحف وليس عن المشايخ، بل تجد أنَّ الخليل الفراهيديّ المتوفّىٰ (١٧٥هـ) ذكر ذلك المعنىٰ في العين، فقال: «الصحفي: المصحّف، وهو الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف»[2].

وتجد العقيليّ المتوفّىٰ (٣٢٢هـ)، في ترجمة (خلاس بن عَمرو) نقل بسنده عن شعبة «قال: قَال لي أيُّوب: لا تروِ عن خلاس؛ فإنّه صحفي، ثمَّ قال: إنّي أراه صحفيًا»[3].

---

(١) الكافي، الكلينيّ: ج٨، ص٣٦٣، ح٥٥٣.

(٢) العين، الخليل بن أحمد الفراهيديّ: ج٣، ص١٢٠.

(٣) ضعفاء العقيلي، العقيليّ: ج٢، ص٢٨، رقم الترجمة٤٤٩.

وبعيدًا عن منشأ اللفظ ومداركه اللُّغويَّة فليس هذا موضعه، فإنَّ مشكلة التصحيف - وأعني بها: تغيرّ المكتوب الواصل إلينا عنه في نسخة الأصل - محطُّ نظر للعاملين في كتب الحديث خصوصًا، بل وفي كتب التراث عمومًا، فالنسخ اليدويّ - جيلًا بعد جيل - ولّد كمًّا كبيرًا من التصحيفات، فأوجب ذلك على المستفيد من هذه الكتب الألمام به.

ولمّا كانت الأسناد جزءًا من الحديث طرأ عليها التصحيف - كبقيّة المتن - أيضًا؛ ولذا تكون معرفة التصحيف في الأسناد غاية في الأهمّيّة.

وكان العديد من الأعلام من ذوي النَّظر السَّديد يكتشف تلك التصحيفات؛ لخبرتهم، وكثرة ممارستهم، ولّما كنت قد زاولت النسخ سنين متطاولة في بدايات عمريّ؛ إذ نسخت الكتب ذات الطبعات الحجريّة من المكتبات العامّة، وممن أعارني نسخته؛ لندرتها، وفقدانها، والحاجة إليها، وأحيانًا لطلب البركة والمتعة في مزاولة الخطّ - كما فعلت مع نسخة الصحيفة السجّاديّة -، فوقعتُ أثناء الكتابة في تلك الليالي والأيام في أغلاط كثيرة عند نقل الكتب بقلميّ، ممّا جعلني أعايش بعض ما مرَّ به الورّاقون والنُّسّاخ الأوائل لكتب الحديث والرواية، وأثناء عمليّ في وسط عمريّ في تحقيق الأسناد حظيت بأساتذة بارعين في كشف التصحيف (حفظهم الله من كل سوء)، فلاحظت أنَّ أغلاط النُّسّاخ شبيهة جدّاً بما كنت أقع فيه في مقتبل العمر، وهنا بدأت محاولًا تقنين هذه الأخطاء، فحاولت أن أطلق اسمًا لكلّ مجموعة من التصحيفات فيما تشترك فيه؛ لتكون أقسامًا للتصحيف؛ ولذا فالتقسيمات الواردة في هذا الكتاب الصغير إنّما هي ملاحظات للأخطاء التي تجدها في الكتب واقعًا، بغضّ

النظر عن التقسيم المنطقيّ والعقليّ، فلا تستبعد حصول التداخل في الأقسام، فالعمل هنا يعتمد علىٰ الملاحظة الخارجيّة أكثر ممّا يعتمد علىٰ التنظير.

وقد جعلت هذه المهمّة في مقدّمة وأربعة فصول:

فأمّا المقدّمة: ففي معرفة التصحيف وأهمّيته.

وأمّا الفصل الأوّل: فكان في المهارات المطلوب توفّرها عند الباحث لتأدية مهمّة كشف التصحيف.

وكان الفصل الثاني: في أنواع التصحيف وأقسامه، بحسب ما وقع أمام ناظري أثناء تحقيق الأسناد.

والفصل الثالث: في خطوات كشف التصحيف، وهي محاولة أوليّة لتقنين عمليّة كشف التصحيف.

والفصل الرابع والأخير: في مجموعة من التطبيقات العمليّة.

التصحيف لغة

عند تتبّع مادة (ص ح ف) نجد الخليل المتوفّىٰ (١٧٥هـ) قد ذكر معنىٰ الصحفي، فقال: «الصحفي: المصحّف، وهو الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف»[(١)].

وجعلها ابن فارس دالة علىٰ انبساط الشيء وسعته، وإليه أرجع كون (الصحيف) وجه الأرض، و(الصحيفة) بشرة وجه الرجل[(٢)]، إلاَّ أنَّه لم يذكر شيئًا عن كلمة التصحيف.

وأمّا الجوهري المتوفىٰ (٣٩٣هـ) فهو أوّل من ذكره (التصحيف) في صحاحه، فقال: «التصحيف: الخطأ في الصحيفة»[(٣)]. وفَسَّر التحريف للكلام عن مواضعه بأنَّه تغييره. وتبعه في تفسير التصحيف ابن منظور المتوفّىٰ (٧١١هـ) في لسان العرب[(٤)]، والفيروزآباديّ المتوفّىٰ (٨١٧هـ) في قاموسه المحيط[(٥)].

---

(١) العين، الخليل بن أحمد الفراهيديّ: ج٣، ص١٢٠.
(٢) ينظر معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: ج٣، ص٣٣٤.
(٣) الصحاح، الجوهري: ج٤، ص١٣٨٤.
(٤) لسان العرب، ابن منظور: ج٩، ص١٨٧.
(٥) القاموس المحيط، الفيروزآبادي: ج٣، ص١٦١.

التصحيف اصطلاحًا

ونقصد بالتصحيف في هذا المهمّة: الاختلاف في أسناد المرويّات بين نسخة الأصل والمنسوخ عنها، إذا لم يقع عن عمدٍ أو تدليس، فالاختلاف هو جوهر التصحيف، سواء كان بجملة زائدة أو ناقصة أو مقلوبة، أو بكلمتين، أو كلمة واحدة، أو حرف، أو نقطة.

ويفترق عن التحريف بوقوعه لا عن قصد بخلاف التحريف الذي يقع عن قصد، ولا فرق بوقوع التصحيف عن سهو أو غلط أو سوء خطّ، أو تلف مغيّر للنسخة الواصلة إلينا، وليس من اختصاصنا الكلام في التحريف أيضًا، وإن كنا سنتكلم عنه قليلًا، في قسم تصحيف الإضافة الخاطئة.

ثمَّ إنَّ الكلام ليس في مطلق التصحيف؛ إذ ليس من اختصاصنا في هذا البحث أنواع التصحيف التي تجري في متون الكتب والروايات، فإنَّها من اختصاص محقّقي كتب التراث.

نعم، قد تشترك الكثير من أنواع تصحيف الأسناد هنا مع تصحيفات المتون، لكن يبقىٰ مدار البحث هاهنا ليس مطلق أنواع الاختلاف في المخطوطات، بل اختلاف السند الواصل إلينا عن السند الأصل، والمقصود من نسخة الأصل هي النسخة التي تحوي السند الحقيقي المطابق للواقع الذي كان.

ولا يُستشكل بأنَّ بعض التصحيفات لعلَّها كانت في نسخة أصل الكلينيّ، فإنّه يقال: إن الكلينيّ أخذها من نسخة كتاب سابق، وهذا السابق يمكن أن يكون كذلك، حتّىٰ ترجع إلىٰ الراوي الأوّل، فنسخة

الأصل تعبير معنوي عن النسخة الأولىٰ المطابقة للواقع، وإن لم تصل إلينا، أو لم نعرفها حتّىٰ.

فالباحث يقارن بين ما وصل إليه من ألفاظ وما يتوقع أنّه كان، أو يفترض به أن يكون، فهو يعتمد في التصويب علىٰ مهارته في معرفة الأصل غير الواصل من نسخة واصلة لديه.

ويثبت التصحيف عند وجود مشكلة في السند، ويكون هناك مبرر للتصحيف، ويكون كشف التصحيف حلًّا للمشكلة السَّنديّة، وسيأتي في فصل كشف التصحيف أنَّ للتصحيف علاماتٍ وإشعاراتٍ تشير إلىٰ وجوده من المُهِمّ الإلمام بها.

أهميّة كشف التصحيف

يدرك الكثير منا أنَّ معرفة التصحيف مهمّة، ومهما تصورنا أهمّيّتها فهي أكثر بكثير من ذلك، فقد يَظُنّ البعض أنّ التصحيف الواحد يقلب حكمًا شرعيًا واحدًا أو اثنين فحسب، ولكنَّ الواقع أنَّ اكتشاف تصحيف ما في رواية لتوثيق رجل ما، أو تضعيفه يقلب كمًّا كبيرًا من روايات الرجل إلىٰ معتبرة معتمد عليها، أو ضعيفة غير معتمدة، وهذا يؤثر في عدد ليس بالقليل من أحكام المنظومة الفقهيّة والعقديّة بشكل بيّن.

كما في عنوان (عبد الله بن محمّد بن خلف)، الذي ورد في روايةٍ تُوَثّق المفضّل بن عُمر، وقد عدّه السيّد الخوئيّ قدست نفسه مجهولًا، لكنَّ الصواب: أنَّه (عبد الله بن محمّد بن خالد)، وهو الطَّيالِسِيّ الثقة، وأيضًا في رواية الاختيار أنّ الكشّيّ قال: «حدّثني محمّد بن الحسن البرَّاثيّ، وعثمان بن حامد الكَشّيَان، قالا: حدّثنا محمّد بن زياد، عن محمّد بن الحسين، عن عبد الله المزخرف، عن أبي سليمان الحَمَّار،

قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لأبي الجارود بمنىٰ في فسطاطه رافعًا صوته: (**يا أبا الجارود، وكان والله أبي إمام أهل الأرض حيث مات، لا يجهله إلّا ضالٌّ**)، ثمَّ رأيته في العام المقبل قال له مثل ذلك، قال: فلقيت أبا الجارود بعد ذلك بالكوفة، فقلت له: أليس قد سمعت ما قال أبو عبد الله عليه السلام مرَّتين؟ قال: إنَّما يعني أباه عليّ بن أبي طالب عليه السلام»[١].

أقول: وَصَفَ السيّد الخوئيّ - قدست نفسه - سند هذه الرواية بالضعف، ولكنَّها معتبرة بعد إجراء عمليّة كشف التصحيف، ثمَّ عمليّة التعيين بشكل سليم؛ فترىٰ الكشّيّ يحدّث عن شيخيّه (البراثيّ والكَشِّيَان) معًا، وتوثيق الشّيخ الطوسيّ لعثمان بن حامد الكَشِّيَان يخلّصنا من عقبة عدم توثيق محمّد بن الحسن البرَاثيّ، فيستغنىٰ بالثقة عن عدم توثيق زميله، وهما من التاسعة، و(محمّد بن زياد) تصحيف عن (محمّد بن يزداد) - كما نبَّهنا عليه في الألف[٢] -، وهو شيخ لا بأس به، كما عن محمّد بن مسعود، وهو من الثامنة.

ومحمّد بن الحسين هو ابن أبي الخطّاب، الثقة المعروف، من السابعة، وأما عبد الله المزخرف فهو عبد الله بن محمّد الأسديّ الحجَّال، الثقة الثبت، من السادسة، بقرينة التوسّط بالتعويض، الشاملة لقرينة التلمذة والمشيخة، وقرينة التَّرَتُّب.

وأمّا أبو سليمان الحمَّار فهو داود بن سليمان الحمَّار، وهو ثقة، من الخامسة، وتعيين الحمّار بقرينة التلمذة والاسم. فالرواية وفق هذا ذات سند متسلسل واضح معتبر، لا غبار عليه، وسبب تضعيف السيّد الخوئيّ قدست نفسه لها هو عدم ملاحظة التصحيف، ثمَّ عدم التعيين

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسيّ: ج٢، ص٤٩٧، ح٤١٧.

(٢) الألف رجل، غيث شبّر: ص٥٠٦، رقم الترجمة ٨٥٤.

الصحيح لرجال السند.

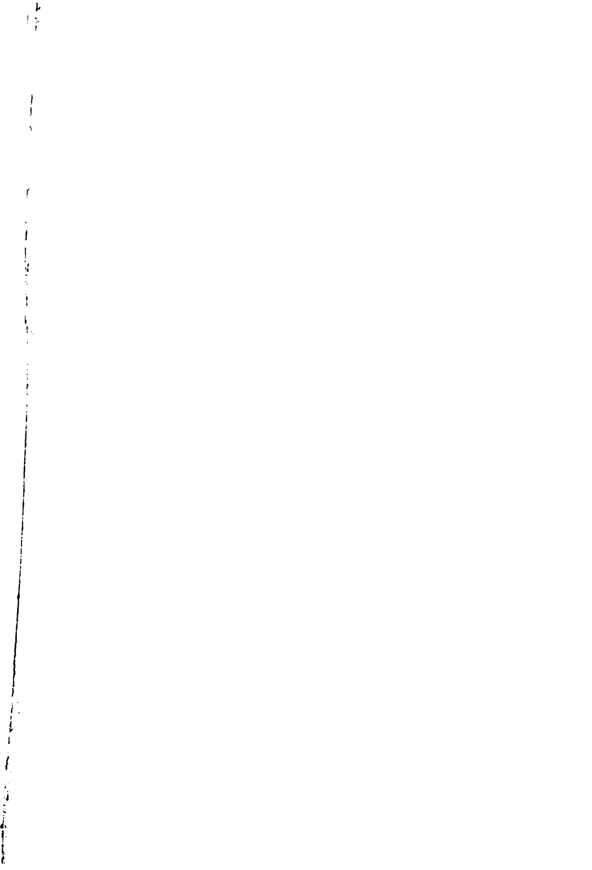
لذا يمكن عدّ معرفة التصحيف أكثر المهارات خطورة في عمليّة استكناه الأحكام الشرعيّة الفقهيّة، والمفاهيم الدينيّة المأخوذة عن التراث، بل لا أبالغ إذا قلت: إنَّ استنباط الحكم الشرعيّ، والأصل العقديّ، والمفهوم الدينيّ من غير بذل الوسع والجهد في عمليّة كشف التصحيف قد لا يُجدي نفعًا، حتّىٰ مع تحصُّن الباحث بالعلوم الأخرىٰ، كأصول الفقه، واللغة، والأدب، والتاريخ، والرّجال.

فالتصحيف أمرٌ واقع لا محالة في النصوص، سواء في متن الرواية أو سندها، ومن غير المقبول أن نعتمد النسخة التي بأيدينا بشكل مطلق مع وجود العلم الإجماليّ بعدم خُلُوّها من التصحيف!

قال الزَّمخشريّ: «التصحيف: قفل ضلَّ مفتاحه»[1]، وقال المحقّق الداماد قدست نفسه حول فن التصحيف في الراشحة السابعة والثلاثين من رواشحه السماوية: «هذا فنّ جليل، عظيم الخَطَر، إنّما ينهض بحمل أعبائه الحُذّاقُ من العلماء الحفّاظ، والنُقّاد من الكبراء المتبصّرين»[2].

(١) ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، الزمخشري: ج٢، ص٢٦.

(٢) الرواشح السماوية، المحقق الداماد: ص٢٠٦.



الفَصْلُ الأوّلُ

المهارات المطلوبة

يجري في مهمّة كشف التصحيف تدقيقُ السند من حيث وقوع التصحيف فيه أو عدمه، ومعالجة التصحيف إن وجد، وهذه المهمّة ليست سهلة، وليست مُتاحة للجميع، بل تحتاج مهارات عدّة يجب أن يحظىٰ بها الباحث، وبعض تلك المهارات تحتاج صرف الوقت والتدرّب والممارسة والتمرين، والسندُ المصحّف يشبه إلىٰ حدّ ما الجسم المريض، فيجب علىٰ الطبيب أوّلاً معرفة أنَّ هذا الجسم مريض أو لا، وهل لديه أعراض أو لا، وما هي تلك الأعراض؟ ثمَّ يجري التحليل لعيّنات من جسمه فيستكشف نوع المرض، وبعدها يتمّ إعطاء الوصفة الصحيحة. والمهارات التي يتطلبها العمل في كشف التصحيف تحتاج – كما أسلفنا – دراية وتمرينًا طويلين، وهي عديدة نذكر جملة منها:

الأولىٰ: المعرفة بالخطوط القديمة

ينبغي أن يتدرب الباحث علىٰ أنواع خطوط النُّسَّاخ الأوائل وتمييزها، فعلىٰ سبيل المثال: تختلط الميم الأوّليّة بالهاء، حيث يتشابه رسمهما خاصّة في خطّ التعليق، ممّا يولّد اختلافاتٍ عديدة،

منها التصحيف بين (هارون) و(مروان) وغيرها، كما سيأتي تفصيله، ولا يحصل ذلك إلّا بالاطّلاع علىٰ صور النسخ الخطيّة والحجريّة أيضًا، وملاحظة أنواع الكتابة فيها، وتدوّين الملاحظات حول ذلك.

الثانية: معرفة طرق الكتابة والإملاء القديم

لعلَّ من المعروف أنَّ القواعد الإملائيّة المتعارفة في زمننا هذا لم تكن هي عينها في سالف العصر؛ إذ لا تقنين واقعيّ مكتوب آنذاك، حتّىٰ أنَّه أحيانًا يعتمد نوع الإملاء علىٰ شخص الناسخ؛ فعلىٰ سبيل المثال: أنَّه يتعارف عندهم إلغاء الألف الظاهرة من الأسماء، وإبدالها بمقصورة غير ظاهرة؛ كما في (الحرث) لـ(الحارث)، و(معوية) لـ(معاوية)، و(عثمن) لـ(عثمان)، و(خلد) لـ(خالد)، و(هشم) لـ(هشام)، وكذلك في (ابن)، حيث يثبت البعض الألف مطلقًا، ويحذفها بعض آخر مطلقًا، ولا يتقيدون بالشرط المعروف من أنَّها تحذف حين ترد بين علمين أحدهما ابن للآخر.

الثالثة: معرفة طريقة نظم الكتب القديمة

وهذه تتحقق أيضًا من مطالعته لصور المخطوطات القديمة المتنوّعة، حتّىٰ يتمكّن الباحث من تخيّل وتصوُّر تلك الأغلاط كيف تقع. فمثلًا: لم تكن هناك فقرات ويكون بعدها رأس سطر، فضلًا عن علامات الترقيم، كـ(الفارزة، والنقطة، وعلامّات التعجّب، والاستفهام، والفارزة المنقُوطة، ونحوها)، فقد كان الكتاب يُكتب بسطر مستمر من بدايته إلىٰ نهايته.

ويجب أن يَطَّلِع الباحث كذلك علىٰ طريقتهم في التهميش علىٰ الكتب، فإنَّ كثيرًا من التصحيفات جاءت من دخول بعض الهوامش في المتون تدريجيًا.

بالإضافة إلىٰ الرموز الخاصّة التي كان يتعامل بها قدماء الورّاقين والنُّسَّاخ، حيث يضعون الضبّة (رأس حرف صاد ممدودة) للإشارة إلىٰ صحة المكتوب، وإن كان يظهر منه الغلط، وحرف الضاد الذي يعني أنَّ هناك بياضًا في هذا المكان، وغير ذلك من الاختصارات والرموز التي ينبغي معرفتها، مثل: (جخ) التي تعني رجال الطوسيّ، و(جش) التي تعني النجاشيّ، وغيرها كثير.

الرابعة: مزاولة النسخ

ينبغي أن يزاول الباحث النسخ من المخطوطات ردحًا من الزمن في ظروف صعبة مشابهة لظروف العصور الأولىٰ، ويراجع ما نسخه؛ ليجد الأخطاء التي وقع فيها؛ فإنَّ في ذلك فائدة عظيمة في معرفة التصحيف، فتجعل الباحث يتحسّس، ويشعر بها بسهولة أكبر.

الخامسة: حفظ التسلسلات السَّنديّة

لا بدَّ للباحث في الأسناد من حفظ التسلسلات السَّنديّة المعروفة، إلىٰ أن تُصْبِحَ التسلسلات المشهورة واضحة لديه، وتكون عنده معظم الأسناد - التي يخالها الكثير أسماءً مبعثرة - سلاسل مُنَظَّمة تشير بذاتها إلىٰ أيِّ حلقة مفقودة فيها، وقد جال في ذهنيّ أنَّ أضع في نهاية الكتاب مجموعة من السلاسل، لكنِّي رأيت أنَّ من الأفضل لطالب العلم أنْ يجمعها بنفسه، ويجعلها من مسوداته التي يغيّر فيها ويكتب يومًا بعد يوم؛ حتّىٰ تترسّخ أكثر من مجرد مراجعتها في كتاب، فهذه المهارة عمليّة أكثر من أنْ تكون نظرية.

وهذه المهارة الأخيرة لا تحصل إلَّا بتحصيل مهارتين:

الأولىٰ: التعرّف علىٰ رجال الرواية والحديث بشكل جليّ، كأنَّهم

أصحابه ومعارفه.

والثانية: التعرّف علىٰ طبقاتهم وأزمانهم كأنّه قد عاصرهم، فهي تعتمد علىٰ التعيين والطبقات.

ولا بأس بأنَّ يخصص طالب العلم دفترًا خاصّـًا للرجال، يُدَوِّن فيه في كلّ صفحة بخطّ مليح رجلًا ممن يكثر مرورهم عليه في الأسناد، ويسجّل فيه نسبه، ومدينته، وعمله، وصفاته، وزمنه، وأشهر تلامذته، وأساتذته؛ كي تنمو لديه معرفته بأصحابنا من الرُّواة القدماء.

وكذلك يدوِّن في دفتر آخر أحداث التاريخ، وخصوصًا من سنة (١١٤هـ) إلىٰ (٣٢٩هـ) كبداية، فمعرفة أحداث هذه السنين مهمّة للباحث في الرِّجال، وستكشف له الكثير ممّا لم يكن في حسبانه.

وليحاول الباحث أيضـًا معرفة الأسماء المصغَّرة كـ(عُثيم) وأنَّه مصغر (عثمان) مثلًا، ومعرفة أسماء البلدان، والمهن والحرف، والقبائل وأنسابها، فإنَّها تُعين كثيرًا في التعيين وكشف التصحيف.

الفَصْلُ الثَّانِي

كشف التصحيف

تقدم أنَّ معرفة التصحيف وأنواعه مهمّة جدّاً، وكذلك من المهمّ أيضـًا معرفة مبادئ كشف التصحيف، وإرجاعه للأصل الصحيح؛ لذا قدّمتُ كشف التصحيف علىٰ بيان أنواعه، ولعلَّ من المتعب أنْ لا نجد أحدًا عبَّدَ هذا الطريق، ووضع لنا أسسًا وقواعد تُرشد وتُقَنّن عمليّة كشف التصحيف من قبل؛ لذا سنحاول في هذا القسم من الكتاب تدوّين ما يُمارَس عمليّـًا بشكل خطوات، ولعلَّها الخطوة الأولىٰ في تأسيس فَنِّ التصحيف - كما في فَنِّ التعيين -، حيث سنعتمد علىٰ الباحثين، وطُلّاب العلم اللاحقين لتطويره، والإضافة إليه، والحذف منه، والتعديل فيه.

ولا يخفىٰ أنَّ هذه الخطوات لا بدَّ أن تكون مسبوقة بتحصيل المهارات التي ذكرناها في بداية المهمّة الثالثة، حتّىٰ يتمّ العمل بشكله الصحيح، ولا يذهب الباحث شططًا في هذا المضمار، ولا ضيّر في استخدام الحواسيب والبرامج في عمليّات البحث والاستقراء، ولكنَّ الحذر من الاعتماد عليها فحسب، بل لا بدَّ أن تكون مقرونة بالمطالعة وتدوّين الملاحظات.

خطوات كشف التصحيف

الخطوة الأولىٰ: الإشعار بالتصحيف

إنَّ للتصحيف - من حسن حظّنا - غالبًا إشعارًا وإعلامًا يُنذر بوجوده، وإنَّ من المهمّ فهم هذه الإشعارات المُنبِّهة علىٰ وجوده؛ فهي كأعراض المرض، تمثّل الخطوة الأولىٰ للبحث عن التصحيف، فمتىٰ نحتمل التصحيف في السند؟ وما هي أهمّ الأعراض؟

والإجابة بشكل عام: حين يكون هناك بعض الغرابة أو الصعوبة في السند، فإنّه لا يخلو أحيانًا أن يرد سند لا تُشمّ منه رائحة التصحيف؛ فلا غرابة فيه ولا صعوبة، ولكنَّه مصحّف، وهذا نظير الأمراض الصَّامتة التي لا تُظهر أعراضًا في مريضها، ولكن للممارس أنْ يكتشفها أحيانًا وإن كانت صامتة - كما يبدو -، إلَّا أنَّها تعتبر حاملة للغرابة عنده. نعم الحالة العامّة هي ما ذكرناه من وجود عرض الغرابة، أو الصعوبة في السند، ولنا أن نعدّد أسباب احتمالنا لوجود التصحيف بعدّة أمور:

الأوّل: أنَّ هناك اسمًا غريبًا في السند، وليس لهذا الاسم وجود إلَّا في السند المبحوث عنه، فلا ذَكَرته كتب فهارس الأصحاب، ولا ورد في الأسناد.

ومثال ذلك: روىٰ الشيخ في التهذيب عن «أَحْمَد بْن مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، عن الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عِيسَىٰ بْن عَبْدِ الله الْقُمِّيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: **كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُصَلِّي الْغَدَاةَ بِـعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ، وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ، وَلا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَشِبْهِهَا، وَكَان يُصَلِّي الظُّهْرَ بِـسَبِّح اسْمَ، وَالشَّمْسِ وَضُحاها، وَهَلْ أَتاكَ حَدِيثُ الْغاشِيَةِ، وَشِبْهِهَا، وَكَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ بِقُلْ هُوَ الله أَحَدٌ، وَإِذا جاءَ نَصْرُ**

اللهِ وَالْفَتْحُ، وَإِذا زُلْزِلَتِ، وكَانَ يُصَلِّي الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ بِنَحْوِ مَا يُصَلِّي فِي الظُّهرِ، وَالْعَصْرَ بِنَحْوٍ مِنَ الْمَغْرِبِ»[١].

وعنوان (أبان بن عيسىٰ بن عبد الله القميّ) عنوان غريب، يُشعر بوجود التصحيف، فلا رجل بهذا الاسم في فهارس أصحابنا، ولا يتعارف في الأسناد.

وبمجرد البحث في النسخ المطبوعة، أو في الكتب القديمة التي نقلت الرواية تجد أنّها أوردت السند هكذا (أبان، عن عيسىٰ بن عبد الله القميّ)، وبقرينة التوسّط والسلسلة المذكورتين في باب التعيين – كما سيأتي –، يُعلم أنَّ من يروي عنه الحسن بن محبوب، ويروي عن عيسىٰ بن عبد الله ينبغي أن يكون (أبان بن عثمان)، وليس (أبان بن عيسىٰ)، والذي أشار إلىٰ احتمال التصحيف غرابة اسم (أبان بن عيسىٰ)؛ فإنّه غير مذكور في الفهارس، ونظير هذا المورد الكثير.

يبقىٰ أن نذكر فائدة في المقام، وهي: أنَّ الشّيخ في كتاب الرِّجال قد يورد العنوان الغريب، وهذا لا يعني أنّه ليس موجودًا، فإنَّه قدست نفسه قد استلَّ بعض العناوين من أسناد الأحاديث، خاصّة حين يُقرن بوصفه في الرواية التي استله منها، كعنوان (أبي هراسة) الذي ذكره الشّيخ في أصحاب الباقر عليه السلام، والمأخوذ من سند الكافي – كما يبدو –، وكـ(عبد العزيز بن مسلم) في أصحاب الرضا عليه السلام، وغيرهم، بل يمكن أن يُقَنَّن أصلًا وهو: أنَّ الاسم المهمل غير المعروف إلّا في سند ما، إذا ذكره الشّيخ بلا مزيد وصف عما جاء في الرواية التي ذكرته، فهو مستلٌّ منها.

---

(١) تهذيب الأحكام، الطوسي: ج٢، ص٩٥، ح٣٥٥.

نعم، وجوده في (فهرست الشّيخ، أو رجال النجاشيّ، أو الكشّيّ) يمنعنا من القول أنَّه ليس في رجالنا من اسمه فلان أو فلان؛ لأن هذه المصنَّفات اعتمدت علىٰ فهارس المصنِّفين، والرواة السابقة لهم، والروايات والحكايات الواردة في حقهم، فكل اسم ورد فيها هو عنوان حقيقي.

الثاني: الاضطراب الطبقيّ، فالإرباك في الطبقة في سند الرواية، إشعار بوجود خطأ ما، وأنَّ هناك تصحيفًا ما مرَّ علىٰ سند المرويّة، سواء كان هذا الاضطراب نقصًا في حلقات السند، - كأن يروي مَنْ في السابعة عن الخامسة في غير المُعَمَّرين -، أو أنْ يروي الكبير عن الصغير بشكل غير مقبول، أو يخالف التسلسل السنديّ تواريخ معيّنة يكون قد مات الراوي قبلها، ونحو ذلك من التضاربات الزمنيّة.

وأمثلة هذا القسم هي معظم أمثلة التصحيف التي ستأتي في فصل أنواع التصحيف.

ونقتصر هنا علىٰ مثال عابر، وهو: أن نجد - مثلًا - رواية صفوان بن يحيىٰ، عن حُمران بن أعين، والحال أنَّ صفوان توفِّي سنة (٢١٠هـ)، بينما توفِّي حُمران سنة (١٣٠هـ)، أي: قبل ولادة صفوان حتّىٰ، ولكن لمّا كنا عددنا الطبقات وتمييزها من المهامّ الخمسة، فنترك تفصيل ذلك إلىٰ ما سنكتبه في كتاب تمييز الطبقات إن شاء الله تعالىٰ.

ويستطيع الباحث مراجعة كتاب (الألف رجل)؛ لتمييز طبقات العناوين في السند، وكشف الإرباك ريثما يمتلك خبرته الخاصّة، والبحث عن الاسم في البرامج الالكترونيّة الخاصّة لذلك؛ لتمييز غرابته في المعاجم والفهارس.

الثالث: أن يرد السند في النسخ المختلفة من الكتاب بشكل مختلف، أو أنْ ترد الرواية في مصادر مختلفة، وقد اختلف في سندها بعض

الجهات والحيثيات ممّا يشير للتصحيف البيّن، كإبدال (عن) بـ(بن)، أو وجود الواو وعدمه، والتغيير في اسم الراوي برسم مشابه، ونحو ذلك من أقسام التصحيف، فهذا دليل قاطع علىٰ حصول التصحيف في المورد، ويترجَّح عندها السند الخالي من الموانع والغرائب، والموافق للأسناد المتعارفة علىٰ بقيّة الأسناد في النسخ.

وحسبك من الأمثلة التي يصعب عدّها ما ذكره السيّد الخوئيّ قدست نفسه في (معجم رجال الحديث) تحت عناوين اختلاف النسخ في الكثير من أسماء الرواة، ويوجد غيرها الكثير.

الرابع: الاختلاف عن المتعارف، وإن لم تكن هناك عقبة في الطبقة، أو لم يكن الاسم غريبًا، لكنَّ المعتاد من السلاسل والأسناد أن يأتي بخلاف الوارد في السند، فيكون هناك شذوذ في السند، ممَّا يستدعي البحث والتنقيب لمعرفة هل لهذا الشذوذ علّة نشأت من التصحيف، أو أنّه شذوذ أوّلي صائب.

ومن أمثلته: ما رواه الكلينيّ عن «الْحُسَيْن بْن مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ جَمِيل بْنِ دَرَّاج، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: (**إِنَّ الْقُرْآنَ وَاحِدٌ، نَزَلَ مِنْ عِنْدِ وَاحِدٍ، ولَكِنَّ الِاخْتِلَافَ يَجِيءُ مِنْ قِبَلِ الرُّوَاةِ**)»[1].

فهذا السند لا يعاني صعوبة في الطبقة باعتبار أنَّ الحسين بن محمّد الأشعريّ يروي عن شيخ اسمه عليّ بن محمّد بن سعد الأشعريّ، وهذا الأخير من السابعة، وهو يتوسّط الحسين بن محمّد – وهو من الثامنة –، والوشّاء – وهو من السادسة –، فلا صعوبة في الطبقة، ولا غرابة في الاسم أيضًا، ولكنَّ السند المتعارف هو (الحسين، عن مُعلّىٰ،

(١) الكافي، الكليني: ج٢، ص٦٣٠، ح١٢.

عن الوشّاء).

فالحقُّ: وقوع التصحيف في عليّ بن محمّد هنا وأنَّه عن مُعلّىٰ بن محمّد، وليس عن عليّ بن محمد، فالراوي الذي يتوسّط الحسين بن محمّد الأشعريّ، والوشّاء هو مُعلّىٰ بن محمّد في مئات السلاسل السَّنديّة، بل هذه السلسلة من أشهر السلاسل السَّنديّة المعروفة عند الكلينيّ.

فيدلّ علىٰ التصحيف قرائن التعيين الواردة في باب التعيين كقرينة السلسلة الرباعيّة المتوسّطة، وكقرينة التوسّط المعتادة، بل وقرينة التكرّر المتنيّ دالة عليه، فعن نسخة الفيض، قال في الوافي: «الاثنان، عن الوشّاء، عن جميل بن دراج، عن محمّد، عن زرارة»[1] وأكمل الحديث، ومن المعلوم أنَّه يقصد بالاثنين (الحسين بن محمّد، عن مُعلّىٰ بن محمّد)، كما بيَّن في بداية كتابه.

وأما الخطوات المتبقيّة فهي تمثّل عمليتيّ التقصّي والتعين، فالتعيين دخيل في كشف التصحيف، كما أنَّ التصحيف مؤثر في التعيين.

الخطوة الثانية: مراجعة نسخ الكتاب

يمكن أن تلاحظ في المثال السابق أنَّ مراجعة النسخ توضّح التصحيف بغضّ النظر عن خبرة الباحث في معرفة الطبقات، أو مهارة التعيين، فهي إشارة واضحة للتصحيف، بل هذه العلامة هي التي يعتمدها محقّقو الكتب لكشف التصحيف، وقد يقتصرون عليها في ضبط النسخ في أغلب الأحيان.

وقد ذكرنا في إشعارات التصحيف وعلاماته اختلاف النسخ، وأنَّ ما ذكره السيّد الخوئيّ قدست نفسه في (معجم رجال الحديث) تحت

(١) الوافي، الفيض الكاشانيّ: ج٩، ص١٧٧٥، ح٩٠٨٣.

عنوان (اختلاف النسخ) يحوي أمثلة كثيرة. فمثلًا: لو جاءت رواية في الكافي المطبوع بصيغة ما، فاللازم مراجعة النسخ المخطوطة للكافي، ومقابلة الاختلاف فيما بينها، وقد تكون هذه المهمّة متعبة، لكنّها مثمرة، ولكسب الوقت إذا أمكن للباحث الاعتماد علىٰ نسخة محقّقة بشكل علميّ وأمين ودقيق، فلا ضير في ذلك.

وهنا إذا ثبت اختلاف نسخ الكتاب ثبت التصحيف، ووجب الترجيح بقرائن التعيين، لكن ليعلم أنّه لو لم يكن هناك اختلاف في النسخ فلا يعني ذلك البتّة أنّه ليس هناك تصحيفٌ في البين، فثبوت الاختلاف يثبت التصحيف، ولكنّ عدم وجود الاختلاف لا يعني عدم وجود التصحيف؛ إذ لا يبعد أن يكون قد طرأ التصحيف القديم علىٰ رواية الكافي في نسخه الأولىٰ، واستمر جيلًا بعد جيل إلىٰ كل النسخ، فرُبَّ تصحيف خفي علىٰ القوم حتّىٰ تسالموا علىٰ نقله من غير التفات، وليس ذلك بعزيز.

فمثلًا: تسالمت نسخ الكافي في رواية «أبي عليّ الأشعريّ، عَن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَىٰ، عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: قُلْتُ: لأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مَا مَوْضِعُ الْعُلَمَاءِ...»[1].

وكما هو معلوم من عدم قبول أن يدرك صفوانُ حُمرانَ بن أعين، فصفوان بن يحيىٰ من السادسة وتوفّي سنة (٢١٠هـ)، في حين أنّ حُمران بن أعين من الرابعة ممن توفّي سنة (١٣١هـ)، والمعروف أنّ صفوان وزملاؤه إنّما ينقلون عن حُمران بواسطة وليس مباشرة، ممّا يؤكّد الارتباك الطبقي، ولكنّ جميع نسخ الكافي المخطوطة اتفقت علىٰ ورود هذا السند فيه - كما هو - مشتملًا علىٰ هذا الارتباك الطبقي، إلّا

(١) الكافي، الكليني: ج١، ص٢٦٨، ح١.

أنّنا نجد أنّ شيخ الكلينيّ محمّد بن الحسن الصفّار، وتلميذه الصدوق رويا هذه الرواية بسندهما عن (صفوان، عن أبي خالد - وهو يزيد القمّاط أستاذ صفوان -، عن حُمران بن أعين)، وهو سند لا يعاني صعوبة طبقيّة، فيثبت من ذلك أنّ جميع نسخ الكافي قد اتفقت علىٰ التصحيف، وتمّ كشف هذا التصحيف الخفيّ بمساعدة إشعار الطبقة، ووجود الرواية في كتب أخرىٰ أوردت السند بلا صعوبة طبقيّة.

الخطوة الثالثة: مراجعة ما نقل عن الكتاب

من المهمّ للباحث أن يعلم أنّه رغم تكثّر النسخ الواصلة إلينا من الكافي مثلًا، وإن كان كبيرًا جدّاً، إلّا أنّه لا يخفىٰ أنّ هناك نسخًا خطيّة أكثر عددًا منها قد فقدت ولم تصل إلينا.

والطريقة المثالية لاستكشاف ما يمكن استكشافه من تلك النسخ مراجعة أسناد المجاميع الحديثيّة، خاصّة المعروفة منها: كالبحار للعلّامة المجلسي، والوسائل للحرّ العامليّ، والوافي للفيض الكاشانيّ، ومراجعة كتب العلّامة وابن داود، ونحوهم في تدقيق كتب الرّجال، إذ تمثّل كتبهم ما كان متوفّرًا لهم من مخطوطات لم يصل بعضها أو الكثير منها إلينا، فمثلًا: ابن داود كان يمتلك نسخة لرجال الشّيخ الطوسيّ بخطّ الشّيخ نفسه، ولا يعني ذلك الاعتماد عليها فقط في التصحيح، بل هي تُعَدّ بمثابة نسخة من النسخ، ويبقىٰ الترجيح قائمًا علىٰ قرائن التعيين التي ترجح نسخة علىٰ أخرىٰ.

ومن نافلة القول أنّنا حتّىٰ في الوقت القريب نلاحظ أنّ ما كان من نسخ يَعتمد عليها السيّد الخوئيّ قدست نفسه غير ما يتوفّر لدينا، فمثلًا: في (عبد العزيز بن المهتدي)، أنّه ثقة في بعض النسخ، كما في رجال النجاشيّ المطبوع، ولكنّ النسخة المتوفرة من رجال الطوسيّ

خالية من التوثيق، بينما حَوت نسخة السيّد الخوئيّ قدست نفسه علىٰ التوثيق، كما هو في المعجم.

الخطوة الرابعة: مراجعة باقي الكتب ونسخها

تبيَّن أنَّ مراجعة النسخ المخطوطة لكتاب الرواية المبحوث عنها ليس كافيًا في المثال السابق الذكر، في رواية صفوان عن حُمران؛ ولذلك بعد أن يقوم الباحث بمحاولة استشعار أعراض التصحيف وعلاماته، ويبدأ بعدها بمراجعة نسخ الكتاب، يقوم ثالثًا بمراجعة جمّاع الحديث ليلاحظ ما نقلوه في نسخهم التي لم تصلنا، ثمَّ تبدأ الخطوة الرابعة بمراجعة كتب الحديث الأخرىٰ السابقة واللاحقة، وكيف وردت تلك الرواية فيها، ويقوم بالمقارنة والمقابلة بين نسخ الكتب الحديثيّة المختلفة، ونسخ كتاب الرواية المبحوث عنها.

وهذه العمليّة تحتاج بلا إشكال أن يكون الباحث من الذين خَبَروا كتب الحديث الأولىٰ الواصلة حتّىٰ يعرف أين يبحث، وكيف يبحث، فعليه أن يَطَّلع عليها ويقرأها بعناية، فيقرأ مقدّماتها، وما قيل عنها، وما ذكر عن طرق تأليفها وزمنها، فقد رأيت - مع بالغ الأسف بسبب الاعتماد علىٰ البحث بالحاسوب عند الكثير من طلبة العلوم - عدم معرفتهم بتلك الكتب، والتي لا يجوز للباحث البدء قبل الاطّلاع عليها.

نعم، البحث بواسطة الحاسوب يوفّر الوقت الكثير، لكنَّه مشروط بمعرفة الكتب قبل ذلك وإلّا وقع الباحث فيما لا يُحمد عقباه، فأحيانًا ترتكب المجازر العلميّة - ممّا لا يليق بالبحث العلميّ - بسبب عدم معرفة الكتب وطبيعتها، بل واصطلاحاتها الخاصّة.

ويمكن أن نعدّ الخطوات الثانية والثالثة والرابعة ملخّصًا لعمليّة التقصّي، التي هي المهمّة الأولىٰ من مهامّ الرِّجالي عند تحقيق صدور

المرويّات، والتي يبدأ بعدها الباحث في تحقيق السند بعمليّتيّ التعيين، وكشف التصحيف.

الخطوة الخامسة: مراجعة قرائن التعيين

بعد أن يضع الباحث نصب عينيه كل اختلافات النسخ من المدارك المختلفة، يقوم بعدها بتعيين رجال كلِّ سند في هذه النسخ، وغالبًا ما تكون هناك حلقة واحدة تمثّل المشكلة في السند، ومع ذلك يجب تعيين كلّ رجال السند وفق كل نسخة.

ويُعمل الباحث قرائن التعيين التي ذكرناها في كتاب التعيين؛ حتّىٰ يهتديَ إلىٰ السند الخالي من المشكلات، والموافق للمتعارف، ويحدث أحيانًا أن يكون السند المعتمد مركّبًا من نسختين، باعتبار أنَّ كلَّ النسخ الواصلة اشتملت علىٰ التصحيف، فيمزج بين نسخة وأخرىٰ؛ ليستخرج السند الخالي من الشوائب، وليست هذه العمليّة جزافيّة عشوائيّة، بل تتبع قرائن التعيين، ولا يستغرب أن يصل الباحث إلىٰ نتيجة مفادها وقوع التصحيف في كلِّ النسخ، وأنَّ السند الخالي من الشوائب مخالف لكلِّ النسخ بالإطلاق، وهذه الخطوة بحدِّ ذاتها هي عمليّة التعيين، مضافًا إليها ترجيح التعيين عند التعارض، ثُمَّ ترجيح نوع التصحيف وبيانه بالاستعانة بالتعيين.

الفَصلُ الثّالِثُ

أنواع التصحيف

لا ريب أنَّ من الضروري أن يتمّ فرز أنواع التصحيف التي مرّت علينا في العمل البحثيّ حول الأسناد، ويكون ذلك في متناول يد الباحث كي يستطيع بمعونته معرفة ما يمكن أن يقع.

وقد وقع نظريّ علىٰ تصحيفات عدّة، جعلتها في أربعة عشر نوعًا، وهذا التقسيم ليس تقسيمًا منطقيًّا صِرفًا، أو نظريًّا بحتًا، بل هو تقسيم استقرائيّ مبنيّ علىٰ ما لاحظته أثناء العمل، وتسمية كلّ مجموعة باسم يعبّر عن وصفها المشترك، فلا يبعد أن تتداخل بينها، بل أحيانًا يكون هناك تصحيفان في آن واحد، أو يكون التصحيف الواحد مركّبًا من عدّة تصحيفات بمرور الزمن وتناقل السند، كما سيأتي بيانه.

وعلىٰ كلٍّ حال، فقد قسّمت التصحيف إلىٰ أقسام يمكن أن يضيف عليها الباحث الممارس، ويمكن أن يعيد التقسيم بشكل أكثر تقنينًا ومنطقيّة، لكنّي أذكر فقط ما مرَّ عليّ وبقي في بالي، أو في متناول يدي، وقد جمعت كلّ مجموعة باسم في وقتها كي لا تضيع عني.

أولاً: تصحيف تشابه الرسم:

ويكون بكتابة كلمة خلافًا للأصل، بسبب التشابه في رسم الكتابة،

إمّا لسوء الخطّ، أو لرداءة النسخة، أو لسهو الناسخ، وقد يشارك هذا النوع معظم الأنواع القادمة، وقد ينفرد عنها، وأمثلته عديدة:

منها: التصحيف بين (عن) و(بن) أحدهما بالآخر.

وهذا من التصحيفات المنتشرة بشكل كبير جدّاً، ولعلَّه أكثر أنواع التصحيف انتشارًا في الكتب الواصلة إلينا، وقد ينشأ عن هذا التصحيف عناوين وهميّة، وقد يُربك حساب الطبقة، بل ويضعف السند في أحيان ليست نادرة، وباكتشافه يرجع السند معتبراً متسقًا.

والسمة الغالبة لهذا التصحيف أنَّه يخلق عناوين وهميّة لأسماء رجال ليس لهم ذكر ولا خبر، فيكون السند جرّاءه مجهولًا، وتنحلُّ عُقدة الطبقة والاعتبار باكتشافه.

فقد تحِلُّ (بن) مكان (عن)؛ بسبب التصحيف، فيظهر لنا اسم آخر متكون من اسمي راويين، كما يرد في عنوان (أبان بن عيسىٰ)، وصوابه: (أبان، عن عيسىٰ)، و(أبان بن ميمون)، وصوابه: (أبان، عن ميمون)، و(أحمد بن محمّد بن حسّان الرَّازيّ)، وصوابه: (أحمد بن محمّد، عن حسّان الرَّازيّ)، و(أحمد بن محمّد بن بكر)، وصوابه: (أحمد بن محمّد، عن بكر)، و(أحمد بن محمّد بن عيسىٰ بن يزيد)، وصوابه: (أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن يزيد)، وغيره الكثير من هذا القبيل.

وتحِلُّ (بن) محلَّ (عن) عند صغر الأسماء في كثير من الأحيان، فغالب الرواة إنّما يردون في السند باسمهم واسم أبيهم علىٰ الأقل، ويندر أن يردوا باسمهم منفردًا، وحين يرد (أبان، عن ميمون) يتصوره الناسخ اسمًا واحدًا وأنّه (أبان بن ميمون)، خصوصًا عندما يكون الخطّ رديئًا، أو مشتبهًا، أو عند تلف النسخة في مواضع منها.

وفي المقابل قد يُجَزّأ الاسم إلىٰ اثنين؛ نتيجة لحلول (عن) مكان

(بن)، فيرد في الأسناد (محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن عيسىٰ، عن ابن فضّال)، والصواب هو: عن (محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن ابن فضّال)، والتصحيف هو: بقلب (عن) بـ(بن)؛ إذ أنّ شيخ محمّد بن يحيىٰ هو أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، وهو تلميذ ابن فضّال، ولا يوجد من الرجال من اسمه عيسىٰ، وهو أستاذ أحمد بن محمّد، ويكون تلميذًا لابن فضّال، بل المعروف أنَّ أحمد بن محمّد بن عيسىٰ تلميذُ الحسن بن فضّال، وأستاذُ محمّد بن يحيىٰ العطّار.

وكذا رواية (الحسن بن أيُّوب عن أبي عقيلة الصيرفيّ)، وهو تصحيف صوابه: أنَّه اسم واحد وهو (الحسن بن أيُّوب بن أبي عقيلة).

وكذا ترد رواية (إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق السبيعيّ)، وهو تصحيف، والصواب: (إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعيّ).

وقد يجتمع في سند واحد أن تصحّف (بن) إلىٰ (عن)، وتصحّف (عن) إلىٰ (بن).

فمثلًا: المعروف أن يروي ابن عُقدة أحمد بن محمّد بن سعيد، عن شيخه الذي يكثر عنه المنذر بن محمّد بن المنذر، وتجد في الكافي مصحّفًا: أحمد بن محمّد، عن سعد بن المنذر بن محمد، فوقع التصحيف في (بن سعيد عن) وأضحت (عن سعد بن) وتواجد في الكلمات الثلاث ثلاثُ تصحيفات (عن) بـ(بن)، و(بن) بـ(عن)، و(سعيد) بـ(سعد)، وهذا الأخير سيأتي، وهو ما يسمىٰ تصحيف التصغير.

وقد تسقط (عن) من السند أو تضاف، وأمثلة سقوط (عن) كما في (عبد الرحمن بن حمّاد الأنصاريّ) فهو تصحيف بسقوط (عن)، وصوابه: (عبد الرحمن بن حماد، عن الأنصاريّ).

و(عبد الله بن محمّد الخشّاب)، فتصحيف أيضًا بسقوط (عن)، وصوابه: (عبد الله بن محمّد - أيّ بنان - عن الخشّاب، أي: الحسن بن موسىٰ).

وكذا (ابن الوليد الصفّار) فتصحيف، صوابه: (ابن الوليد، عن الصفّار).

وأمثلة إضافة (عن) أيضًا عديدة كما في: (آدم عن أبي الحسين عن إسماعيل)، فهو تصحيف بزيادة (عن)، وصوابه: (آدم أبي الحسين، عن إسماعيل بن أبي حمزة).

وقد تستبدل (عن) بـ(الواو)، أو تحِلّ (الواو) محلّها، أو قد تسقط (الواو) قبلها، كسند رواية فيها: (عن محمّد بن أبي عمير، عن عليّ بن حديد) وهو تصحيف بسقوط (الواو) قبل (عن)، وصوابه: (عن محمّد بن أبي عمير، وعن عليّ بن حديد).

أو قد يصحّف (عنه، عن أبيه) بـ(عليّ، عن أبيه) وبالعكس، ويكون المقصود بـ(عنه، عن أبيه) هو (أحمد البرقيّ، عن أبيه محمّد البرقيّ)، أو أن يحدث أن يكون ظاهره التعليق، وهو ليس كذلك، فيخال الباحث أنَّ الرواية هي (عن عليّ بن إبراهيم، عن إبراهيم بن هاشم)، فما يرد من روايات إبراهيم بن هاشم عن بعض الخامسة أحيانًا تصحيف ناشئ من توهم عدم التعليق.

وبيانه: أن ترد رواية في الكافي عن مشايخ الكلينيّ، عن أحمد البرقيّ، عن أبيه محمّد البرقيّ، ثُمَّ يعلّق الكلينيّ الرواية اللاحقة علىٰ سابقتها، ويذكر (عنه، عن أبيه) عن أحد من صغار الخامسة، وهو مناسب؛ لكون البرقيّ الأب من صغار السادسة، فيرد التصحيف بتغيير (عنه عن أبيه) من قبل الناسخ لـ(عليّ، عن أبيه)، فتصبح الرواية عليّ، عن أبيه،

عن الخامسة، فتكون مرسلة، وهي ليست كذلك في الواقع.

ومنها: التصحيف بين (عمر) و(عمرو)، إذ يقع مكرّرًا التصحيف بينهما؛ ليحلَّ أحدهما محلَّ الآخر، كما جرىٰ في أسماء الكثير من الرواة؛ منهم: (إسماعيل بن عمرو البجليّ، وأمية بن عمرو الشعيريّ، وخضر بن عمرو النخعيّ، وعبد الله بن إبراهيم بن عمرو الغفّاريّ، وعبد الملك بن عمرو، وعُمر بن أبان، وعمرو البراء، وعمرو بن حريث، ومعمر بن عمر، وغير ذلك)، فكُتبت تلك الأسماء مصحّفة بإبدال (عمرو) بـ(عمر)، و(عمر) بـ(عمرو).

ومنها: التصحيف بين (يحيىٰ) وما يشبه رسم يحيىٰ في المخطوطات، كما في التصحيف بين (يحيىٰ) و(حجر)، في رواية الكافي عن (أبي حجر الأسلميّ)، وصوابه: عن (أبي يحيىٰ الأسلميّ)، و(إبراهيم بن محمّد بن أبي حجر)، وصوابه: (إبراهيم بن محمّد بن أبي يحيىٰ).

و(يحيىٰ) و(بحر)، كما جرىٰ علىٰ (عبد الله بن يحيىٰ)، وصوابه: (عبد الله بن بحر)، وفي (يحيىٰ الطويل) فكتبوه مصحّفًا (بحر الطويل).

ومنها: التصحيف الشهير الذي يحصل بين محمّد وأحمد، في موارد عديدة، منها: ورود عنوان (السنديّ بن أحمد)، والصواب: (السندي بن محمد)، وعنوان (محمد بن عبدوس)، والصواب: (أحمد بن عبدوس)، وعنوان (محمد بن أحمد السيّاريّ)، وصوابه: (أحمد بن محمّد السيّاريّ)، وهذا الأخير بالإضافة إلىٰ أنّه يحمل تصحيف التشابه في موضعين فإنَّه يمكن أن يُعدَّ من تصحيف القلب الآتي، وتصحيف (محمّد) بـ(أحمد)، والعكس كثير للغاية.

ومنها: التصحيف بين (عبد الله بن سنان) و(عبد الله بن سليمان) و(عبد الله بن مسكان) أحدهما للآخر في مواضع ليست بالقليلة، كما

أشار إليها السيّد الأستاذ[١] في موارد بحثه.

وغير ذلك كثير، منها ما جرىٰ في شيخ الصدوق (إبراهيم بن موسىٰ)، حيث كُتب لقبه بأشكال متعددة مثل: (الهيستيّ)، (الهيثميّ)، (الهيبستيّ)، (الميثميّ)، (الهاشميّ)، وليعلم أنَّ (الهاشميّ) تكتب في بعض أنواع الإملاء القديم (الهشمي)، وكالتصحيف في (ربيع بن محمّد المسليّ)، فصحّف (المسليّ) إلىٰ (المسلميّ) و(المكيّ)، وكما في رواية وصف زرارة حيث جاءت النسخ أنّه رأس (التيمة، التيمية، الثيمة، الثيمية، البهيمية، البهمية، البهثمية)، وناقشناهما مطوّلًا في ترجمة زرارة في الوافي[٢]، و(بسطام) فصحّف إلىٰ (سلطان)، و(عمران بن موسىٰ) فصحّف إلىٰ (حُمران بن موسىٰ).

وتصحيف (إسحاق بن حسّان) إلىٰ (إسحاق بن حسام)، وعنوان (أحمد بن محسن الميثميّ) وصوابه: (أحمد بن الحسن الميثميّ)، وتصحيف (فهر) إلىٰ (نهد)، و(الخنيس بن محمّد) بدلًا من (الحسين بن محمّد)، و(الرقيّ) و(البرقيّ) أحدهما للآخر، و(يزيد بن إسحاق) صُحّف إلىٰ (زيد بن إسحاق)، و(المنذر بن محمّد بن المنذر)، صُحّف وكتب (المنذر بن محمّد بن محمّد).

وعلىٰ كل تقدير، فيصعب حصر التصحيف بسبب تشابه الرسم.

وقد يمتزج تصحيف تشابه الرسم واللفظ في العديد من أنواع التصحيف الأخرىٰ، كامتزاجه مع تصحيف التصغير، وتصحيف غرابة الاسم، وتصحيف شهرة الاسم والاقلاب، وقد يحدث للاسم الواحد أكثر من تصحيف في أكثر من مورد كـ(أحمد بن بشر الرقيّ)، فصحّف

---

(١) هو السيّد محمد رضا السيستانيّ أستاذ البحث الخارج في حوزة النجف المباركة.

(٢) الوافي في تحقيق أسناد الكافي، غيث شبّر: ج٢، ص٣٩٨.

إلىٰ (أحمد بن بشر البرقيّ)، بتصحيف تشابه الرسم، ويُصحّف في مورد آخر إلىٰ (أحمد بن بشير الرقيّ) بتصحيف التصغير.

أو يحدث له التصحيف أكثر من مرة في مورد واحد كتصحيف (خالد) إلىٰ (خلف)، أو (هلال) إلىٰ (مليك)، كما سيأتي بيانه.

ثانيًا: تصحيف النقط

وهذا القسم يمكن أنّ يُعدّ في القسم الأوّل، لكنَّ سببه المميّز اختلاط النقط في رسم الكلمة، فأفردته عنه.

كما في (هاشم بن حيان)، صحّف إلىٰ (هاشم بن حنان).

و(إسماعيل بن بشار)، صحّف إلىٰ (إسماعيل بن يسار)، وعكسه في (إسماعيل بن يسار) فكتبوه (إسماعيل بن بشار)، فاختلط الرجلان أيّما اختلاط بسبب تصحيف النقاط.

وكذلك منه (بشار بن يسار)، حيث صحّف إلىٰ (بشار بن بشار).

ومنه ما وقع في (أبي أيُّوب الخزّاز)، فجاءت (الخراز)، واختلفت المهنة.

و(الهيثم بن واقد الجزريّ)، فكتب مصحّفًا (الهيثم بن واقد الحريريّ).

و(إسماعيل بن جابر)، صحّف إلىٰ (إسماعيل بن حازم).

و(أحمد بن عمر الحلّال)، صحّف إلىٰ (أحمد بن عمر الجلّاب).

و(بريد) فكتبوه (يزيد)، وهو تصحيف تشابه رسم يحمل في طياته تصحيفًا نقطيًّا أيضًا.

وقد يتّحد تصحيف النقط مع تصحيف آخر في كلمة واحدة، كاجتماعه مع التصغير وإهماله، فكتب الناسخ (إبراهيم بن الحكم بن

طهر)، والصواب: (إبراهيم بن الحكم بن ظهير).

ثالثًا: تصحيف قفزة العين

وينتج جرّاء تكرّر المقطع المرئي الأخير، فإنَّ الناسخ المزاول يمُرّ عليه كثيرًا مثل هذا التصحيف.

وبيانه: أنَّ الناسخ حين قراءته الأصل تصل عينه إلىٰ عبارة معيّنة، فيرفع عينه ليكتب الجملة، وحينما يعاود النظر تسقط عينه علىٰ عبارة مشابهة في نفس السطر، أو في الذي بعده أسفل منه؛ فيبتدئ بعد العبارة الثانية مباشرة بتصور أنَّها الأولىٰ.

وتمثيله فرضًا: أنَّ العبارة التامّة كانت: (عن الحسن بن إبراهيم، عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب) وتجد فيها أنَّ مقطع (عن يونس) يتكرّر مرتين، فلمّا بدأ الناسخ بقراءة ما يريد نسخه، فيقرأ في نفسه (عن الحسن بن إبراهيم، عن يونس) فيكتب ذلك، لكنَّه لمّا عاود النظر إلىٰ نسخة الأصل بحثت عينه عن عبارة (عن يونس) التي تمثّل آخر عبارة كتبها كي يكتب ما بعدها، فوقع نظره علىٰ (عن يونس) الثانية، فكتب بعدها (بن يعقوب)؛ فلذا سقط اسم (يونس بن عبد الرحمن) كلُّه من السند التام.

وكذا ما يرد في الأسناد، وفيه (عن عَبَّاد بن سليمان، عن أبيه) فهو تصحيف، والصواب: (عن عَبَّاد بن سليمان، عن محمّد بن سليمان، عن أبيه)، فتلاحظ أنَّ عين الناسخ انتقلت من سليمان الأولىٰ إلىٰ سليمان الثانية، فسقط من السند (عن محمّد بن سليمان).

ويمكن أن يعدّ منه ما رواه الكشّيّ عن «شيخه محمّد بن مسعود، قال: سمعت عليّ بن الحسن بن أبي حمزة كذّاب ملعون...»[1]؛ فإنه

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي: ج٢، ص٧٠٦، ح٧٥٦.

مصحّف بسبب ورود الحسن بن عليّ بعد عليّ بن الحسن؛ إذ الصواب: (قال: سمعت عليّ بن الحسن - وهو ابن فضّال - أنَّ الحسن بن عليّ بن أبي حمزة كذّاب ملعون).

ومنه أيضًا ما جاء في سند علل الشرائع، حيث روىٰ الصدوق الرواية بسند ينتهي إلىٰ «عليّ بن مهزيار، عن محمّد بن إسماعيل السرَّاج، عن بشر بن جعفر، عن مُفَضَّل الجُعفيّ»[1]، والتصحيف ظاهر فيه، حيث وقع تصحيف قفزة العين في اسم إسماعيل، فبدل أنَّ يكتب الناسخ (محمّد بن إسماعيل، عن أبي إسماعيل السرَّاج)، قفزت عينه من إسماعيل الأولىٰ إلىٰ إسماعيل الثانية، وأصبح السند كما ترىٰ.

رابعًا: تصحيف التكرّر

وهو يحصل بسبب تكرّر كلمتين لا يفصل بينهما إلّا حرف أو حرفان، فحين يكون الأصل: (أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيىٰ الخثعمي)، يصحّف بنسيان محمّد للتكرّر المتصل، وهذا شبيه بتصحيف قفزة العين إلّا أنَّه يحدث بين اسمين متكرّرين، فتلغي العين أحدهما، أو لا تراه فيكتب الناسخ الأوّل فقط مع إدراج ما بعد الثاني بعده.

ومنه أيضًا ما خلق عنوان (صفوان بن يحيىٰ الأزرق)، وهو عنوان وهميّ، وقد لاحظتُ أحد الأعلام المعاصرين من الشيوخ قد وقع فيه كما يظهر من تقريرات طلبته، فضعَّف رواية جاء فيها هذا العنوان باعتبار جهالته، والأصل فيه رواية (صفوان بن يحيىٰ، عن يحيىٰ الأزرق)، فقفزت عين الناسخ من كلمة (يحيىٰ) الأولىٰ بسبب التكرّر، لتدوّن ما بعد كلمة (يحيىٰ) الثانية بعد كلمة (يحيىٰ) الأولىٰ، فأضحىٰ لدينا (صفوان بن يحيىٰ الأزرق)، والحال أنَّ صفوان بن يحيىٰ رجل

---

(١) علل الشرائع، الصدوق: ج١، ص٥٣، ح٢.

مشهور معروف جدّاً، وهو يروي عن يحيىٰ الأزرق.

خامسًا: تصحيف اختلاف الإملاء

ظلَّ أهل الكتابة والإملاء يحاولون تقنين قواعد إملائية متفق عليها؛ حتّىٰ يحترزوا من اللبس وسوء قراءة المكتوب، وتجنّب اختلاف قاعدة الكاتب عن القارئ، ولكن تلك القواعد تبقىٰ من الأعراف التي تتغير بتغيّر المكان والزمان، وبملاحظة المخطوطات القديمة يمكن أن ندرك أنَّ طبيعة الإملاء كانت تختلف عنها في وقتنا الراهن، فالألف المقصورة - مثلًا - كانت تستخدم بكثرة، فمثلًا: يكتبون (هلال) بشكل (هليل)، و(خالد) بشكل (خلد) أو (خليد)، وكذا (هاشم) و(هشام) فيكتبان (هشم)، و(معوية) لـ(معاوية)، و(الحرث) لـ(لحارث)، و(سلم) لـ(سالم)، وغير ذلك الكثير من الأسماء.

وقد يتطور تصحيف اختلاف الإملاء؛ ليكون تصحيفًا مركّبًا أثناء تنقّله من نسخة لأخرىٰ، فيجري التصحيف من قبل الناسخ ليكتب (أحمد بن هلال) المكتوبة بشكل (أحمد بن هليل)، بصورة (أحمد بن هليك)، ويأتي ناسخ غيره فيرىٰ غرابة اسم (هليك) فيظنّ (الهاء) تصحيفًا عن (الميم) فيكتبها (مليك)، خاصّة أنَّ تصحيف (الهاء) و(الميم) أحدهما بالأخرىٰ أمر رائج، فيصير رجلًا جديدًا اسمه (أحمد بن مليك)، ويلاحظ أنَّ هذا الاسم جرىٰ عليه تصحيف اختلاف الإملاء أولاً، ثمّ جرىٰ عليه مرتين اختلاف تشابه الرسم، فانقلب من (هلال) إلىٰ (مليك)، وجرىٰ عليه تصحيف غرابة الاسم في أحدهما، فيضيع علىٰ الباحث في وقتنا كيف أنَّ (مليك) هو تصحيف (هلال)!

ومنه أيضـًا أنَّ عليّ بن محمّد الأشعري يروي عن محمّد بن سالم،

ومن المعلوم أنَّ (سالم) كانت تكتب بشكل (سلم)؛ اعتمادًا علىٰ الألف المقصورة، وأنَّ (الميم) تكتب مبدوءة بشكل صغير، فتشتبه علىٰ الناسخ فيكتب (محمد بن مسلم) بدلًا من (محمد بن سالم)، الذي كتب في النسخة بالخطّ والإملاء القديم (محمد بن سلم).

ولا يبعد أيضًا أن يكون هذا نوعًا مركّبًا من التصحيف يشمل الخامس والسابع والثالث عشر، فبسبب اختلاف الإملاء يضيف الناسخ ميمًا بظنّه أنَّها سقطت؛ وذلك لشهرة محمّد بن مسلم، ويغفل عن الفارق الطبقي الكبير بينهما، فمحمّد بن مسلم من الرابعة، والراوي عنه في السند هو: عليّ بن محمّد بن سعد الأشعري، وهو من السابعة.

وكذا في (خالد)، فإنهم يكتبونه (خلد)، فيجري عليه تصحيف تشابه الرسم، فيُصَحّف ويكتب (خلف)، وقد وقع نظير هذا التصحيف في موارد ليست قليلة، كما في عنوان (عبد الله بن محمّد بن خلف) الذي تسبّب بضعف رواية لجهالته، وصوابه: (عبد الله بن محمّد بن خالد)، وهو: الطيالسيّ الثقة، ويؤكّد ذلك الموقع السنديّ من التلاميذ والمشايخ، وعدم وجود اسم في الرجال والروايات في غير هذا المورد للعنوان المصحَّف، وقد ورد أيضًا في أبيه محمّد بن خالد الطيالسيّ، حيث جاء مصحّفًا باسم (محمّد بن خلف)، وفي (خلاد بن خالد)، حيث جاء مصحّفا بعنوان (خلاد بن خلف)، وأيضًا صحّف اسم والد صاحب المحاسن (محمّد بن خالد البرقيّ) إلىٰ (محمّد بن خلف).

ويحدث أيضًا تصحيف الإملاء في موارد أخرىٰ بسبب قرب كتابة الاسمين، فلما كانوا يكتبون (هارون) بألف مقصورة بهيئة (هرون) ممّا يجعلها قريبة من شكل (مروان)، خاصّة بخطّ التعليق، حيث

يقترب شكل (الميم) من (الهاء) في بداية الكلمة في الخطوط القديمة، فيختلطان ببعضهما، فما في البصائر (عمّار بن هارون) هو مصحّف عن (عمّار بن مروان)، وأيضًا جاء اسم (هارون بن مسلم) مصحّفًا، فكتبوه (مروان بن مسلم)، وهذا أيضًا تصحيف مركب من نوعين من تصحيف اختلاف الإملاء وتشابه الرسم.

سادسًا: تصحيف غرابة الاسم

ولعلَّ أوضح مثال له ما وقع في حال (طاهر بن محمّد بن يونس بن خيو)، فيكاد يكون تسالم المحقّقين علىٰ كونه (طاهر بن محمّد بن يونس بن حيوة)؛ لغرابة اسم (خيو)، وإمكان أن يكون الصحيح أنّه (حيوة) (حياة)، كما ورد من بعض النسخ الأخرىٰ، ولكنَّ الصحيح للمراجع للتاريخ أنّه (خيو)، وأنَّ أحفاده ينسبون إليه، فيقال: فلان الخيويّ، وهم من أهل بلخ.

وكذلك (الحارث بن حصيرة) فينسخ أحيانًا (الحارث بن حصين)؛ لغرابة اسم (حصيرة)، والمشهور اسم (الحصين)، بل ورجَّح السيّد الخوئيّ قدست نفسه أنَّ (حصيرة) تصحيف، والصواب: (حصين)، ولكنَّ العكس هو الصحيح، كما في (خيو).

سابعًا: تصحيف شهرة الاسم

إذا كان الاسم الغريب أحد دواعي التصحيف إلىٰ اسم قريب في الرسم وليس غريبًا في اللفظ، فكذا يكون اسم الشخص المشهور سببًا في التصحيف إليه، بل قد يزاد وصف للاسم بسبب الشهرة أيضًا، فهناك راوٍ في الخامسة اسمه (حبيب بن المعلّل)، ويرد أحيانًا باسمه فقط، وتجد أنّه صحّف في مورد وكتب (حبيب بن مظاهر) الرجل

الشهير، والموقع السنديّ لا يستقيم لابن مظاهر، فقد زيدت كلمة مظاهر لشهرة هذا الاسم، ونظير هذا ليس بقليل.

كما جاء اسم (عبد الله بن سنان) في موارد الظاهر أنَّه (عبد الله بن سليمان)، بقرينة السلسلة السَّنديّة، ولكن لشهرة (عبد الله سنان) مع شبه (سنان) بـ(سليمان) صحّف إليه، ولعلَّ ذلك لعسر القراءة الناجم عن سوء الخطّ، أو تلف النسخة.

وهذا قد ينجم عن السبق الذهنيّ للناسخ، أو وضع البيان من قبله بالخطأ، كما حدث أيضًا بين (النّضر بن سويد) و(النّضر بن شعيب)، فما في سند أو سندين (النّضر بن سويد) فهو تصحيف ناشئ من الارتكاز الذهنيّ، والسبق اللفظيّ للناسخ من نسخ (سويد) بدلًا من (شعيب) عند كتابته لكلمة (النّضر)؛ للارتباط الذهنيّ من عمليّة استتباع حضور لفظة (سويد) بعد كلمة (النّضر)، فيتمّ نسخها تلقائيًا، وهي حالة تعتريّ النُّسّاخ، يعرفها حقَّ معرفتها من زاول النسخ، نعم، أحيانًا يضع الناسخ توضيحًا وبيانًا للاسم من عنده ويكون خطأً، وهو النوع الثالث عشر.

ثامنًا: تصحيف التصغير

وللعرب عادة في تسمية الرجل باسمه المصغر كـ(سعد) فيسمىٰ (سُعيد)، و(حسن) (حُسين)، و(سهل) (سُهيل)، و(فضل) (فُضيل)، و(بشر) (بُشير)، و(بكر) (بُكير)، و(عبّاس) (عُبيس)، و(جهم) (جُهيم)، و(عبد الله) (عُبيد الله)، وغير ذلك كثير.

ومثاله: عنوان (موسىٰ بن بكير)، وهو (موسىٰ بن بكر)، و(موسىٰ بن عمير)، والأصل (موسىٰ بن عمر)، و(عبيد الله بن واصل) وهو (عبد الله بن واصل)، بل من الصعب إحصاء تصحيف (عبيد الله) و(عبد الله) أحدهما للآخر، و(يحيىٰ بن الحسين بن جعفر)، والأصل

(يحيىٰ بن الحسن بن جعفر)، وتصحيف (حسن) و(حسين) أحدهما للآخر أيضًا من التصحيفات التي يصعب حصرها، فهي غاية في الانتشار، وأنصح الباحث عن رجل وفيه (حسن) أو (عبد) أو (بكر) أن يضع الاسمين المكبّر والمصغر أمام نظره عند البحث.

وهذا في الواقع ليس تصحيفًا، بل اختلاف تسمية، ولكن لمّا كان يوجب الوهم والاختلاط للعديد يمكن لنا أن نعدّه تصحيفًا مجازًا، وللباحث أن يعتبر بشكل أو بآخر تلك التسميات واحدة لشدّة الاختلاط، لكن التدقيق في بعض الموارد المصغرة مهمّ جدّاً في التعيين والتفريق بين الرواة.

ومن الأسماء التي خَفِيَ علىٰ الكلّ أصله، ما جاء من اسم راوٍ في الكافي، فقد روىٰ الكلينيّ بسنده عن (عثيم بن أسلم) كما في معظم النسخ، وجاء في المطبوع من الطبعة المتداولة[1]، وطبعة دار الحديث[2] في المتن أنَّه (عيثم)، والاختلاف في هذا الاسم متنوع باختلاف النسخ والموارد، فبقرينة التوسّط السنديّ فإنَّ هذا الاسم ورد بأشكال مختلفة، منها: مصحّف، كوروده بعنوان (عيسىٰ بن أسلم)، ومنها: مرخم مُصغَّر، والأصل فيه (عثمان)، ويرخَّم فيقال: (عُثم)، ويصغَّر فيقال: (عُثيم)، كما جاء في رواية عائشة عن النبي ﷺ أنَّه كان ينادي (عثمان بن عفان) بـ(عثيم)، فـ(عيثم) علىٰ هذا هو المصحّف، و(عثيم) هو الصواب، فيكون الاسم الأوّل للراوي هو (عثمان)، ويدعىٰ (عثمان) (عثيم) كما أسلفنا.

أما (عيسىٰ) فهو تصحيف من (عثمان)؛ لقرب الرسم؛ فإنَّهم يكتبونه

(١) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٢٧٨، ح٣. ط الإسلامية.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٦٩٣، ح٧٤٠. ط دار الحديث.

(عثمن) بدون ألفٍ ظاهرة، وهو قريب من رسم (عيسىٰ) في الخطّ، وهو تصحيف رائج يحدث حتّىٰ بين (حمّاد بن عثمان) و(حمّاد بن عيسىٰ)، ومنه يظهر عدم دقّة ما في هامش التحقيق لنسخة دار الحديث، وكذا في معجم رجال الحديث، وأنَّ الصواب فيه: (عثيم).

تاسعًا: تصحيف الإقلاب

وهذا علىٰ نحوين؛ فتارة يكون بقلب اسم الراوي وأبيه، كما في (أبي عبد الله أحمد بن محمّد السيّاريّ)، حيث صُحّف مقلوبًا في مواضع، فورد (أبي عبد الله محمّد بن أحمد)، و(محمد بن أحمد السيّاريّ).

و(محمّد بن أحمد السنانيّ)، حيث ورد مقلوبًا بصيغة (أحمد بن محمّد السنانيّ).

وكذا في (الحسن بن محمّد بن سعيد الهاشميّ)؛ إذ ورد مقلوبًا بصيغة (محمّد بن الحسن بن سعيد الهاشميّ).

و(الحكم بن حكيم الصيرفيّ)، فورد مقلوبًا بعنوان (حكيم بن حكم الصيرفيّ).

و(محمّد بن أحمد النهديّ)، فجاء مقلوبًا بعنوان (أحمد بن محمّد النهديّ).

و(عبد الرحيم بن روح)، فجاء مقلوبًا بعنوان (روح بن عبد الرحيم).

و(عليّ بن محمّد القاسانيّ)، فجاء مقلوبًا بصيغة (محمّد بن عليّ القاسانيّ).

و(غالب بن عثمان)، فجاء مقلوبًا باسم (عثمان بن غالب).

و(القاسم بن محمّد الجوهريّ)، فجاء مقلوبًا تحت عنوان (محمد بن القاسم الجوهريّ).

و(نُعيم بن إبراهيم)، فجاء مقلوبًا باسم (إبراهيم بن نُعيم).

و(محمّد بن جعفر الرزّاز)، فجاء مقلوبًا بعنوان (جعفر بن محمّد الرزّاز).

و(محمد بن الحسن بن شمُّون)، فجاء مقلوبًا بعنوان (الحسن بن محمّد بن شمُّون).

و(موسىٰ بن إبراهيم المروزيّ)، فقُلب إلىٰ (إبراهيم بن موسىٰ المروزيّ)، وغير ذلك الكثير.

وتارة أخرىٰ يكون بقلب التسلسل السنديّ، فورد عن «أبي جميلة، عن سنديّ، عن فضيل بن يسار...»[1]، وهو سند مقلوب، وصوابه: (سنديّ، عن أبي جميلة، عن فضيل بن يسار).

وفي سند يروي «أبو بصير، عن أحمد بن عمر ، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام...»[2]، وهو مقلوب، صوابه: (أحمد بن عمر يروي عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، وليس كما ظنّ بعض الأعلام أنَّ أبا جعفر عليه السلام هنا هو الإمام الجواد، فجعل أبا بصير يروي عنه عليه السلام بواسطة، وهو توفي قبل أن يولد الجواد عليه السلام!!

عاشرًا: تصحيف نسيان الغلط الناشئ من الاعتياد

ومثاله: ما وقع لسند يروي فيه (أحمد بن عائذ، عن ابن أذينة)، فكتبه الناسخ «أحمد بن عائذ، عن أبيه، عن ابن أُذينة»[3]، فإنَّ أحمد بن عائذ ممن يروي مكرّرًا عن عمر بن أذينة بدون تخلّل الواسطة، إلّا

---

(١) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٧، ص٣٠٣، ح١٢٦٣.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج٨، ص٣٩٦، ح٥٩٧.

(٣) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص١٨٠، ح٢.

في هذا السند، فتكون عبارة (عن أبيه) حشوًا.

وبيان وقوع ذلك التصحيف أنَّ السند المعتاد المتكرّر بشكل وفير أن يروي (أحمد بن عائذ، عن أبي خديجة)، ممّا يسبب اعتيادًا للناسخ الخبير حين يكتب (أحمد بن عائذ) يخطر في ذهنه أنَّه (عن أبي خديجة)، فتمارس اليد دور الكتابة التلقائيّة، فيكتب الناسخ حينها (أحمد بن عائذ، عن أبي)، ومع ذهاب العين للنصّ المراد نسخه، ترىٰ أنَّ هناك (ابن أذينة) فيكتب حينها (عن أبي أُذينة)، ويسهو أنَّه كتب جزءًا من اسم الراوي المتبادر لذهنه، فيصبح السند (أحمد بن عائذ، عن أبي، عن ابن أُذينة)، فيعدّل من قبل ناسخ أو مصحّح بالمقابلة، فيظنّ أنَّ الناسخ نسي الهاء في (أبيه) فيضيفها ويصبح السند كما ورد شاذًا في الكافي، وهو تصحيف مركّب أيضًا.

ولعلَّ في هذا الشرح بدوًا تكلّف - كما يبدو للبعض -، ولكن لممارسي النسخ واضح جداً، ويمكن أن نسمي هذا التصحيف - كما اعتدنا في تسميتنا لأنواع التصحيف -: (التصحيف الناتج عن نسيان الغلط الناشئ من الاعتياد).

الحادي عشر: تصحيف لفّ السهو ودورانه

يتميز هذا التصحيف بالصعوبة؛ كونه من التصحيفات المركبة وليست البسيطة، وهو ممّا يصعب تفسيره بدون قصّة محبكة لوقوعه؛ حيث يفترض تحريك كلمتين تقعان في نهاية اسمي راويين؛ ليستبدل أحدهما مكان الآخر، ولكنَّ الإنصاف أنَّ مثل هذا التصحيف من الممكن أن يقع عند تشابه متعلقهما، وهو ما أسميه بتصحيف لفّ السهو ودورانه.

وبيانه: أنَّه حين تكون أمام الناسخ جملة (أحمد بن الحسن

الميثميّ، عن محمّد بن الحسن بن زياد) فإنَّه لقرب (أحمد بن الحسن) و(محمد بن الحسن) من بعضهما، يحدث أنْ يسهو الناسخ فينسب (ابن زياد) للمقطع الأوّل، وينسب (الميثميّ) للمقطع الثاني، وهو متداول الحصول للنسّاخ الذين يعتمدون الذكرة الطويلة في النسخ، ولا ينسخون اسمًا بعد اسم.

الثاني عشر: سقوط السهو

قد يحصل السهو والغلفة فتسقط كلمة، سواء كانت اسمًا من الرواة، أو اسمين، أو حرفًا، أو تكنية من السند، وهذا يحدث كثيرًا؛ لتعب الناسخ، وقلَّة تركيزه، فتراه يسقط (ابن) أو (أبي)، كما في (إبراهيم بن يحيىٰ)، فكلُّه مصحّف بسقط (أبي)، وما في (أبي يحيىٰ الأسلميّ)، فمصحّف بسقوط التكنية بـ(الابن) في التهذيب[1]، وكذا ما في رواية الكافي عن (أبي حجر الأسلميّ)[2]، وكسقوط (ابن) من رواية (درست) عن (ابن عبد الحميد)، فجاء (درست) عن (عبد الحميد)[3]، ونظير ذلك كثير جدّاً، ومنه الاختلاط بين (بكير) و(ابن بكير).

وأحيانا يسقطون (أبي)، ويضيفون (بن) في النسخ، كما في (إسحاق بن إبراهيم بن عُمر اليمانيّ)[4]، والصواب أنَّ الرجل الذي في السند هو: (أبو إسحاق إبراهيم بن عُمر اليمانيّ).

ويحدث أيضـًا أن تسقط كلمة من السند اسمًا أو نحوه، وليس (عن) و(بن) و(أبي)، وهو ليس نادر الوقوع.

---

(١) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٦، ص٤، ح٥.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج٥، ص٥٤٨، ح٥.

(٣) الكافي، الكلينيّ: ج٥، ص٥٥٤، ح٤.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الطوسيّ: ج١، ص٣٢١، ح١٦٧.

الثالث عشر: تصحيف الإضافة الخاطئة

وهذا القسم يُعدُّ من التحريف وليس تصحيفًا علىٰ الصحيح، ولكنِّي أدرجته في التصحيف دون التحريف لسببين:

الأوّل: وقوعه بقصد التوضيح؛ اعتمادًا علىٰ خبرة الناسخ، لا بقصد الإيهام والتدليس، وقد أجاز بعض المحدّثين تلك الإضافات كما عن ابن كثير، حيث قال: «إذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه».

والثاني: وقوعه بغير قصد التوضيح، بل للسبق الذهنيّ، ثمَّ السهو، وهنا يُعدُّ تصحيفًا واضحًا وليس من التحريف.

وبيان ذلك: أنَّه قد يرد في الأسناد اسم مفرد بدون وصف، فيعمد الناسخ لإزالة الالتباس بوضع صفة له، وتكون تلك الصفة خاطئة، أو أنَّ الناسخ اقترن عنده الاسم باسم معيّن بعده، فيضعه سهوًا وهو ليس موجودًا في السند، أو أنَّ الحواشي التي وضعت لتعيين الرجل اختلطت وصارت جزءًا من سند الرواية الأصل.

فتجد في الأسناد أنَّه ورد عنوان (عنبسة بن مُصعب العابد)، والحال أنَّ لدينا (عنبسة بن بِجاد)، وهذا يلقب بالعابد، وهو من الخامسة، ولدينا عنبسة بن مصعب وهو العجليّ، الكوفيّ، من الرابعة، وهما معروفان، لكن جاء في الكافي عن «محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن بكير، عن عنبسة بن مصعب العابد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كانت لي جارية فزنت...»[1]، ولقب العابد في هذه الرواية وصف لا يتناسب مع الموصوف، فلا بدَّ من وجود خطأ ما.

---

(١) الكافي، الكليني: ج٧، ص٢٣٥، ح٨.

وتجد أنَّ الصدوق روىٰ عن «محمّد بن موسىٰ بن المتوكّل، عن عبد الله بن جعفر الحميريّ، عن عنبسة بن مُصعب، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام كانت لي جارية فشربت...»[1].

وقال أيضـًا في مَن لا يحضره الفقيه أنَّه: «وروىٰ عنبسة بن مُصعب، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: جارية لي زنت...»[2]، ويلاحظ أنَّ النسخ الواصلة إلينا في مجموع تلك الروايات التي يرويها عنبسة بن مُصعب خلت من وصفه بالعابد، بينما اقتصر ذلك علىٰ نسخة الكافي الواصلة إلينا، ومنه يحرز وقوع التصحيف.

وهذا النوع من التصحيف هو ما نسميه بـ(تصحيف الإضافة الخاطئة)، فقد يكون الناسخ أضاف هذا الوصف بتصوّره أنَّ عنبسة هنا هو (العابد)، أو أن يكون الأمر قد جاء من الحواشي والهوامش، وأضيف تدريجيًّا إلىٰ الاسم.

وقد يظنّ أنّ ما جاء في بعض الأسناد من تصحيف (حمّاد بن عيسىٰ) إلىٰ (حمّاد بن عثمان)، أو بالعكس أنَّه جاء بشكل (حمّاد) مطلقًا، ثمَّ أضيفت الإضافة الخاطئة فصحّف، ولكنَّ الحقّ أنَّه تصحيف اختلاف الإملاء، وتشابه الرسم الناتج عنه، فـ(عثمان) و(عيسىٰ) في الإملاء القديم تكتبان بشكل متشابه (عثمن، عيسىٰ).

الرابع عشر: تصحيف سوء الانتزاع من الأسناد المعلقة وسقوط الواسطة

إنَّ الكتب القديمة تستخدم التعليق بشكل متكرّر، وربّما يصل إلىٰ عشرات الروايات المتكرّرة، بل فيما ببالي أنَّ سندًا علّق علىٰ سابقه

(١) علل الشرائع، الصدوق: ج٢، ص٥٣٩، ح١٠.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٣، ص١٤٤، ح٣٥٢٩.

(٨٧) مرّة في أحد كتب الصدوق رحمه الله.

والكتب القديمة تستخدم كلمة (عنه) للإشارة إلىٰ صاحب الكتاب، ولكن عند التعليق تكون (عنه) إشارة إلىٰ شيخ من مشايخ صاحب الكتاب، فلو تصفّحت كتب الأقدمين لوجدت الأكثر من الروايات تبدأ بكلمة (عنه)، وهنا تختلط الأمور.

فمثلًا: في كتاب المحاسن المفروض أنَّ الأصل في مرجع الضمير (عنه) هو أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، صاحب المحاسن، لكنَّك بالتدقيق تجد أنَّ العديد منها معلّقًا، خاصّة إذا رجعت إلىٰ الروايات السابقة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنَّ كتب الأقدمين - كما يظهر من المخطوطات القديمة - لم تكن تعتني كلّها بأن تبدأ الرواية في بداية السطر، بل يكتب الناسخ الرواية وأينما انتهىٰ أدرج الأخرىٰ بعدها؛ لغلاء الورق والحبر، وصعوبة النسخ، بل كان يعدُّ في عرفهم نوعًا من التبذير أن لا تستخدم الورقة كّلها.

وهنا لو فرضنا أنَّك أنت الكلينيّ، وجئت بمصادرك المعروفة كي تؤلّف كتاب الكافي، ومن المعلوم أنَّ من مصادره العديدة كتاب المحاسن، والبصائر، وغيرها من الكتب الواصلة - ولو جزء منها -، ومن الكتب التي لم تصل؛ ككتاب ابن محبوب، والعلاء بن رزين، وغيرها، فيَحْدِث كثيرًا أن يأخذ الكلينيّ الرواية من كتاب معيّن ويصطدم بكلمة (عنه) التي في وسط الكتاب، والتي يظهر أنَّها راجعة إلىٰ مؤلّف الكتاب، ولكنَّ الواقع أنَّها معلّقة علىٰ رواية سابقة قد تكون قبل عدّة صفحات بشكل مستمر، ويستمر الأخذ من الكتاب، وتندرج كلّ كلمة (عنه) باسم صاحب الكتاب وهي باسم شيخه، ولا تظنّن أنَّ الأمر سهل التمييز، بل مشتبك جدّاً، وقد ذكرت في كتاب (الألف رجل) أنَّ

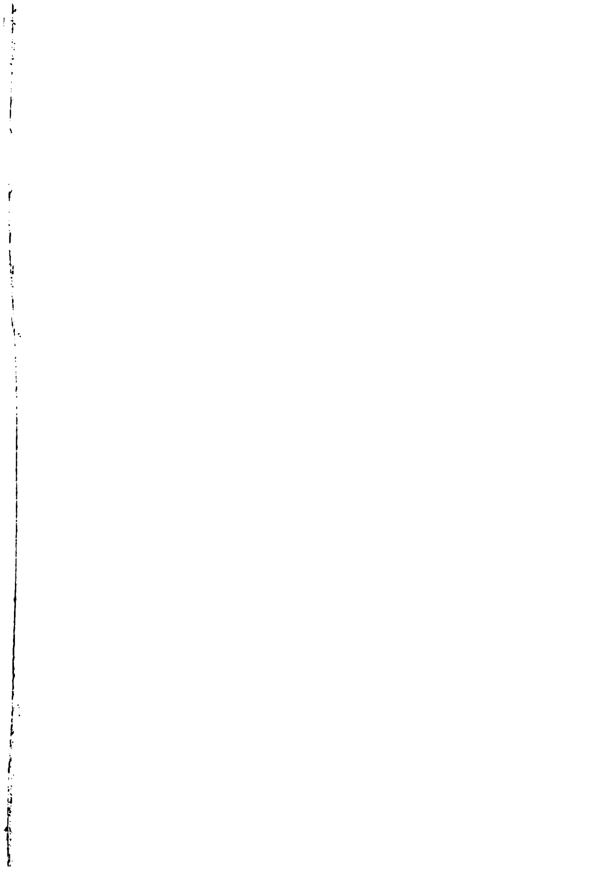
انتزاع الأسناد المعلّقة قد تسبب في سقوط الوسائط في الكثير من أسناد (عليّ، عن أبيه)، و(محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب)، و(محمّد بن عليّ بن محبوب)؛ لذا تجد (محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب يروي عن أبي حمزة الثُّماليّ)!! وتجد (إبراهيم بن هاشم) الذي يُعدُّ في السابعة، وتقدّر وفاته بحدود (٢٦٠هـ) قد روىٰ عن بعض الخامسة.

فمثلًا: تجد في بعض الأسناد أنَّ (إبراهيم بن هاشم روىٰ عن صباح الحذّاء) مباشرة، بينما الرجل من مشايخ يونس بن عبد الرحمن الذي يروي عنه إبراهيم بن هاشم بواسطة، أيّ: أنّه من مشايخ مشايخه، وقد نبّهت مرارًا في كتاب (الألف رجل) علىٰ كثرة السقط في أسناد إبراهيم بن هاشم.

فتجد أنَّ (إبراهيم بن هاشم روىٰ عن عبد الله بن المغيرة)، وهو ممن يروي عنه إبراهيم بن هاشم بواسطة ابن أبي عمير، وحسبك أنَّ رجلًا يروي عنه ابن أبي عمير المتوفّىٰ سنة (٢١٧هـ)، ولم يظهر أنّه من المعَمَّرين، فكيف تسنّىٰ لتلميذ ابن أبي عمير الذي توفّي بعده بأكثر من خمسة عقود الرواية عنه أيضًا، فالتوسّط السنديّ في بعض الأسناد، وخاصّة المُتّحِدة الموضوع يشير بصراحة إلىٰ السقط في الموارد الأخرىٰ وإنَّ كانت كثيرة، وأنَّ السبب هو سوء الانتزاع من المصدر الأمّ.

ولعلَّ منه أيضًا رواية (محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن صالح بن عقبة)، فهي بتوسّط محمّد بن إسماعيل بن بزيع، وكذلك رواية السابعة عن إبراهيم بن عبد الحميد؛ فإنَّ ما ورد من رواية بعض السابعة عنه فلا تصحّ، والصحيح أنّها بسقوط الواسطة؛ فما عن يعقوب بن يزيد عنه بسقوط ابن أبي عمير، وما عن موسىٰ بن القاسم بسقوط

جعفر بن محمّد بن حكيم، وما عن عبد الله النَّهيكيّ لعلَّها بسقوط واسطة واحدة هي (ابن أبي عمير)، أو واسطتين هي (الطاطري عن درست)، وأما رواية محمّد بن عيسىٰ عن إبراهيم بن عبد الحميد، فقد يقال: إنَّها بسقوط واسطتين هما: الدِّهْقَان عن درست، ولكن - كما نبّه عليه السيّد الأستاذ - أنَّ في قرب الأسناد أنَّ إبراهيم بن عبد الحميد حدّث اليقطينيّ في المسجد الحرام سنة (١٩٨هـ)، وأسناد محمّد بن عيسىٰ اليقطينيّ - كما نبَّهنَا - في روايته عن يونس تشمل علوًّا وقربًا لا تجد نظيره من أقرانه في السابعة، فقد يكون محمّد بن عيسىٰ أدرك قليلًا من روايات إبراهيم في سنتها في الحج، وأخذ البقيّة من كتاب عبيد الله الدِّهْقَان؛ فإن محمّد بن عيسىٰ هو راوي كتاب عبيد الله الدهقان.



الفصل الرابع

تطبيقات

المثال الأوّل:

جاء في الكافي المطبوع أنَّ الكلينيّ روىٰ عن «عِدَّة مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَىٰ الْخَثْعَمِيِّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: (سَادَةُ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ خَمْسَةٌ)»[1].

الخطوة الأولىٰ: في استشعار التصحيف

إنَّ في السند صعوبة طبقيّة وهي رواية (أحمد بن محمّد) الذي هو في موقع الطبقة السابعة، عن (محمّد بن يحيىٰ الخثعميّ) الذي هو من الطبقة الخامسة غير المعَمَّرة، فالارتباك الطبقيّ متحقّق، وهذا إشعار بوجود تصحيف في البين، وكذلك فإنَّ نسخ كتاب الكافي قد اختلفت في نقل هذا السند، ممّا يشير إلىٰ احتمال أنْ يكون التصحيف قد سرىٰ إلىٰ هذا السند.

وبهذا تَحقّق نوعان من الإشعارات ممّا ذكرنا في موضوع إشعارات

(١) الكافي، الكليني: ج١، ص١٧٥، ح٣.

التصحيف، بل يمكن القول بتحقق النوع الثالث من الإشعارات باعتبار أنَّ بعض النسخ ذكرت في هذا السند اسم أحمد بن محمّد بن يحيىٰ الخثعميّ، وهو اسم غريب في هذا الموقع السنديّ، فيتحقّق الإشعار الثالث بوقوع التصحيف.

الخطوة الثانية: مراجعة النسخ الخطيّة للكافي

ونجد أنَّ السند في بعض النسخ المخطوطة هو (عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن يحيىٰ الخثعميّ، عن هشام، عن ابن أبي يعفور).

وهنا صعوبات جمّة في هذا السند، فلك أن تتصور مدىٰ الارتباك الطبقيّ، حيث يروي الكلينيّ الذي هو من التاسعة، عن هشام وهو من الخامسة بواسطتين فحسب، وهذه الواسطة تملك اسمًا طويلًا هو (أحمد بن محمّد بن يحيىٰ الخثعميّ)، وليس في رجالنا من يُسمّىٰ هذا الاسم!

وفي البعض النسخ ورد بدلًا من (ابن أبي يعفور) (ابن أبي يعقوب)، وهذا أيضًا تصحيف واضح، فليس من الأصحاب مَن هو بهذا العنوان، خاصّة وأنَّ تشابه الرسم بين (يعقوب) و(يعفور) مبرر كافٍ لحصوله، فلا داعي لمناقشة هذه النسخة التي حوت (ابن أبي يعقوب) هذا.

الخطوة الثالثة: مراجعة ما نقل عن الكافي

يظهر أن نسخة الفيض كانت كما نقله في الوافي هي «العدّة، عن أحمد، عن محمّد بن يحيىٰ الخثعميّ، عن هشام، عن ابن أبي يعفور»[1]، وهو السند الذي وصل إلينا في بعض نسخ الكافي.

بينما نقل المازندرانيّ في شرحه بحسب نسخته ما يوافق المطبوع، وهو «عدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيىٰ

(١) الوافي، الفيض الكاشانيّ: ج٢، ص٧١، ح٥١٥.

الخثعميّ، عن هشام، عن ابن أبي يعفور»[١]. وكذا نقل العلاّمة المجلسيّ عن نسخه[٢].

وقدّمنا أنَّ السند المذكور - كما في الوافي والموافق لبعض النسخ الواصلة إلينا - ممّا لا يمكن قبوله البتّة.

الخطوة الرابعة: مراجعة كتب الحديث

هذه الرواية بهذه الألفاظ لم تصل إلينا من غير الكلينيّ في الكافي، نعم ورد المضمون، لكن بأسناد مختلفة كليّـًا؛ لذا لا يمكن الاستفادة من هذه الخطوة في هذا المثال.

الخطوة الخامسة: التعيين

(العدّة من الأصحاب) الذين روىٰ عنهم الكلينيّ هم مجموعة من مشايخه المعروفين من أهل الطبقة الثامنة، وتعيينهم متحقق بلا إشكال.

وبقرينة التلمذة والسلسلة السابقة يتعين أن يكون العنوان بعد العدّة (أحمد بن محمد)، فإنَّ الكلينيّ يروي مكرّرًا عن (عدّة من أصحابه، عن أحمد بن محمد)، ولم نجد أنَّ الكلينيّ روىٰ في سند غير هذا عن (العدّة، عن أحمد بن محمّد بن يحيىٰ الخثعميّ)، بل الوارد أنْ يروي عن العدّة عن أحمد بن محمّد المطلق، وعن العدّة عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ - وهو الأشعريّ -، أو عن العدّة عن أحمد بن محمّد بن خالد - وهو البرقيّ -.

فقرينة السلسلة السابقة تحدّد أن يكون العنوان بعد الكلينيّ عن العدّة هو أحمد بن محمّد فقط.

---

(١) شرح أصول الكافي، ملا محمد صالح المازندرانيّ: ج٥، ص١١٣، ح٣.

(٢) بحار الأنوار، المجلسيّ: ج١٦، ص٣٧٥، ح٤٧.

أمّا (بن) التي جعلت أحمد بن محمّد هو حفيد يحيىٰ، فبالإضافة إلىٰ غرابة هذا الاسم، وكونه ممن لم يذكر في سند أو فهرس - أعني (أحمد بن محمّد بن يحيىٰ الخثعميّ) - فإنَّ قرينة السلسة السابقة تحتّم أن تكون (عن)، وهو موافق لأغلب النسخ والمطبوع، فيكون السند (العدّة، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيىٰ الخثعميّ).

ولكن مع أنّنا ذكرنا أنَّ مكان (بن) (عن) إلَّا أنَّ التصحيف في المقام ليس من تشابه الرسم، بل تصحيف التكرّر الذي يحصل بسبب تكرّر كلمتين، لا يفصل بينهما إلّا حرف أو حرفان، فإنَّ الأصل هو (العدّة، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيىٰ الخثعميّ)، وصحّف بنسيان (محمّد عن) للتكرّر المتصل، وهذا شبيه بتصحيف قفزة العين إلَّا أنَّه يحدث بين اسمين متكرّرين، فتُلغي العين أحدهما أو لا تراه، فيكتب الناسخ الأوّل فقط مع إدراج ما بعد الثاني بعده، ويحدث حين يمارس النسخ بأسرع من المعتاد، فيكتب (أحمد بن محمّد)، ثمَّ يرجع نظره للأصل فيجد أمامه (محمّد) الثانية، والتي يظنّ أنَّها هي التي كتبها، فينسخ ما بعدها وهو (بن يحيىٰ).

فيكون العنوان المراد تعيينه بعد حسم الأمر في التصحيف هو (محمّد بن يحيىٰ الخثعميّ)، وهنا صعوبة طبقيّة في المقام، فمحمّد بن يحيىٰ الخثعميّ من أصحاب الصادق عليه السلام - من الطبقة الخامسة - ممن لم يدركهم من اسمه (أحمد بن محمد) الذي يُعدُّ في الطبقة السابعة.

وعليه فموضع العنوان المبحوث من المفترض أن يكون من السادسة، فهو يروي عن (هشام)، و(هشام) - سواء كان (ابن سالم) أو (ابن الحكم) - من الخامسة، ويروي عنه أحمد بن محمّد - سواء كان الأشعريّ أو البرقيّ - من السابعة، فالواضح أنَّ محمّد بن يحيىٰ في

هـذا السند من السادسة.

ولكن مَن اسمه محمّد بن يحيىٰ، والذي من السادسة هو محمّد بن يحيىٰ الخزّاز، فقرينة الطبقة تشير إلىٰ كونه (الخزّاز) وليس (الخثعميّ)، وقد وقع نظير هذا التصحيف مكرّرًا في اسم الرجل في مواضع يروي فيها عنه (أحمد بن محمّد) و(محمد بن الحسين)، وهما من السابعة، وروىٰ عن شيخه المختصّ به (غياث بن إبراهيم)، وجاء مصحّفًا باسم (محمّد بن يحيىٰ الخثعميّ)، والمعلوم بقرينة التوسّط، والسلسلة، والتلمّذ، والمشيخة، والتكرّر المتنيّ أنّه الخزّاز، وليس الخثعميّ، فالظاهر وقوع ذلك التصحيف هنا أيضـًا.

وهذا التصحيف من باب الإضافة الخاطئة، فلعلَّ السند في النسخ الأولىٰ كان قد أُطلق فيه اسم (محمّد بن يحيىٰ) بدون وصفه بالخزّاز أو غيره، ثـمّ أضيف للتوضيح خط أنّه الخثعميّ، أو أُضيف في الهامش أنّه الخثعميّ، وجاءت النسخة بهذا الوصف الخاطئ.

فقرينة الطبقة، وقرينة التلمذة، وقرينة السلسلة تشير إلىٰ كونه محمّد بن يحيىٰ الخزّاز، وليس الخثعميّ؛ وذلك لأنَّ الراوي هنا من السادسة، والخزاز منها، والخثعميّ من الخامسة، وكذلك الراوي عن (محمد بن يحيىٰ) هنا هو (أحمد بن محمّد)، وهو تلميذ الخزّاز، وليس الخثعميّ علىٰ الصحيح، وأيضـًا يتكرّر أن يروي الكلينيّ (عن العدّة، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيىٰ الخزّاز).

فيكون السند وفق هذا (العدّة، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيىٰ، عن هشام، عن ابن أبي يعفور).

وبعد تمخّض صورة السند الأصل نجري عمليّة التعيين لهذا السند الخالص من التصحيف، فأمّا (العدّة من الأصحاب) فهي مجموعة من

مشايخ الكلينيّ ممن ذكروهم في مواضع، و(أحمد بن محمّد) هنا ممّا لا تفيد قرينة الطبقة في تحديده؛ لاشتراك أكثر من واحد ممن اسمه أحمد بن محمّد في السابعة، ولكنّ قرينة الشهرة في الطبقة تنصرف إلىٰ أحمد بن محمّد بن عيسىٰ الأشعريّ، بل وقرينة المشيخة تشير أيضًا إلىٰ كونه الأشعري، بعد تحديد كون محمّد بن يحيىٰ هو الخزّاز، فيتعيّن كونه الأشعريّ، ويمكن القول أيضًا: إنّ قرينة التتالي تعيّن أحمد بأنّه الأشعريّ، وإنّ محمّد بن يحيىٰ هو الخزّاز، فضلًا عن قرينة السلسلة والتلمذة.

يبقىٰ الكلام في (هشام)، وهشام في سند هذا الحديث من الطبقة الخامسة، وقرينة الطبقة تجعله مشتركًا بين (هشام بن سالم)، و(هشام بن الحكم)، وأمّا قرينة التلمذة فلا تشير إلىٰ أحدهما، فلم نجد لمحمّد بن يحيىٰ رواية عن هشام إلّا في هذا المورد.

نعم، قرينة المشيخة تشير إلىٰ أنّه (هشام بن سالم)؛ إذ ورد في الأسناد رواية (هشام بن سالم، عن ابن أبي يعفور) بينما لم نحظَ برواية هشام بن الحكم عنه، وأيضًا تكون قرينة الطبقة مشيرة إلىٰ كونه (هشام بن سالم)، وليس (هشام بن الحكم) بالتقريب التالي وذلك إنّ (هشام بن سالم) و(هشام بن الحكم) وإن كانا يعدّان من الطبقة الخامسة، إلّا أنّ (هشام بن سالم) أكبر منه عُمرًا، كما يظهر من عدّة من الروايات، ومن تاريخ وفاة (هشام بن الحكم)، حيث بقيَ إلىٰ سنة (١٩٩هـ)، كما حقّقناه في كتاب الألف رجل[١].

ومن المعلوم أنّ ابن أبي يعفور - وهو عبد الله بن أبي يعفور - ممن

(١) الألف رجل، غيث شبّر: ص٥٥٤، رقم الترجمة ٩٤٤.

حقّقنا أنَّ وفاته كانت سنة (١٣١هـ)[١] فهو وإن كان من الرابعة، لكنَّ أمثال هشام بن الحكم - وهو من صغار الخامسة - ممن لم يدركه، ولو أدركه فهذا يعني أنَّ ابن الحكم كان تلميذ ابن أبي يعفور سنة (١٢٠هـ) - مثلًا -، أيّ: قبل (٨٠) سنة من وفاته، ممّا يعني أنَّه يجب أن يبلغ المائة من عمره، وأنَّه لم يُذكر في المُعَمَّرين، فالصواب - كما هو الموافق للأسناد الأخرىٰ - أنَّ هشام في هذا الموضع هو (هشام بن سالم الجواليقيّ).

المثال الثاني:

جاء في النسخة المطبوعة من الكافي: «أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَىٰ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنِ الْمُعَلَّىٰ بْنِ خُنَيْسٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّه عليه السلام قَالَ: (إِنَّ الإِمَامَ يَعْرِفُ الإِمَامَ الَّذِي مِنْ بَعْدِه فَيُوصِي إِلَيْه)»[٢].

الخطوة الأولىٰ: الاستشعار

يلاحظ أنَّ النسخة المطبوعة أشارت إلىٰ مورد اختلاف في أنَّ الاسم الذي روىٰ عنه صفوان بن يحيىٰ مردَّد بين كونه (ابن عثمان)، أو (أبو عثمان).

وقد ذكرنا أنَّ من إشعارات التصحيف أن يرد السند في النسخ المختلفة من الكتاب بشكل مختلف. فهذا إشعار واضح هنا في هذه الرواية.

الخطوة الثانية: مراجعة النسخ الخطيّة للكافي.

وبالاعتماد علىٰ نسخة (دار الحديث) لاختصار الوقت، وإمكانية الاعتماد علىٰ تلك النسخة في المقابلة في أغلب المواضع، نجد أنَّ نسخ

---

(١) الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي، غيث شبّر: ج٢، ص٨٠٤.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٢٧٧، ح٦.

الكافي الخطيّة جاءت بأشكال مختلفة: (مُعلّىٰ بن عثمان)، (مُعلّىٰ أبي عثمان)، (مُعلّىٰ بن عمير)، (مُعلّىٰ بن أبي عثمان)، (ابن أبي عثمان)، (مُعلّىٰ بن أبي غياث).

و(مُعلّىٰ بن عثمان) هو عينه (مُعلّىٰ أبي عثمان)، فإنَّ (مُعلّىٰ بن عثمان) يكنىٰ بـ(أبي عثمان)، أمّا (مُعلّىٰ بن عمير)، و(مُعلّىٰ بن أبي غياث) فهو اسم غير معروف البتّة ممّا يشير إلىٰ أنَّ تلك النسخ مصحّفة لا ريب، ويبقىٰ الكلام في (مُعلّىٰ بن أبي عثمان)، و(ابن أبي عثمان).

الخطوة الثالثة: مراجعة جوامع الحديث المتأخرة وشروحها، نجد أنَّ الفيض ذكر (مُعلّىٰ أبي عثمان)[1]، بينما جاء في نسخ العلاّمة المجلسيّ أنّه (مُعلّىٰ بن أبي عثمان)[2]، سواء ما ذكره عن البصائر أو الكافي.

الخطوة الرابعة: مراجعة باقي كتب الحديث القديمة ونسخها، نجد أنَّ محمّد بن الحسن الصفّار شيخ الكلينيّ رواها في كتابه (البصائر) عن «محمّد بن القاسم، عن صفوان بن يحيىٰ، عن المُعلّىٰ بن أبي عثمان، عن المُعلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (**إنَّ الإمام يعرف الإمام الذي من بعده، فيوصي إليه**)»[3].

الخطوة الخامسة: التعيين

والأسماء كلُّها معروفة إلّا مورد التصحيف، فإنّه يحتاج إلىٰ بعض التدقيق.

فـ(أحمد بن إدريس) هو أبو عليّ الأشعريّ، عربيّ، قمّيّ، ثقة، فقيه، صحيح الحديث وكثيره، كان من القوّاد، توفّي بالقرعاء سنة (٣٠٦هـ)؛ بدلالة

(١) الوافي، الفيض الكاشانيّ: ج٢، ص٢٥٨، ح٧٣٨.
(٢) بحار الأنوار، العلاّمة المجلسيّ: ج٢٣، ص٧٣، ح١٩.
(٣) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٤٧٤، ح٢.

التلمّذ، والمشيخة، والتالي، والتوسّط، والسلسلة المتوسّطة القطعيّة.

و(محمّد بن عبد الجبّار) هو ابن أبي الصُّهبان، الثقة، الذُهليّ، القمّيّ أيضـًا بشكل قطعيّ؛ بمعونة القرائن السابقة في تلميذه.

و(صفوان بن يحيىٰ) هو أيضـًا متعيّن بشكل قطعيّ، ثقة جليل، المعروف بنفس القرائن السابقة.

و(مُعلّىٰ بن خنيس) هو مولىٰ أبي عبد الله عليه السلام الذي قتله العباسيّون سنة (١٣٣هـ)؛ بقرينة الطبقة، وتفرّد الاسم فيه.

ويبقىٰ الاسم المتوسّط بين صفوان ومُعلّىٰ بن خنيس، والذي يردّد بين أن يكون (مُعلّىٰ بن عثمان) و(مُعلّىٰ أبي عثمان) و(مُعلّىٰ ابن أبي عثمان) و(ابن عثمان). والكلام فيه كالآتي:

قال السيّد الخوئيّ قدست نفسه حول هذا السند، وفي نسخته ابن أبي عثمان: «لا يبعد أنّه عليّ بن أبي عثمان، والد الحسن بن عليّ بن أبي عثمان»[1].

ولكنَّ كلامه قدست نفسه غير محتمل، وغير مقبول بالمرَّة، فلا قرينة تشير إلىٰ ذلك، إلَّا أنَّه قدست نفسه لم ينظر للتصحيف، واعتمد علىٰ ما بيده من نسخة بدون المقابلة، ثمَّ وجد أنَّ راويًا واحدًا من الرواة يمكن أن يكون بهذا العنوان وهو (عليّ بن أبي عثمان).

والحال أنَّه لو استعان بواحدة من القرائن العديدة في هذا الاسم لظفر بالتصحيف، وأنَّه مُعلّىٰ بن عثمان، كما سيظهر جليـًّا بلا ريب.

فيلاحظ أنَّ قرينة السلسلة تشير إلىٰ رواية الكلينيّ عن (أحمد بن إدريس أو أبي عليّ الأشعري - عنوانين لرجل واحد -، عن محمّد

(١) معجم رجال الحديث، السيّد الخوئي: ج٢٣، ص١١١، رقم الترجمة ١٥٠٢٠.

بن عبد الجبار، عن مُعلّىٰ بن عثمان، عن مُعلّىٰ بن خنيس) في عدّة مواضع، وهي من السلاسل السداسيّة.

وسلسلة ثلاثيّة أخرىٰ غاية في التكرّر، يروي فيها (صفوان بن يحيىٰ، عن مُعلّىٰ بن عثمان، عن مُعلّىٰ بن خنيس)، بل أنَّ كتاب مُعلّىٰ بن عثمان الذي يروي عن مُعلّىٰ بن خنيس يرويه عنه صفوان بن يحيىٰ.

فلو محونا الاسم بين (مُعلّىٰ بن خنيس) و(صفوان بن يحيىٰ)، لتعيّن كونه (أبا عثمان مُعلّىٰ بن عثمان الأحول)، بقرينة الطبقة، والشهرة.

وقرينة التلمّذ: فهو راوي كتاب المُعلّىٰ بن خنيس، ويروي عنه كثيرًا.

وقرينة المشيخة: فهو شيخ صفوان بن يحيىٰ، ويروي عنه صفوان كتاب مُعلّىٰ بن خنيس.

وقرينة التتالي: من جهتين: من جهة رواية صفوان عنه، ومن جهة روايته عن مُعلّىٰ بن خنيس.

وقرينة التوسّط: لتوسّطه في مواضع كثيرة جدّاً بين صفوان ومُعلّىٰ بن خنيس.

وقرينة السلسلة المتوسّطة المتكرّرة السداسيّة والثلاثيّة، والسداسيّة المجملة: فتروي (الثامنة، عن السابعة، عن صفوان، عن مُعلّىٰ بن عثمان، عن مُعلّىٰ بن خنيس) مكرّرًا.

وقرينة سند كتاب مُعلّىٰ: الذي يرويه (صفوان، عن مُعلّىٰ بن عثمان، عن مُعلّىٰ بن خنيس).

وقرينة موضوع الرواية: كون الرواية تناسب مضامين روايات مُعلّىٰ بن خنيس الذي يروي كتابه مُعلّىٰ بن عثمان.

إضافة إلىٰ قرينة تكرّر الرواية في العديد من النسخ بشكل يوافق كلّ

هـذه القرائـن مـن أنّـه (مُعلّىٰ بـن عثمـان)، أو (مُعلّىٰ أبـي عثمان).

فالصـواب: أنَّ هنـاك تصحيفًا في كلّ نسـخة جاء فيها (ابن أبي عثمان)، أو (مُعلّىٰ بـن أبـي عثمـان)، بزيـادة (ابـن) أو (أبـي)، ولعـلَّ سـبب ذلـك يعـود إلـىٰ أنَّ الرجـل يكنـىٰ بـ(أبي عثمـان) وهو (ابن عثمـان)، فنقل بعض الأصحـاب الروايـة عنه بصيغـة (ابـن عثمـان)، وبعـض آخـر بصيغـة (أبـي عثمـان)، وعنـد المقابلات القديمة التي كان يُجريها أهل الحديث أوردوا العنوانيـن باعتبـار الترديـد، فاختلطـا مـع بعـض، أو أنَّ بعـض الحواشـي كانـت تبيّـن أنَّـه (ابن عثمـان) حين يرد عنـوان (مُعلّىٰ أبو عثمـان)، أو تبيّن أنَّـه (أبـو عثمـان) حيـن يـرد عنـوان (مُعلّـىٰ بـن عثمـان)، فدخلـت في أصل السـند واختلطـت، فالتصحيـف بسـبب الإضافـة الخاطئـة.

المثال الثالث:

جـاء في النسـخة المطبوعـة مـن الـكافي أنَّ الكلينـيّ روىٰ عن «عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّـدٍ، عَـنْ عَبْـدِ الله بْـنِ عَلِـيٍّ، عَـنْ إِبْرَاهِيـمَ بْـنِ إِسْـحَاقَ، عَنْ عَبْـدِ الله بْنِ حَمَّـادٍ، عَـنْ بُرَيْـدِ بْـنِ مُعَاوِيَـةَ، عَـنْ أَحَدِهِمَـا عليهما السلام فِـي قَـوْلِ الله عَـزَّ وجَـلَّ: (ومـا يَعْلَـمُ تَأْوِيلَـه إِلَّا الله والرَّاسِـخُونَ فِـي الْعِلْـمِ)...»[1].

الخطوة الأولىٰ: الاستشعار

يلاحظ أنَّ السـند يُنذر بالتصحيـف، فالمعروف أنَّ شـيخ الكلينيّ (عليّ بـن محمّـد) يروي مباشـرة عـن إبراهيم بن إسـحاق في باقي الأسـناد، فمن هـو هـذا المسـمَّىٰ (عبـد الله بن علـيّ) بينهما؟ فهذا التسلسـل غريب شـاذّ، واسـم (عبـد الله بن علـيّ) في هذا الموضـع غير معلوم.

ثـمّ (عبـد الله بـن حمّـاد) ممـن تـروي عنـه السـابعة، ويـروي عـن كبار

(١) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٢١٣، ح٢.

السادسة، فكيف تسنّىٰ أن يروي عن بُريد بن معاوية - وهو من الرابعة - من دون واسطة؟

وعليه، فالسند ينذر بإشعارين بالتصحيف: الغرابة، والارتباك الطبقي. فهنا يجب البحث عن التصحيف.

الخطوة الثانية: مراجعة النسخ الخطيّة

بعد استشعار التصحيف نراجع النسخ المخطوطة من الكافي، ولكن ما يتوفّر لنا من نسخ كلُّها تتّفق علىٰ هذا السند، ممّا يعني أنَّ التصحيف قديم في النسخ الأولىٰ من الكافي التي نسخت عنها النسخ التي وصلتنا، بل لعلَّ التصحيف الثاني أقدم حتّىٰ من الكافي.

الخطوة الثالثة: مراجعة ما نقله جُمّاع الحديث

وعند مراجعة ما نقله جُمّاع الحديث من المتأخرين، وشُرَّاح كتب الحديث من نسخهم آنذاك، فإنَّها لا تُغني في المقام، حيث نقل المتأخرون هذا السند بمثل ما موجود في الكافي، بل والبصائر، كما يظهر من الخطوة اللاحقة، بلا أيِّ اختلاف.

الخطوة الرابعة: مراجعة الكتب الحديثيّة

نجد أنَّ الصفّار شيخ الكلينيّ أورد هذه الرواية في كتابه بصائر الدرجات، عن شيخه «إبراهيم بن إسحاق، عن عبد الله بن حمّاد، عن بُريد بن معاوية العجليّ، عن أحدهما عليهما السلام...»[1].

فالارتباك الطبقيّ بين عبد الله بن حمّاد وبُريد بن معاوية قديم، وأقدم من الكافي؛ إذ كما تلاحظ فإنّه موجود في البصائر، وأمّا الشذوذ في وجود (عبد الله بن عليّ) فنشأ من الكافي.

(١) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٢٠٤، ح٨.

الخطوة الخامسة: التعيين

أمّا (عليّ بن محمّد) في بداية سند الكلينيّ فهو بدوًا مشترك بين عليّ بن محمّد ماجيلويه - سِبط البرقيّ -، وعليّ بن محمّد علّان خال الكلينيّ، فقرينة التلمذة تشير إليهما معًا، نعم، سيأتي بعد قليل أنّ قرينة السلسلة تشير إلىٰ كونه عليّ بن محمّد بن عبد الله بندار، سِبط البرقيّ وابن محمّد ماجيلويه.

أمّا (عبد الله بن عليّ)، فلا قرينة تلمذة أو مشيخة دالّة عليه، فضلًا عن بقيّة القرائن.

وأمّا (إبراهيم بن إسحاق) فبقرينة المشيخة يُعلم أنّه إبراهيم بن إسحاق الأحمريّ، النهاونديّ، فهو مَن يروي عن عبد الله بن حمّاد، وفي عين الوقت يتعيّن أنّ عبد الله بن حمّاد هو الأنصاريّ، الغفّاريّ بقرينة التلمذة، فهو من يروي عنه إبراهيم بن إسحاق الأحمريّ، فالأوّل كاشف للثاني بقرينة التلمذة، والثاني كاشف للأول بقرينة المشيخة، أو قل - كما بحثناه في قرائن التعيين -: إنّهما يتعيّنان معًا بقرينة التتالي.

وأمّا (بُريد) الذي يروي عن أحدهما، فهو بقرينة لفظ أحدهما - الذي ينصرف إلىٰ ترديد الراوي بين الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام - بُريد بن معاوية العجليّ، ويمكن أن نزيد أنّه متعيّن بقرينة الطبقة، وقرينة الشهرة، وقرينة المتن المتكرّر، كما يظهر من البصائر بوصفه بالعجليّ.

وهنا بعد إجراء قرائن التعيين علىٰ السند نلاحظ أنّ (عبد الله بن عليّ) في السند لا تشير إليه أيُّ قرينة، فليس من تلاميذ إبراهيم بن إسحاق الأحمر مَن هو بهذا الاسم، وليس من شيوخ عليّ بن محمّد شيخ الكلينيّ مَن هو بهذا الاسم، بل قرينة السلسلة تشير إلىٰ زيادته؛ فإنّ عليّ بن محمّد شيخ الكلينيّ يروي عن إبراهيم بن إسحاق مباشرة، فالسلسلة الرباعيّة

- في رواية الكلينيّ، عن عليّ بن محمّد، عن إبراهيم بن إسحاق، عن عبد الله بن حمّاد - تعيّن الثلاثة؛ إذ يروي الكلينيّ عن (عليّ بن محمّد بن عبد الله، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر، عن عبد الله بن حمّاد)، وأحيانًا عن شيخيه (محمّد بن الحسن - وهو الصفّار الذي روىٰ عين هذه الرواية -، وعليّ بن محمّد بن بندار - وهو ابن ماجيلويه سِبط البرقيّ -، عن إبراهيم بن إسحاق، عن عبد الله بن حمّاد الأنصاريّ).

فقرينة السلسلة تعيّن أنَّ (عليّ بن محمّد) هو عليّ بن محمّد بن عبد الله بندار، وهو ابن ماجيلويه، وينبغي أن يرد بعده شيخه (إبراهيم بن إسحاق الأحمر النهاونديّ)، وهو يروي عن شيخه (عبد الله بن حمّاد الأنصاريّ الغفاريّ)، لكن من أين جاء (عبد الله بن عليّ)؟

أمّا (عبد الله) فيمكن القول بتصحيف (عن) بـ(بن)، وأنَّ الصواب في بداية السند: (عن عليّ بن محمّد بن عبد الله) وليس (عن عبد الله)؛ باعتبار أنَّ الكلينيّ حين يروي عن شيخه (عليّ بن محمّد بن بندار) يذكر اسم جده عبد الله المُلّقب بندار، وأنّ تصحيف (بن) بـ(عن) كثير الوُرُود خاصّة في الأسماء الثلاثية.

وتبقىٰ غرابة وجود (عليّ) في هذا الموضع، فإنَّ اسم سبط البرقيّ وابن ماجيلويه وشيخ الكلينيّ هو (عليّ بن محمّد بن عبد الله بن عمران)، وليس (عليّ بن محمّد بن عبد الله بن عليّ)، وتصحيف (عمران) بـ(عليّ) مع أنَّه ممكن - فلو كتب الناسخ (عمرن) وكان هناك تلف في النسخة أو سوء خطّ فيمكن أن يصحف إلىٰ (عليّ) -، ولكنَّه ليس بتلك السهولة، ولعلَّ تصحيف (القمّيّ) إلىٰ (عليّ) أسهل منه، ومن المعلوم أنَّ عليّ بن محمّد بن عبد الله القميّ هو ابن بندار نفسه.

وهنا يترجح أنَّ التصحيف جرىٰ في هذا الاسم مركّبًا، فجاء في نسخة أصل الكلينيّ أنَّها عن شيخه سِبط البرقيّ (عليّ بن محمّد بن عبد الله القمّيّ)، وصحّفت بعده إلىٰ (عليّ بن محمّد، عن عبد الله بن عليّ)، بتصحيف تشابه الرسم في الموضعين.

وأمّا التصحيف القديم الذي هو قبل الكافي حتّىٰ، وهو ما دلّت عليه الصعوبة الطبقيّة، في رواية عبد الله بن حمّاد، عن بُريد بن معاوية العجليّ، فقد فصّلتُ الكلام فيه في (الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي)، وقلت حوله وحول طبقته بعد بيان مشايخه وتلامذته: «ومن تعدّد هذه الطبقات لا يمكن أن نعتبره مُعمَّرًا ممن أدرك الرابعة وأدركته السابعة، فكيف يروي عن كبار السادسة؟ ولا بدَّ أنّ هناك خللًا كبيرًا في أسناد الرجل، خاصّة أنَّه يرد في سلاسل الضعفاء وغير المأمونين في النقل، كالأحمريّ، وابن الأشعث المجهول الذي يرد من طريق ابن شمّون الضعيف الآخر، وإذا كان من احتمال مقبول فهو من كبار السادسة، وأسناده عن الرابعة مدلّسة، أو بتعبير آخر: لا يوثق بكونها من غير واسطة، وهنا أيضًا يروي عن بُريد بن معاوية العجلّي فلا يؤمن بترابط السند»[1].

والصحيح وقوع التصحيف بسقوط الواسطة سهوًا، أو وقوع التحريف بتدليس السند من قبل الضعفاء.

المثال الرابع:

جاء في الكافي أنَّ الكلينيّ روىٰ عن «عَلِيّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَمَّنْ ذَكَرَه، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ السَّكَنِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: (**اعْرِفُوا الله**

(١) الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي، غيث شبّر: ج٥، ح٥٥٩، ص٣٩.

بِالله، والرَّسُولَ بِالرِّسَالَةِ...)»[١].

الخطوة الأولىٰ: الاستشعار

يلاحظ في هذا السند أمرٌ غير معتاد، فترىٰ شيخ الكلينيّ عليّ بن محمّد يروي عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ بواسطة مجهولة؛ خلافًا للمعتاد من السلاسل، فهنا نشكّ بوجود واسطة زائدة.

ويلاحظ أيضًا أنَّ أحمد بن محمّد بن عيسىٰ الذي هو من السابعة يروي عن محمّد بن حُمران وهو من الخامسة! فنشكّ بسقوط الواسطة بينهما.

فالارتباك الطبقيّ ولمرّتين في السند يُشعر بوجود تصحيف، بل اثنين.

الخطوة الثانية: مراجعة النسخ

ومراجعة نسخ الكافي الواصلة إلينا كلّها متّفقة علىٰ هذا السند كما يبدو، فمراجعتها لم يغنِ في مقامنا هذا.

الخطوة الثالثة: مراجعة ما نقله المتأخرون

نجد أنَّ الفيض نقل ما يوافق المطبوع فذكر أنَّ السند هو عن (عليّ بن محمّد، عمّن ذكره، عن ابن عيسىٰ، عن محمّد بن حُمران، عن الفضل بن سكن)[٢]، وكذا في شرح المازندرانيّ[٣]، ولم نجد أيضًا اختلافًا عن المطبوع.

الخطوة الرابعة: مراجعة الكتب الحديثيّة

يلاحظ أنَّ الصدوق روىٰ هذا الحديث في كتاب التوحيد عن «أبيه رحمه الله، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمّد بن

(١) الكافي، الكلينيّ: ج١، ص٨٥، ح١.

(٢) الوافي، الفيض الكاشانيّ: ج١، ص٣٣٧، ح٢٦٣.

(٣) شرح أصول الكافي، الملا محمد صالح المازندرانيّ: ج٣، ص٨٠، ح١.

عيسىٰ، عن محمّد بن أبي عمير، عن محمّد بن حُمران، عن الفضل بن السَّكن...»[1]، وقد جاء في نسخ مخطوطة أخرىٰ للتوحيد بدلاً من (محمّد بن حُمران) (محمّد بن عمران)، وكذا رواه والد الصدوق عن شيخه سعد بنفس السند في الإمامة والتبصرة[2].

وهذا السند لا يعاني التسلسل الطبقيّ المرتبك المارّ في الكافي، فتلاحظ أنَّ سعدًا - وهو من الثامنة - يروي مباشرة عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، وهو يروي عن محمّد بن أبي عمير، عن محمّد بن حُمران (عمران).

الخطوة الخامسة: التعيين

(عليّ بن محمّد) في بداية سند الكلينيّ تشير قرينة التلمّذ بالاشتراك بين (عليّ بن محمّد بن بندار) سِبط البرقيّ، و(عليّ بن محمّد بن علّان) خال الكلينيّ.

و(أحمد بن محمّد بن عيسىٰ) معروف متعيّن من الاسم فهو الأشعريّ، شيخ قم، ويدلّ عليه قرينة التكرّر في كتاب التوحيد، ورواية سعد عنه هناك، بل وروايته عن محمّد بن أبي عمير.

لكنَّ مجيء واسطة بينه وبين عليّ بن محمّد في سند الكلينيّ ليكون من السادسة، وروايته عن محمّد بن حُمران؛ ليؤكّد كونه من السادسة محلّ إشكال، بل منع، ولأنَّه لا شك في تعيّن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ في كونه الأشعريّ، وهو بلا إشكال من السابعة، فالمعدِّل للسند أن تكون الواسطة بينه وبين محمّد بن حمران، وأن تنتفي بينه وبين عليّ بن محمد، وبهذا يظهر أنَّ هذا السند مصحّفٌ تصحيف

(١) التوحيد، الصدوق: ص٢٨٥، ح٣.

(٢) الإمامة والتبصرة، علي ابن بابويه القميّ: ص١٣٧، ح١٥٥.

إقلاب، وهو النوع التاسع من التصحيف، والمناسب أن يكون (عليّ بن محمّد، عن أحمد بن محمّد، عمن ذكره، عن محمّد بن حمران)، فتستقيم الطبقات، ويكون موافقًا لسند الصدوق ووالده.

ومنه يعلم أنّ (عمّن ذكره) في سند الكلينيّ هو محمّد بن أبي عمير؛ بقرينة التكرّر المتنيّ في التوحيد.

فيكون ملخَّص التعيين والتصحيف كالتالي:

(عليّ بن محمد) هو عليّ بن محمّد بن بندار، سِبط البرقيّ؛ بدلالة المشيخة في روايته عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ.

وأنَّ (أحمد بن محمّد بن عيسىٰ) هو الأشعريّ بدون جهد، وبدون الاستعانة بالقرائن العديدة الدالّة عليه.

وأنَّ (من ذكره) مصحّف بالإقلاب فانتقل قبل أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، واللازم كونه بعده، ويظهر أنَّه محمّد بن أبي عمير بقرينة التكرّر المتنيّ من قرائن التعيين.

و(محمد بن حُمران ومحمد بن عمران)، فالطبقة والشهرة وقرينة التلمّذ لرواية محمّد بن أبي عمير تشير إلىٰ أنَّه ابن حمران، وليس عمران، نعم قد يقال: إنَّ هناك اثنين ممن يُدعىٰ محمّد بن حُمران: الأوّل نهديّ، والثاني شيبانيّ، لكنَّ الظاهر أنَّه ليس عندنا إلَّا النهديّ الذي تحدّثنا عنه في الألف[1].

وأمّا (الفضل بن سكَن) فهو اسم غريب لم يرد إلّا في هذا السند، وهذه أيضـًا علامة وإشعار بالتصحيف، وهنا أسماء قريبة منه مثل فضيل بن سُكَّرة، ولكن لا قرينة مساعدة، بل تمنع من ذلك الاحتمال

---

(١) الألف رجل، غيث شبّر: ص٤٥٤، رقم الترجمة٧٦١.

قرينة الطبقة، نعم هناك راوٍ عاميّ بهذا الاسم، ولا يبعد أن يكون هو كما بيّناه في الوافي[١].

المثال الخامس:

جاء في الكافي عن «مُحَمَّد بْنِ يَحْيَىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سُوَيْدٍ الْقَلَّاءِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ بُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُه عَنْ رَجُلٍ اسْتَوْدَعَنِي مَالاً فَهَلَكَ...»[٢].

الخطوة الأولىٰ: الاستشعار

إذا لاحظت سند الكافي فلن تجد مشكلة طبقيّة ذات أهمّيّة، ولن تجد مشكلة اسم غريب في المقام، ولكن نجد أنَّ الشيخ روىٰ عين الرواية في التهذيب عن «محمّد بن أحمد بن يحيىٰ، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن النعمان، عن سُويد القلّا، عن أيُّوب، عن حريز، عن بُريد العجليّ، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن رجلٍ استودعني مالاً فهلك»[٣].

وأيضـًا في موضع آخر من التهذيب عن «أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عليّ بن يعقوب الهاشميّ، عن مروان بن مسلم، عن حريز، عن بُريد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: إنَّ رجلًا استودعني مالاً فهلك»[٤].

وهنا يدقّ إنذار الاستشعار بوجود التصحيف؛ لوجود الاختلاف في نقل سند الرواية في المصادر المختلفة، ممّا يوجب التدقيق.

---

(١) الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي، الكلينيّ: ج٣، ح٢٢٦، ح٥٨-٦١.

(٢) الكافي، الكلينيّ: ج٤، ص٣٠٦، ح٦.

(٣) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٥، ص٤١٦، ح١٤٤٨.

(٤) تهذيب الأحكام، الطوسيّ: ج٥، ص٤٦٠، ح١٥٩٨.

الخطوة الثانية: مراجعة النسخ الخطيّة

ومراجعة نسخ الكافي المتوفّرة لدينا لا تقدّم خلافًا عن المطبوع، فكلّها متّفقة في هذا السند.

الخطوة الثالثة والرابعة: مراجعة ما نُقل عن الكافي وما وجِد في الكتب

قال الصدوق في من لا يحضره الفقيه: «روىٰ سُويد القلّاء، عن أيُّوب بن حرّ، عن بُريد العجليّ، عن أبي عبد الله ﷺ، قال: سألته عن رجل استودعني مالًا فهلك»[1].

وتلاحظ أنَّه لا يتّفق في التعيين مع الكافي، بل ويحدّد ويعيّن أيُّوب من أنَّه أيُّوب بن حرّ، نعم المتعارف أن يكتب بالألف واللام، ولكنَّه مقبول أيضًا.

قال صاحب المنتقىٰ: «إلّا أنَّ في النسخ التي تحضرني للتهذيب تصحيفًا في البقية هذه صورته: (عن أيُّوب، عن حريز، عن بُريد العجليّ)، وكأن سبب التصحيف تنكير لفظ (حرّ)؛ فإنَّ المعروف فيه التعريف»[2].

وأورد الفيض الأسناد كما وصلتنا، وكذا الحرُّ العامليّ في الوسائل، فقال: «محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيىٰ، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن النعمان، عن سُويد القلّاء، عن أيُّوب، عن بُريد العجليّ، عن أبي عبد الله ﷺ، قال: سألته عن رجل استودعني مالاً وهلك»[3]. ثمَّ ذكر قدست نفسه: «ورواه الشيخ بإسناده عن محمّد بن أحمد بن يحيىٰ، عن محمّد بن الحسين مثله، إلّا أنَّ فيه عن أيُّوب، عن

(١) من لا يحضره الفقيه، الصدوق: ج٢، ص٤٤٥، ح٢٩٣٠.

(٢) منتقىٰ الجمان، حسن بن زين الدين العامليّ: ج٣، ص٧٦.

(٣) وسائل الشيعة، الحر العامليّ: ج١١، ص١٨٣، ح١٤٥٧٩.

حريز، عن بُريد»[١].

ورواه أيضا بإسناده عن «أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عليّ بن يعقوب الهاشميّ، عن مروان بن مسلم، عن حريز، عن بُريد مثله... ورواه الصدوق بإسناده عن سُويد القلّاء، عن أيُّوب بن حرّ، عن بُريد مثله»[٢].

الخطوة الخامسة: التعيين

اختلاف النسخ والكتب في الطبقة السادسة وتلاميذهم لا يعبّر إلّا عن تعدّد الطرق، فالكلام يبدأ من الخامسة إلىٰ (بُريد) الذي لا كلام لنا أيضـاً فيه، فمحلّ الاضطراب المحتمل إنّما هو في أسناد الشّيخ التي يروي فيها سُويد القلّاء عن حريز عن بُريد.

والمحصّلة: أنَّ ما عند الكلينيّ والصدوق يتّفقان في أنَّ سويد روىٰ عن أيُّوب بن الحرّ، عن بُريد، بينما ما عند الشيخ يشير إلىٰ من روىٰ عن بُريد هو حريز، وأنَّ مَن روىٰ عن حريز اثنان: أيُّوب، ومروان بن مسلم، وروىٰ عن أيُّوب سُويد، وعن مروان عليّ بن يعقوب الهاشميّ.

وملخّص الإشكال هو: تطرّق الشك إلىٰ سقوط حريز من سند الكلينيّ والصدوق، بدلالة سنديّ الشّيخ، وأنَّ ما جاء في سنديّ الكلينيّ والصدوق من رواية (أيُّوب بن حرّ) إنمّا هي تصحيف عن (أيُّوب عن حريز)، ويساعد علىٰ هذا أنَّ مروان بن مسلم رواها أيضـاً عن حريز، كما يظهر من طريق ابن فضّال في التهذيب.

وأنَّ التصحيف هو تصحيف تشابه الرسم لمقطع (عن حريز) وصار

---

(١) وسائل الشيعة، الحر العامليّ: ج١١، ص١٨٣.

(٢) وسائل الشيعة، الحرّ العامليّ: ج١١، ص١٨٣.

(بن حر)، ويرشد إليه أيضًا أنَّ المتعارف في أيُّوب أن يذكر بأنَّه (أيُّوب بن الحرّ) وليس (أيُّوب بن حر).

فعلىٰ هذا تشير قرينة المتن المتكرّر علىٰ أنَّ (أيُّوب بن حر) تصحيف من (أيُّوب عن حريز)، ويساند ذلك بشكل ما قرينة المشيخة؛ فإنَّنا لم نجد في سند رواية أيُّوب بن الحرّ عن بُريد بن معاوية، بينما نجد ذلك مكرّرًا في حريز.

ولكن إذا ترجّح سند الشيخ الطوسيّ، وأنَّ الصواب في سند الكلينيّ والصدوق سقوط الواسطة وهي حريز، فهو أيضًا يعاني من عدم ظفرنا بقرينة التتالي بين أيُّوب بن الحرّ وحريز، فقرينة التتالي من المفترض أن تؤكّد هذا التصحيف، ولكنَّها مفقودة في المقام.

إلّا أنَّنا لو فرضنا أنَّ هناك تصحيفًا آخر في المقام وهو أنَّ السند في نهايته هو: (عن أبي أيُّوب، عن حريز، عن بُريد)، فيستقيم الحال بقرائن التتالي فيما بين الثلاثة، ويثبت حريز بقرينة التوسّط بالتعويض.

بل ويؤكّد ذلك قرينة السلسلة، حيث يروي (عليّ بن النعمان، عن سُويد القلّاء، عن أبي أيُّوب) في موارد أخرىٰ.

فعندها يكون السند الأصل أنَّ سُويد القلّاء روىٰ عن (أبي أيُّوب الخزّاز، عن حريز، عن بُريد)، وأنَّ مروان بن مسلم روىٰ عن (حريز، عن بُريد)، ويثبت التصحيف في كلّ الأسناد التي وردت في الكافي والفقيه والتهذيب.

المثال السادس:

جاء في الكافي المطبوع: «أَحْمَدُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله الْبَرْقِيِّ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ

أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: (مَا مَاتَ عَالِمٌ حَتَّىٰ يُعْلِمَه الله عَزَّ وجَلَّ إِلَىٰ مَنْ يُوصِي)»[١].

الخطوة الأولىٰ: الإشعار

مع أنَّنا عددنا فضالة بن أيُّوب من صغار الخامسة، إلّا أنّنا نبَّهنا علىٰ عدم الوثوق بملاقاته لسليمان بن خالد الأقطع[٢]؛ فلذا يعاني هذا السند من ارتباك طبقيّ، وهي إشارة وإشعار بالتصحيف.

الخطوة الثانية والثالثة: مراجعة النسخ والكتب الناقلة

ولا نلاحظ أنَّ لهذه الخطوة في هذه الرواية فائدة ترجىٰ، فلا اختلاف في البين.

الخطوة الرابعة: مراجعة كتب الحديث الأخرىٰ

ويلاحظ أنَّ الصفّار رواها بسندين عن سليمان بن خالد:

الأوّل: «عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيُّوب، عن عمرو بن أبان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: **(ما مات منّا عالم حتّىٰ يعلمه الله إلىٰ من يُوصي)**»[٣].

الثاني: «عن محمّد بن عبد الجبّار، عن أبي عبد الله البرقيّ، عن فضالة بن أيُّوب، عن عمرو بن أبان، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: **(ما مات منّا عالم حتّىٰ يعلمه الله إلىٰ من يُوصي)**»[٤].

وهنا في سند الصفّار نجد أنَّ الواسطة المفقودة في سند الكلينيّ

---

(١) الكافي، الكليني: ج١، ص٢٧٧، ح٧.

(٢) الألف رجل، غيث شبّر: ص٤٠٢، رقم الترجمة٦٦٦.

(٣) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٤٧٣، ح٢.

(٤) بصائر الدرجات، الصفّار: ج١، ص٤٧٣، ح٣.

حاضرة؛ لتمنع الارتباك الطبقيّ، والتي نبَّهتنا وأشعرتنا بالتصحيف.

الخطوة الخامسة: التعيين

و(أحمد) هو أبو عليّ أحمد بن إدريس، الأشعريّ، القمّيّ، الذي توفي بالقرعاء سنة (٣٠٦هـ)، بقرينة توسّط السلسلة المتكرّرة بشكل كبير، والتي تشمل في طيّاتها قرائن التلمّذ، والمشيخة، والتوسّط، والتتالي من جهة تلميذه وشيخه.

و(محمّد بن عبد الجبّار) هو ابن أبي الصُّهبَان القمّيّ، الثقة، بقرينة السلسلة السابقة المتكرّر كثيرًا جدًا، وبقرينة التتالي من جهة تلميذه، وبقرينة التلمّذ، والفرق بين قرينة التتالي من جهة التلميذ وقرينة التلمّذ هو أنَّ الأولىٰ تشتمل علىٰ جهتي كشف، فيكشف هو عن تلميذه ويكشف تلميذه عنه، بيّنما في قرينة التلمّذ يقتصر الكشف من جهة التلميذ فحسب، من غير أن نكون ناظرين إلىٰ أنَّه ينكشف من جهة الشّيخ.

و(أبو عبد الله البرقيّ) معروف، وهو محمّد بن خالد البرقيّ، والد صاحب المحاسن، وتدلُّ عليه قرينة توسّط السلسلة، حيث تكرّر في البصائر رواية (محمّد بن عبد الجبّار، عنه، عن فضالة)، كما في هذا السند، فضلًا عن القرائن الأخرىٰ الأقلُّ كشفًا.

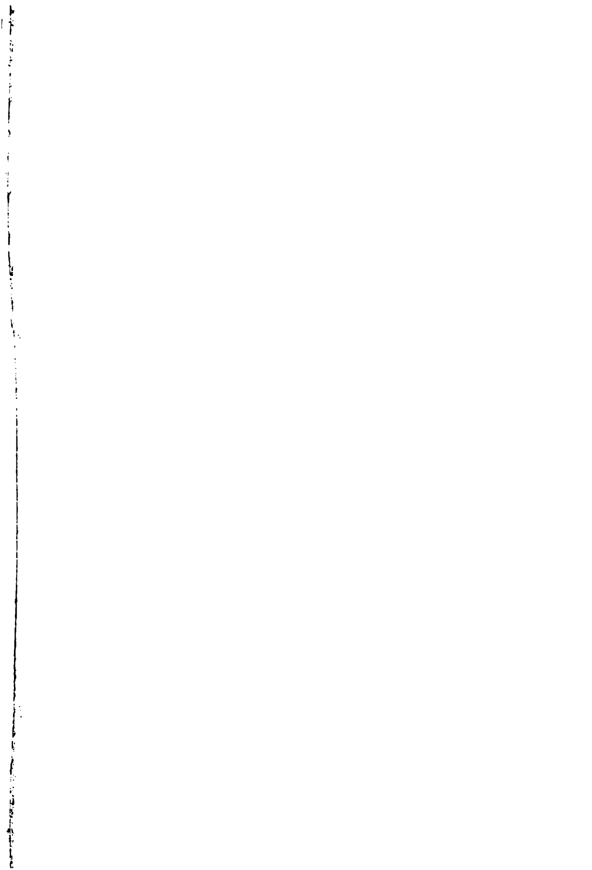
و(فضالة بن أيُّوب) هو أيضًا متعيّن؛ لوحدة اسمه وطبقته والسلسلة السابقة (محمّد بن عبد الجبّار، عن البرقيّ، عنه).

وتبيّن أنَّ هناك واسطة ساقطة، وقد كشف عنها سند البصائر، حيث جاء فيه (عَمرو بن أبان)، ولكنَّ الراوي المعروف في المقام (عُمر بن أبان)، وتصحيف (عَمرو) بـ(عمر) من التصحيفات الرائجة، وقد

ذكرناه في أهمّ تصحيفات تشابه الرسم، ويدلُّ عليه قرينة التلمّذ، حيث يروي فضالة مكرّرًا عن عمر بن أبان، وسليمان بن خالد هو الأقطع بدلالة الطبقة.

إلىٰ هنا ينتهي ما دونته في شأن التصحيف

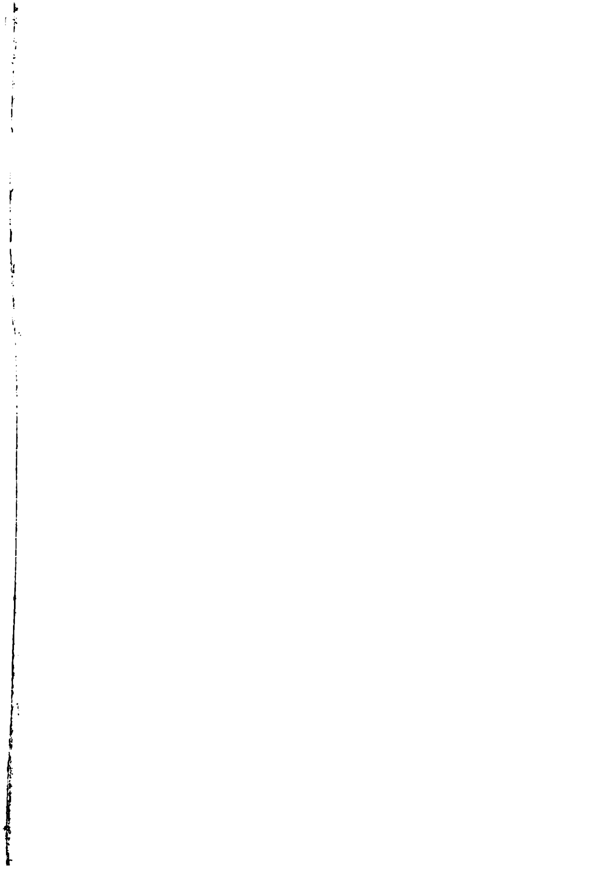
بين النجف و بيروت
ليلة السادس عشر من ربيع الأوّل
سنة١٤٤٣هـ



المهمّة الرابعة

الطبقات

- الفصل الأوّل: التعريف والثمرة من الطبقات
- الفصل الثاني: عمليّة الاستدلال علىٰ الطبقة



الفَصْلُ الأَوَّلُ

التعريف والثمرة من الطبقات

سبق وأن تكلَّمنا عن الطبقات في مقدّمتي (معجم طبقات المكثرين) و(الألف رجل)، وقد يكون من المفيد للباحث مراجعة ما قيل هناك، وسنورد هنا ما يرتبط بالطبقات من جهة تطبيقيّة مع مقدّمة توضيحيّة في التَّعريف والثَّمرة.

تعريف الطبقات

تُطلق الطبقة ويُراد منها: الجيل من الرواة. وبعبارة أدقّ هي: عبارة عن تحديد فترة الراوي الزمنيّة من حيث هو راوٍ، سواء كان طالبًا للحديث أو شيخًا للرواية.

ومنه يعرف أنَّ الطبقة وفق هذا هي فترة الراويّ الزمنيّة من حيث هو راوٍ، والتقييد بحيثيّة كونه راويًا؛ لأنَّ المهمّ لنا أولاً وبالذات معرفة زمن تلقّيه الرواية عن مشايخه، وتلقّي تلامذته الرواية عنه، وهذا ما يمثّل عمليّة تنقّل الرواية بين راوٍ و آخر وفق الظرف الزمنيّ؛ لذا من الممكن أن نُعرِّف الطبقة بأنَّها: الظرف الزمنيّ لتنقّل الرواية من راوٍ إلىٰ آخر.

ويُخرج هذا التعريف رواية القرين عن قرينه، أو الكبير عن الصغير،

فيتَحَكَّم بهذا النوع من التّحديث الظرف المكانيّ وليس الزمانيّ، فمثلًا: في رواية (عبد الله بن مُسكان، عن عَمرو بن البراء) تجد أنَّ الرجلين يعيشان في ظرف زمانيّ واحد، فهم من جيل واحد، ولم تنتقل الرواية من ظرف زمانيّ إلىٰ آخر، بل حلقات السند هذه تخلّقت بسبب تعدّد الظرف المكانيّ للرجلين، فيتواجد عمرو البارقيّ مع أبي عبد الله عليه السلام في مكان واحد وسأله، ونقل ذلك إلىٰ عبد الله بن مُسكان في مكان آخر، أما الظرف الزمانيّ عند تحديث الصادق عليه السلام لعَمرو فهو يحوي عبد الله بن مسكان وعَمرًا معًا.

ثمار معرفة الطبقات

المعروف أنَّ الفائدة الرئيسة لمعرفة الطبقات هي التأكّد من ترابط حلقات السند، إلَّا أنّها أيضًا من أهمّ المعطيات التي تساعد في عمليّتيّ كشف التصحيف، والتعيين، فتتلخّص ثمرة معرفة الطبقات علىٰ هذا في معرفة ترابط السند، وكشف التصحيف فيه، وتعيين رجالاته، وهذه من أهمّ عوامل تحصيل الوثوق بالرواية وعدمه، وبحسب التجربة، فإنَّ العلم بالطبقات قد يصحّح الكثير ممّا يُحكم بجهالته، وقد ذكرنا في باب التعيين الذي يُعدّ الأساس الأوّل لتحقّيق السند وتصويبه أنَّ أول قرائن التعيين هي الطبقة، وأمّا كشف التصحيف فذكرنا في بابه أنّ من إشعارات وجود التصحيف هو الاضطراب الطبقيّ، وذكرنا أيضًا في المهارات المطلوبة للعامل في كشف تصحيف الأسناد حفظ التسلسلات، والتي يعتمد بشكل كبير علىٰ معرفة الطبقات.

لذلك لا غنىٰ عن العلم بالطبقات في عمليّة تحقيق صدور الروايات من جهاتها المقدّسة، وبهذا فلا سبيل إلىٰ استنباط الحكم الشرعيّ من أدلته الشرعيّة من دونها؛ إذ ترتكز حجّية معظم الأدلّة

الشرعيّة (الأحاديث) علىٰ تحقيق صدورها، وهذا يعتمد علىٰ العلم بالطبقات.

تقسيم الزمن

ذكرنا في تعريف الطبقة أنَّها ظرف زمانيّ تنتقل الرواية خلاله من راو بمثابة الشيخ إلىٰ راوٍ آخر بمثابة التلميذ، ومن المهمّ تحديد مقدار وسِعة هذا الظرف الزمنيّ، وتحديد موقعه ضمن خطّ التاريخ.

وسبق أن وضّحنا هذا الأمر في مقدّمة كتاب (معجم طبقات المكثرين)، و(الألف رجل)، والذي يهمّنا هنا أن نحدّد التقسيم الزمنيّ بالشكل النهائي، وخطّ التاريخ الذي يكون في نطاق عملنا يبدأ من وقت ظهور الحديث، وينتهي عند مصنَّفات الحديث ومجامعه الأخيرة.

ووقت البدء يمكن أن يعبّر عنه أوّل أيام التّحديث عن الرسول الأكرم صلىٰ الله عليه وآله، وهذا يغطّي لنا كلَّ ما نحتاجه من طبقات، لكنَّ أغلب الرواة يقعُون في فترة ظهور مدارس الحديث بعد المائة الأولىٰ من الهجرة؛ ولهذا فللباحث في الطبقات التركيز علىٰ الزمن المحصور بين (١٠٠هـ إلىٰ ٤٥٠هـ).

وقد بيّنا في مقدّمات كتبنا السابقة الطريقة المعتمدة في تقسيم الطبقات فلا نعيد، نعم سنورد جدول توزيع الطبقات، ومخططًا للطبقات مع ما صاحبها من إمام وصاحبها من حاكم.

زمن التلقّي والتّحديث

ذكر القدماء من المشتغلين في تحصيل الحديث بعض المناطات لأقل عمر في تلقّي الحديث، وتفاوتت آراؤهم من الخمس عشرة سنة إلىٰ خمس سنين حتّىٰ! باعتبار ما وردهم عن بعض الصحابة، وجعل أحمد

بن حنبل المناط في التلقّي للصبيّ وأخْذ الحديث التعقّلَ والفهمَ، لكن كلّ هذا لا يهمّنا البتّة في بحثنا، فهذا الواقع التنظيريّ قد لا يعكس الواقع العمليّ عند أصحابنا، فالمهمّ معرفة معدّل عمرهم؛ لأخذ الحديث من السلاسل الواصلة إلينا، وكذا معرفة عُمر التّحديث، والمشيخة من تلك السلاسل.

نعم، وصلنا في التّحديث ما حكاه عليّ بن فضّال، أنَّه قال: «كنت أقابله وسنّي ثمان عشرة سنة بكتبه، ولا أفهم إذ ذاك الروايات، ولا أستحلُّ أنْ أرويها عنه»[1].

نعم، يظهر أنَّ (الحسن بن محبوب) كان يتلقّىٰ الرواية في صباه بدلالة أنّ والده محبوب كان يعطيه درهمًا علىٰ حديث يحفظه عن شيخه عليّ بن رئاب، وقد لاقىٰ الحسن بن محبوب ما لاقىٰ في زمن شيخوخته حتّىٰ امتنع أحمد بن محمّد بن عيسىٰ الأشعريّ عنه فترة، واتُّهِمَ بالتدليس في الأسناد؛ لقربها أحيانًا.

وعلىٰ كل تقدير، فإنَّ تحديد سن العشرين في كون الراوي ما زال تلميذًا يأخذ الحديث ممّا لا شكّ فيه ولا ريب.

ومن متابعة معظم السلاسل المعهودة نلاحظ أنَّ أغلب رواتنا من أصحاب الأعمار المتعارفة، وهي في حدود السبعين - كما بيّناه في غير موضع من كتبنا السابقة - كانوا يأخذون الحديث في بداية الثلث الأوّل من أعمارهم، ويحدّثُون به في ثلثه الأخير.

وأغلب السلاسل - مثلًا - في الكافي هي التي يروي فيها محمّد بن يحيىٰ العطّار المتوفّىٰ (٣٠٠هـ)، أو زملاؤه عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب المتوفّىٰ (٢٦٢هـ)، أو زملائه عن محمّد بن أبي عمير

(١) رجال النجاشيّ، النجاشيّ: ص٢٥٧-٢٥٨، رقم الترجمة٦٧٦.

المتوفّىٰ (٢١٧هـ)، أو زملائه عن معاوية بن عمّار المتوفّىٰ (١٧٥هـ)، أو زملائه عن أبي بصير المتوفّىٰ (١٥٠هـ)، أو زملائه.

وبتتبّع زمن تلقّي الرواية - فإنَّ محمّد بن يحيىٰ العطّار أو زملاءه كأحمد بن إدريس المتوفّىٰ (٣٠٧هـ)، أو عليّ بن إبراهيم بن هاشم المتوفّىٰ (٣٠٧هـ)، أو سعد بن عبد الله المتوفّىٰ (٣٠١هـ) - تكون ولاداتهم بحسب المعروف حوالي (٢٣٠هـ)، وهذا يعني أنَّهم حين كان لهم من العمر عشرون عامًا، وأخذوا الحديث من محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب المتوفّىٰ (٢٦٢هـ)، أو الفضل بن شاذان المتوفّىٰ (٢٦٠هـ)، ونحوهم أنَّ هؤلاء المشايخ كانوا في العقد السادس من أعمارهم.

ثمّ إنَّ محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب وزملاءه ممن تقدّر ولادتهم في نحو (١٩٠هـ) لو أخذوا الحديث، وهم في العشرين من عمرهم، فسيكون في حدود سنة (٢١٠هـ)، وهم أخذوا عن مشايخ مثل: صفوان بن يحيىٰ المتوفّىٰ (٢١٠هـ)، ومحمّد بن سنان المتوفّىٰ (٢٢٠هـ)، والبزنطيّ المتوفّىٰ (٢٢١)، والحسن بن فضّال المتوفّىٰ (٢٢١هـ)، والحسن بن محبوب المتوفّىٰ (٢٢٤هـ)، فتلاحظ أيضًا أنَّ عمر مشايخهم حين تلقّوا منهم الروايات كان العقد السادس أيضًا.

ثمَّ إنَّ هؤلاء المذكورين أخيرًا إنّما تلقّوا عن معاوية بن عمّار الدهنيّ المتوفّىٰ (١٧٥هـ) وزملائه ممن توفّوا قرابة وفاته أو بعدها بعقد، وبما أنَّهم ممن توفّوا قرابة سنة (٢٢٠هـ) فولاداتهم ستكون قرابة سنة (١٥٠هـ)، وعند بلوغهم العشرين حين كانوا تلامذة سيكون ذلك قرابة سنة (١٧٠هـ)، أي: أنَّ مشايخهم كانوا في العقد السابع، أو السادس من أعمارهم، نعم عليّ بن يقطين (١٢٤-١٨١هـ) كان في العقد الخامس حين توفّي.

وكذا الحال في الطبقة التي شملت معاوية بن عمّار، ومعاوية بن وهب، وعليّ بن يقطين، وعليّ بن رئاب، وعبد الله بن مُسكان، وعبد الله بن سنان، وعلاء بن رزين القلّاء، وعلاء بن الفضيل بن يسار، وهشام بن سالم، وهشام بن الحكم، وجميل بن صالح، وجميل بن درّاج، ونوح بن درّاج، وصفوان بن مِهران، وحسّان بن مِهران، ومحمّد بن حُمران، وحديد بن حُكيم، ومُرازم بن حُكيم، وحريز بن عبد الله، ومحمّد بن أبي حمزة الثّمالي، والحسين بن أبي حمزة الثّمالي، ويعقوب بن شعيب الميثميّ، وشعيب بن يعقوب العقرقوفيّ، ونحوهم من الخامسة، ممن تقارب ولاداتهم رأس المائة الأولىٰ كانوا قد حدّثوا عن المشايخ المعروفين أمثال محمّد بن مسلم (٨٠-١٥٠هـ)، وزرارة بن أعين (٧٨-١٤٨هـ)، وبُريد بن معاوية المتوفّىٰ (١٤٨هـ)، والفضيل بن يسار المتوفّىٰ (١٤٦هـ)، وأبي بصير المتوفّىٰ (١٥٠هـ)، فتلاحظ أنّهم إن حدّثوا الخامسةَ في عشرينياتهم، فأعمارهم وقتها في العقد الخامس أو السادس.

ويؤكّد هذا المعنىٰ من أنَّ عمر المشيخة إنّما يكون بعد الخمسين - وهو الموافق للمعنىٰ اللغويّ لكلمة (شيخ) - أنَّ النجاشيّ ذكر أنَّ الصدوق سمع منه مشايخُ بغداد سنة (٣٥٥هـ)، ووصفه بأنّه حَدَثٌ وقتها، أي: حَدَثٌ علىٰ أنْ يحدّث المشايخ؛ لأنه كان وقتها في حداثة الشيخوخة، فكان له من العمر آنذاك في حدود (٥٢) عامًا تقريبًا، ومن الشواهد الأخرىٰ أنَّك لا تجد أحمد بن الحسين الغضائري - ابن كبير الطائفة الذي كان بيته مرتعًا لروّاد العلم، ومدرسة للحديث في بغداد وقتها، وكان حكمه أمضىٰ من السلطان، مع براعة أحمد الشديدة في الحديث وخبرته العالية، كما يظهر ممّا ينقله النجاشيّ عنه عند مقارنته بالسير الروائيّة - شيخًا لأحد الرواة في الرواية؛ وسبب ذلك أنّه اخترم،

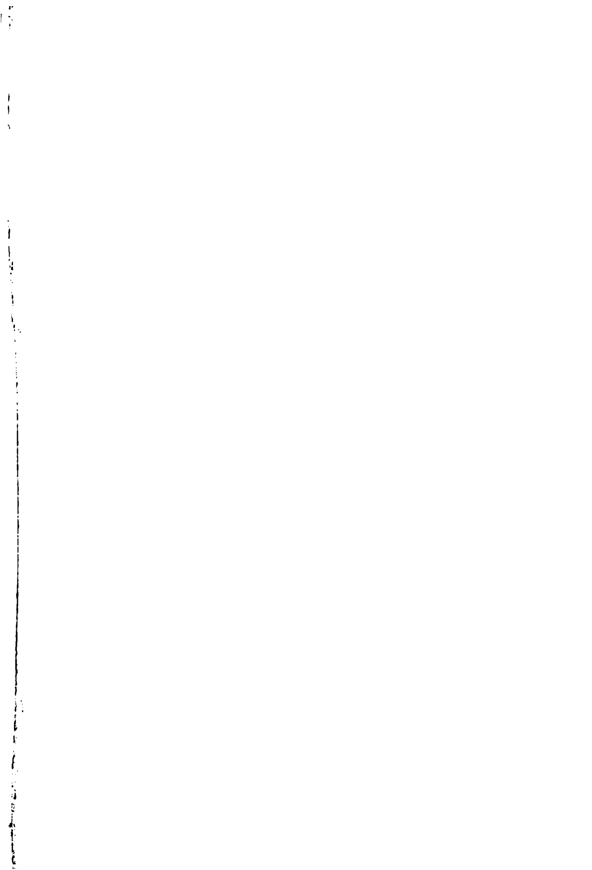
كما نقل الشيخ الطوسيّ[1]، أي: توفي قبل بلوغه الأربعين.

كان رواد الحديث وطلّابه، بل كلّ أصحاب الفنون إنّما يأخذون العلم عمَّن بلغوا الشيخوخة، وهي كما ذكر أهل اللغة من بعد الخمسين، فالشيخوخة في الرواية مأخوذة من الشيخوخة في العمر؛ لتساوقهما في ذلك العصر.

ومن حكايات نقد الشباب إذا تصدّوا للمشيخة قبل وقتها ما ذكره ياقوت الحمويّ من القصّة المشهورة حول تلمّذ ابن جنّي عند أبي عليّ الفارسيّ، فقال: «حدّثت: أنّه (أي: ابن جني) صحب أبا عليّ الفارسيّ أربعين سنة، (أي تلمّذ عليه)، وكان السبب في صحبته له أنّ أبا عليّ اجتاز بالموصل فمرَّ بالجامع، وأبو الفتح (أي: ابن جنّي) في حلقة يقرئ النحو وهو شاب، فسأله أبو عليّ عن مسألة في التصريف فقصر فيها، فقال له أبو عليّ: زببت وأنت حصرم. فسأل عنه فقيل له: هذا أبو عليّ الفارسي، فلزمه من يومئذ... »[2].

(١) الفهرست، الطوسيّ: ص٣٢.

(٢) معجم الأدباء، ياقوت الحمويّ: ج١٢، ص٩١.



الفَصْلُ الثَّانِي

عمليّة الاستدلال علىٰ الطبقة

تمرّ عمليّة الاستدلال علىٰ طبقة راوٍ من رجال الحديث بمرحلتين:

الأولىٰ: الاستقصاء في جمع المعلومات عنه بشكلٍ وافٍ.

الثانية: استنتاج طبقته من قرائن المعطيات المجموعة في المرحلة الأولىٰ؛ لذا سيكون هذا الفصل علىٰ قسمين:

القسم الأوّل: جمع المعلومات

وعمليّة جمع المعلومات ليست مهمّة رتيبة، سهلة المنال، بل هي كاشف لمقدار معرفة الباحث وجهده في آن واحد، فالباحث الخبير يعرف أين يبحث، وكيف يبحث، ومهارة كيفيّة البحث ناجمة عن معرفته بكتب التراث والتاريخ عمومًا، وعلىٰ كلِّ تقدير فهذه العمليّة تحتاج وقتًا وجهداً إضافة إلىٰ الخُبرة.

ويمكن أنْ نُفَصِّل خطوات تلك العمليّة بنقاط:

الأولىٰ: تقصّي عناوين الرجل

أوّل سؤال يواجه الباحث هو (عمَّن نبحث؟) وهنا تكمن الإجابة، فلكي تبحث عن رجل معيّن في داخل الكتب ينبغي أنْ تعرف كلّ عناوين الرجل، وأقصد بالعناوين ما يطلق عليه من اسمٍ وكنيةٍ ولقبٍ.

فمثلًا: إذا أردت البحث عن (عُبيد الله بن محمّد بن حفص) فاللازم تقصّي عناوينه، ووضعها نصب عينيك، فتبحث عن (العيشيّ)، الذي هو لقب لهذا الرَّجل يشتهر به، وتبحث عن (ابن عائشة البصريّ)، فهو أيضًا ممّا يشتهر إطلاقه عليه، ونفس تقصّي العناوين ليس أمرًا مُتيسَّرًا غالبًا، لكنّي أودعت في كتاب (الألف رجل) عناوين كلّ رجلٍ ممّا حصدّته، محاولًا التقصّي التامّ الذي أظُنّه حصل؛ وقد يطرأ السهوُ والغفلة علىٰ مَن هو من أمثالي، لكنَّ هذا الكتاب يصلح أنْ يكون قاعدة يستند إليها الباحث في تقصّي العناوين.

الثانية: متابعة أسناده

بعد استقصاء عناوين الراوي، يجب أنْ نتابع أسناده، ويُسجّل الباحث كلَّ سند ورد فيه مع مضمون الرواية التي حملها إلينا ذلك السند، فيجعل دفترًا لتلك الأعمال، فيكتب في وسط أعلىٰ الصفحة اسم العنوان المبحوث عنه، ثمَّ يسرد أسناد الروايات التي حوت اسمه، مع الإشارة إلىٰ المصدر والمضمون الإجماليّ، ثمَّ يقوم بعد ذلك بجمع مشايخه وتلامذته، وملاحظة ما وقع في تلك الأسناد من تصحيف أو سقط.

ومن هذا الاستقصاء والتتبّع يمكنك غالبًا تخمين طبقته بيسر، بملاحظة طبقات تلامذته ومشايخه، خاصّة إذا كان بعضهم من نقاط الارتكاز الطبقيّ التي تكلّمنَا عنها في مقدّمة كتاب (الألف رجل)، ومقدّمة (معجم طبقات المكثرين)، بل قد تتعرف من تلك الأسناد علىٰ بعض السنين المساعدة في تحديد فترة ذلك الراوي.

وعند الاحساس ببعض أعراض التصحيف في بعض الأسناد ينبغي البحث عن مُتون تلك المرويّات وملاحظتها، فإنَّها قد تكشف لك

عنوانًا مصحّفًا، وقد تكشف لك ترتيبًا طبقيًّا مصحّفًا بإضافة طبقة أو حذف طبقة نتيجة للتصحيف.

الثالثة: متابعة ما قيل عنه

ولا يقتصر ذلك على ما تجده في فهارس أصحابنا، مثل رجال النجاشيّ، وكتب الشيخ، أو الكشّيّ، أو البرقيّ، أو ابن الغضائريّ، بل يجب أنْ يَعمّ ذلك كلّ ما تستطيع إيجاده من كتب التراث والتاريخ عامّها وخاصّها، وهذا الأمر يوفّر كمًّا لا بأس به من عوامل تحديد الطبقة، بل قد تحلّ أُحجيَّة طبقة الراويّ جرّاء ذلك، وهذا الأمر يجري في موارد ليست قليلة.

الرابعة: قراءة مرويّاته

من المهمّ أيضًا قراءة ما رواه الرجل وما نقله، فإنَّك بملاحظة الأحداث التاريخيّة، أو الأشخاص الذين يتحدّث عنهم في الرواية تستطيع أن تحظى بتحديد الطبقة من المعلومات التي توفّرها تلك الروايات.

فمثلًا: نعلم أنَّ (سلمة بن محرز) كان حيًّا في حدود سنة (١٤٠هـ) من روايته، حيث قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّ رجلًا من العجليّة قال لي: كم عسى يبقى لكم هذا الشّيخ؟ إنّما هو سنة أو سنتين حتّى يهلك، ثمّ تصيرون ليس لكم أحد تنظرون إليه، فقال أبو عبد الله عليه السلام: **ألا قلت له: هذا موسى بن جعفر عليه السلام قد أدرك ما يدرك الرّجال...**»[١].

فإنَّ الإمام موسى بن جعفر ولد سنة (١٢٧هـ)، وبإضافة سن البلوغ الذي يتراوح بين (١٣ إلى ١٥) تعرف وقت هذه الرواية.

---

(١) عيون أخبار الرضا، الصدوق: ج١، ص٢٩، ح٢٠.

القسم الثاني: قرائن الطبقة

الأولىٰ: سنوات الولادة أو الوفاة:

وهذه قد ترد مصرحًا بها في كتب الفهارس والتراجم، ولكن ينبغي التأكّد أيضًا من عدم وقوع التصحيف فيها، ومقارنتها بما توفّره الأسناد من فترات زمنيّة لتحديد الرجل، واذا كانت موافقة للأسناد فحينها يُعتمد عليها بشكل مريح.

الثانية: سنوات التّحديث:

وهذه العادة جاءت متأخّرة ويزيد انتشارها بتأخّر الطبقة، ومنها يُستكشف بقاء الراوي إلىٰ سنة التّحديث.

فمثلًا: ليس بأيدينا ما يميّز سنة وفاة (عليّ بن إبراهيم بن هاشم)، صاحب التفسير، إلّا أنَّ طبقته هي الثامنة، وهم ممن توفّوا قرابة سنة (٣٠٠هـ)، لكنَّنا نجد في أحد الأسناد أنَّه حدّث سنة (٣٠٧هـ)، فحينها نقول: إنَّه بقي حيًّا إلىٰ هذه السنة، ولعلَّه مات فيها.

الثالثة: قرائن الزمن في مرويّاته:

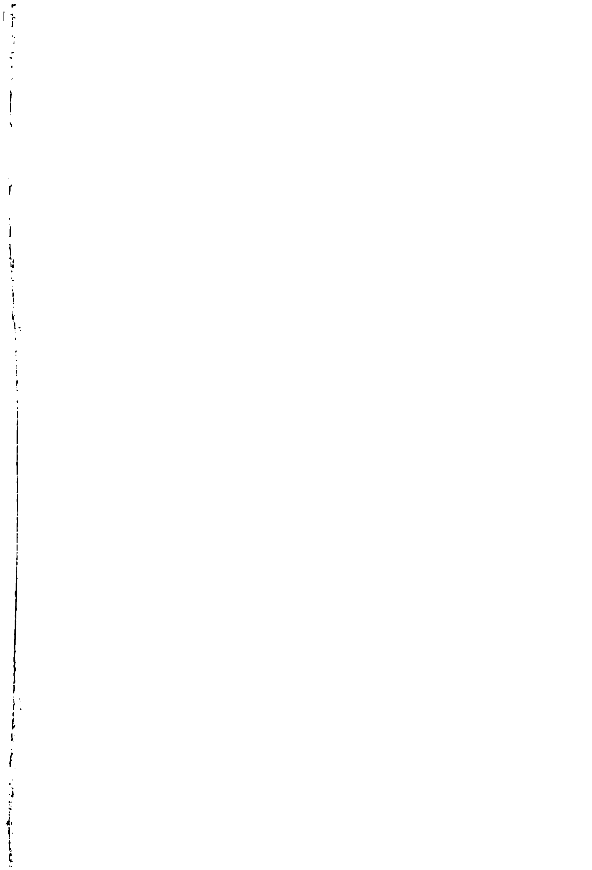
فقد يشير إلىٰ حدث كثورة زيد، أو قتل الخطابيّة، أو ثورة ابن الحسن، أو نكبة البرامكة، أو نقل الإمام الرّضا عليه السلام إلىٰ مرو، إلىٰ غير ذلك من أحداث التاريخ التي تحدّد زمن الراوي من المرويّة.

الرابعة: قرينة التلامذة:

عند جمع المعلومات والأسناد في القسم الأوّل تتّضح لنا قائمة تلامذة الراوي، وبملاحظة طبقاتهم وولاداتهم، أو وفياتهم يمكن أنْ يشير ذلك إلىٰ زمن الراوي، بملاحظة أنَّ المعتاد في الشيخ أنْ يكبر تلاميذه بنحو أربعة عقود غالبًا.

الخامسة: قرينة الأساتذة:

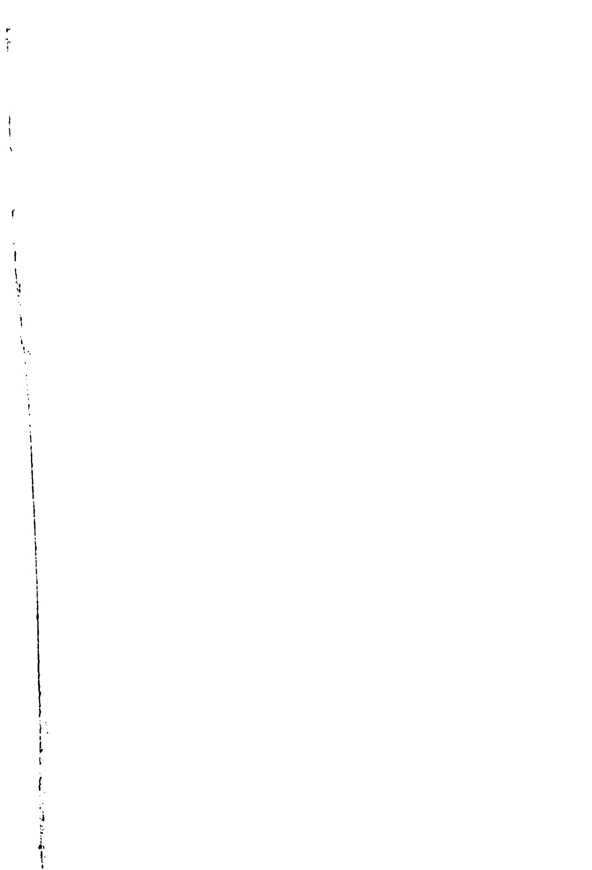
ونفس الحال الذي يجري في القرينة السابقة يجري في هذه القرينة بشكل معكوس، فيمكن عدّ مشايخه من الطبقة السابقة له، وينبغي أيضاً المقارنة بين قرينتيّ التلمّذ والمشيخة في استكشاف الطبقة، فقد يكون الرجل من المتوسّطين بين طبقتين متتاليتين، كما في عليّ بن مهزيار، والحسين بن سعيد، ومحمد بن خالد البرقيّ، والحسن بن موسى الخشّاب.



المهمّة الخامسة

الوثوق

- الفصل الأوّل: في الاعتماد والوثاقة
- الفصل الثاني: طرق استكشاف الحال
- الفصل الثالث: الوثوق بالرواية أو الراوي



الفَصْلُ الأَوَّلُ

في الاعتماد والوثاقة

مفهوم الوثاقة مشكّك أم متواطئ؟

يُقسِّم المشهور الرجاليّ الخبر المعتبر إلىٰ الصحيح والحسن والموثّق، وهذا التقسيم مع أنَّه بلحاظ حال المخبر، لكنَّنا لو دقّقنا في الأمر فنرىٰ أنَّه ليس بلحاظ حال المخبِر من جهة مقدار وثاقته، وتفاوت مستوىٰ تلك الوثاقة، بل من جهة انتمائه المذهبيّ، ومن حيث ورود التوثيق الصريح وعدمه في كتب الفهارس والرِّجال، أي: أنَّ هذا التقسيم هو بلحاظ حال المخبر من جهة مسلكه العقديّ، ومدرك التوثيق الواصل، ولا علاقة لهذا بشكل واضح ومباشر في مقدار الوثوق بخبر المخبر.

وأصل المشكلة أنَّ الباحثين المعاصرين في علم الرّجال يتعاملون مع مفهوم الوثاقة باعتباره مفهومًا متواطئًا، فالراوي إمّا أنْ يكون ثقة، أو لا يكون كذلك، والحال أنَّ الوثاقة من المفاهيم المشكّكة، وقد يكون اعتمادهم ذلك باعتبار أنَّ نتيجة هذا المفهوم المشكّك؛ إمّا أنَّه يمكن الوثوق به، أو أنَّه لا يمكن الوثوق به، فهي بهذا التقريب عبارة

عن مفهوم متواطئ.

لكن لو نظرنا إلىٰ الأمر من ناحية أدقّ، فإنَّ الإخبار يحقق تارة نوعًا من الشكّ في حصوله، وأخرىٰ الظنّ في ذلك، ولعلّك تدرك بالبداهة أنَّ نسب الظنّ الحاصلة جرّاء الخبر تتفاوت في قوتها، وأنَّ قوّة تصديقنا للناس والاعتماد عليهم تتفاوت أيضًا؛ ليكون مفهوم وثاقة الخبر المنقول مفهومًا مشكّكًا، وكذا وثاقتنا بالمخبر مفهوم مشكّك متعدّد المراتب، وليست القضية محصورة في الأسود والأبيض فحسب، وإنْ كان ذلك مريحًا لنا في البحث والعمل، إلّا أنَّ الصواب أنّه لا أبيض ولا أسود في الأخبار الواصلة، بل نحن نتعامل مع درجات الرمادي المختلفة، كما يعبر سيدي الأستاذ حفظه الله[1].

وتفاوت الوثاقة بالمخبر ليس هو العامل الوحيد المؤثّر في تفاوت الوثاقة بالخبر، فظروف تنقّل الخبر من كتاب إلىٰ كتاب، وعدد الوسائط، وعدد القرائن الحافّة كلُّ ذلك ممّا يؤثّر علىٰ تفاوت الوثاقة بالخبر.

ولو استخدمنا تعبير (الاعتماد) بدلًا من (الوثاقة) لكان أسلم، باعتبار أنَّ الوثاقة بحدٍّ ذاتها ليست لازم الحجّية، بل الاعتماد هو لازم الحجّية، نعم الاعتماد من لوازم الوثاقة أيضًا، وهو الواسطة بينها وبين الحجّية، باعتبار أنَّ الحجّية من جانب المعذّريّة ترتكز علىٰ كون ما عمل به المّكلف ممّا يصح الاعتماد عليه؛ لأنّه ممّا يوثق به.

وبما أنَّ مراتب التشكّيك غير متناهية في الوثاقة أو الاعتماد، فيمكن تقسيم ذلك إلىٰ ما شاء من الدرجات مائة، أو أكثر، أو أقل، اعتمادًا علىٰ مقدار معرفتنا بالتّفاوت بين الرواة، لكن لا بأس بتقنين درجات لذلك التوثيق حتّىٰ يمكن العمل وفقه.

---

(١) هو السيّد محمد باقر السيستانيّ أستاذ البحث الخارج في حوزة النجف المباركة.

وقد قسّمت الاعتماد في المخبر إلىٰ: معتمد عليه قطعًا، ومعتمد عليه، ويقوىٰ الاعتماد عليه، ويمكن الاعتماد عليه كثيرًا، ويمكن أنْ يعتمد عليه، ويقلّ الاعتماد عليه، ويندر الاعتماد عليه، ويصعب الاعتماد عليه، وغير معتمد، وغير معتمد البتّة، ومُريب. فهذه إحدىٰ عشرة مرتبة.

ومنه يمكن أنْ ينقسم الخبر إلىٰ تلك الأقسام أيضًا، لكن لا بمناط المُخبِر فحسب، بل بملاحظة المصنَّفات التي نقل منها الخبر، وتنقّلها من كتاب إلىٰ آخر، وعدد تلك المصنَّفات، فربمّا يكون رواة الخبر كلّهم ممن يُعتمد عليهم بلا أي ريب، لكن كثرة التنقّل، وكثرة الأغلاط في نسخ مصنَّفاتهم تجعله أقلّ درجة في الاعتماد.

أقسام التشكّيك

وكما يجري في كلّ زمن من أنَّ الاعتماد والوثوق بخبر المُخبِر قد يكون متفاوتًا باختلاف متعلّقه؛ إذ يمكن لك الوثوق بخبر صاحبك حول موضوع معيّن، لكنَّك لا تثق به بنفس الدرجة في موضوع آخر، فمثلًا: يمكن لنا أن نثق بما ينقله (حُميد بن زياد) الثقة، الواقفي، شيخ الكلينيّ في روايات فقهية معيّنة، لكنَّنا قد نشكّ في قبول توثيقه لأحد أتباع مذهبه من الواقفة ممن يضعّفه أصحابنا.

أو قد نقبل ما يرويه بعض من نخاف أنْ يكون الغلوّ عقيدتهم في أمور الفقه: كالصلاة، والصيام، خاصّة إذا كانت تشير إلىٰ احتياط، وليس إلىٰ تهتك ولا نقبله في أمور أخرىٰ تناسب مذاهب الغلاة من التّهتك والحجج الواهية في نفي التكليف.

فيتحصّل بعدها: أنَّ لكلّ راوٍ درجات مختلفة من الاعتماد بحسب المتعلّق، وليس درجة واحدة للجميع، فيقال: إنَّ فلانًا يوثق به في

إخباره في الوضوء، ومن الصعب الوثوق به في أخبار العقائد علىٰ سبيل المثال، وهذا الأمر يحمل في طياته التعقيد والتفصيل ممّا سيجعله غير مقبول للكثير كما أحدس، ولكنّي أرىٰ أنَّ بلوغ غاية الجهد في العمل يقتضي هذا النوع من الرؤية، وإن كانت حمزةً متعبةً للباحثين.

نعم، لا يشترط في الباحث أنْ يدوّن في كلّ رجل تلك المراتب، لكن علىٰ أقلّ تقدير يجب أنْ تكون نظرته لكلّ رجل مُفَصّلة واضحة، وليست مجملة عامّة.

الفصل الثاني

طرق استكشاف الحال

أوّلاً: متابعة المحيطين به (مشايخه وتلامذته):

إنَّ طباع البشر وسلوكيّاتهم مختلفة متفاوتة، لكنّك تجد أنَّ الناس من ذوي الاتجاهات العلميّة، أو المذهبيّة، أو المنهجيّة القريبة من بعضها تأتلف مع بعضها البعض؛ لتكوّن مجموعات تلقائيًا، بحسب الطبيعة البشريّة، وهذه حالة اجتماعيّة واضحة لا تحتاج إلىٰ الاستشهاد والأدلة، وهي نحو المرويّ في كتاب المؤمن «عن أَبي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: **الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، تَلْتَقِي فَتَتَشَامُّ كَمَا تَتَشَامُّ الْخَيْلُ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ، وَلَوْ أَنَّ مُؤْمِنًا جَاءَ إِلَىٰ مَسْجِدٍ فِيهِ أُنَاسٌ كَثِيرٌ لَيْسَ فِيهِمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَاحِدٌ لَمَالَتْ رُوحُهُ إِلَىٰ ذَلِكَ الْمُؤْمِنِ حَتَّىٰ يَجْلِسَ إِلَيْهِ**»[1]. ورواه غير واحد من العامّة كابن عبد البرّ في التمهيد[2]، وروىٰ البيهقيّ نحوه عن رسول الله صلى الله عليه وآله[3]، ولعلَّ نظيره قول الشاعر:

(١) المؤمن، الحسين بن سعيد الأهوازي: ص٣٩، ح٨٩.

(٢) التمهيد، ابن عبد البر: ج١٧، ص٤٣٧.

(٣) شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي: ج٦، ص٤٩٦، ح٩٠٣٧.

وميــلُ الغصن نحــو أخيه طبع
وشــبه الشــيء منجــذبٌ إليــه

نعـم، يمكـن أن يـروي الثقـات عـن الضعفـاء، والضعفـاء عـن الثقـات، وهـذا أمـر متحقّـق، خاصّة مع تفـاوت المراحل العمريّة الكبير بين الشيخ والتلميـذ، لكـن أنْ تجـد شـخصًا يحتوشـه الضعفـاء مـن جهـة المشـايخ والتلامـذة، ويكـون الأكثـر مـن أسـناده هـو ذلـك الطبـع، فهـذا مؤشـر مهمّ علىٰ قربـه مـن هـذا الجـو وانجذابـه إليه.

فمثلًا: لدينا راوٍ من التاسعة، اسمه (محمّد بن الحسن الطائيّ)، وهو رازيّ، ولـم يرد في حقه شيء، لا مدحًا ولا قدحًا، ولـم يُذكر في الفهارس، ولكنَّك تجد أنَّه إنَّما يروي عن المُريبين والضعفاء والمثيرين للجدل كسهل بن زياد، ومحمد بن عليّ أبي سُمينة الصيرفيّ، المشهور بأشهر الكذّابين، وأيضا تجد أنَّ (محمّد بن الحسن) هذا هو راوي كتاب عليّ بن العباس الجراذينيّ الرّازيّ، الذي قال فيه ابن الغضائري: له تصنيف في الممدوحين والمذمومين يدلُّ علىٰ خبثه وتهالك في مذهبه، وعن النجاشيّ: إضافة إلىٰ الرمي بالغلو فهو ضعيف جدّاً، ومنه ترىٰ أنَّ أكثر اختلاط لمحمد بن الحسن الطائيّ بهؤلاء وهم كلُّهم بين ضعيف وصف بالحمق، وبين كذّاب ووضّاع وخبيث متهالك، ممّا يشير بنحو من السلب في حقه.

نعـم، هـذه الدلالـة قـد لا تكـون تامّـة، ولكنَّهـا مفيـدة في تكويـن صـورة عـن الرّجـل، وقـد تسـاندها قرائـن أخرىٰ وقـد تعارضهـا، ولكنَّهـا تبقـىٰ قرينـة اجتماعيّـة مهمّـة لاستكشـاف الرّجـال بأصحابهـم.

ثانيًا: متابعة كتبه:

مـن المعلـوم أنَّ كتـب الرجـل تعكـس وجهـة أفكـاره، ولعلَّهـا في الحيـاة الاجتماعيّـة المعاصـرة مهمّـة جـدّاً في تكويـن صـورة ايجابيّـة أو سـلبيّة عنـه،

فهي استخراج طوعيّ لمكنونات الفرد واتجاهه وسلوكه، ومستواه، فتلاحظ أنَّ ابن الغضائري في وصفه لعليّ بن العباس الجراذينيّ استند في تضعيفه علىٰ فحوىٰ كتابه، فلم يذكر ضعفه أو غلوّه، بل ابتدأ بقوله: أنّ له كتابًا في الممدوحين والمذمومين. وأكمل كلامه قائلًا: أن هذا الكتاب يدلّ علىٰ خبث وتهالك.

نعم، الكتب التي ذكرها أصحابنا في فهارسهم لم يصلنا أغلبها، ولم يصفوها في أكثر الأحيان، إلَّا إنَّنا قد نجد ما يفيد في استكناه محتواها من عناوينها، أو ممّا وصلنا من رواياتها التي قد تكون مبثوثة في كتب أخرىٰ.

ثالثًا: متابعة مروياتّه:

والمرويّات والسيرة الروائيّة أيضًا مؤشر غاية في الأهمّيَّة علىٰ حال الرجل، من خلال النظر إلىٰ مضمونها، ومقارنة تلك المضامين بروايات الفقهاء الثقات من أصحابنا، خاصّة إذا لم يكن هناك في السند متّهم غيره في تحوير المضامين، أو تغييرها عن وجهها.

ومنه أمثلة كثيرة كما في تتبّع السيرة الروائيّة لبعض الرواة، فيعرف كونهم من أصحابنا مع ذكرهم من العامّة، وأحيانًا بالعكس فتعرف أنَّهم من العامّة وإن لم يُذكر من شأنهم، وأحيانًا تعرف مدىٰ دقّتهم وصدقهم من نقل الرواية حين تجد العديد من الثقات قد نقلوا معظم رواياتهم من غير تحريف وتبديل.

ومن بدائع مقارنة السيرة أنَّها تكشف الكثير من أحوال الرّجال، فترىٰ أنَّ بعض المتعاملين مع علم الرجال قد وثّق (جبرئيل بن أحمد)؛ لأنَّهم قالوا: إنّه كان كثير الرواية، لكنَّ متابعة رواياته يكشف عن خُبث غريب، فتجده عنصرًا أصيلًا في أسناد روايات ذمِّ أعمدة المذهب، كمحمّد بن مسلم، وزرارة بن أعين، وبُريد بن معاوية،

وأضرابهم، وقد أوغل أيمَّا إيغال في شأن زرارة بن أعين رحمه الله حتّىٰ، وقد وجدنا بمقارنة رواياته مع الروايات المعتبرة أنّه يغيّر كلمة من الرواية فينقلب معناها رأسًا علىٰ عقب، وقد بحثنا ذلك في (الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي)، في ترجمة زرارة بن أعين، في الجزء الثاني منه فراجع[1].

وقد تكون متابعة السيرة الروائيّة كاشفًا إيجابيًّا في شأن الرجل، فمثلًا: في شيخ الكلينيّ (محمّد بن جعفر الأسديّ)، تجد أنَّ النجاشيّ ذكر أنّه «كان ثقة، صحيح الحديث، إلّا أنّه روىٰ عن الضعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه»[2]، بينما قال الشيخ: «إنّه كان أحد الأبواب»[3]، ومدحه وروىٰ فيه روايات، ووثّقه[4]، وقال: «مات علىٰ ظاهر العدالة، لم يتغير، ولم يطعن عليه...»[5]، فكيف لم يطعن فيه مع ما وصلنا في نسخة كتاب النجاشيّ؟ وقد بيّنا خطأ نسخة كتاب النجاشيّ في الوافي[6]، وأنَّ هناك سقطًا أو تصحيفًا في العبارة، وأنّه لا يمكن أن يكون كما وصف ممن يقول بالجبر والتشبيه، بل الصحيح أنّه ممن كان لديه كتابٌ في الرد علىٰ الجبر والتشبيه؛ إذ تشير سيرته الروائيّة المتكرّرة في نفي الجبر والتشبيه، لتشكل معظم ما روي عنه في هذا المجال.

---

(١) الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي، غيث شبّر: ج٢، ص٣٦٠ وما بعدها.

(٢) رجال النجاشيّ، النجاشيّ: ص٣٧٣، رقم الترجمة١٠٢٠.

(٣) رجال الطوسيّ، الطوسيّ: ص٤٣٩، رقم الترجمة٦٢٧٨.

(٤) يُنظر: الغيبة، الطوسيّ: ص٤١٥.

(٥) الغيبة، الطوسيّ: ص٤١٧.

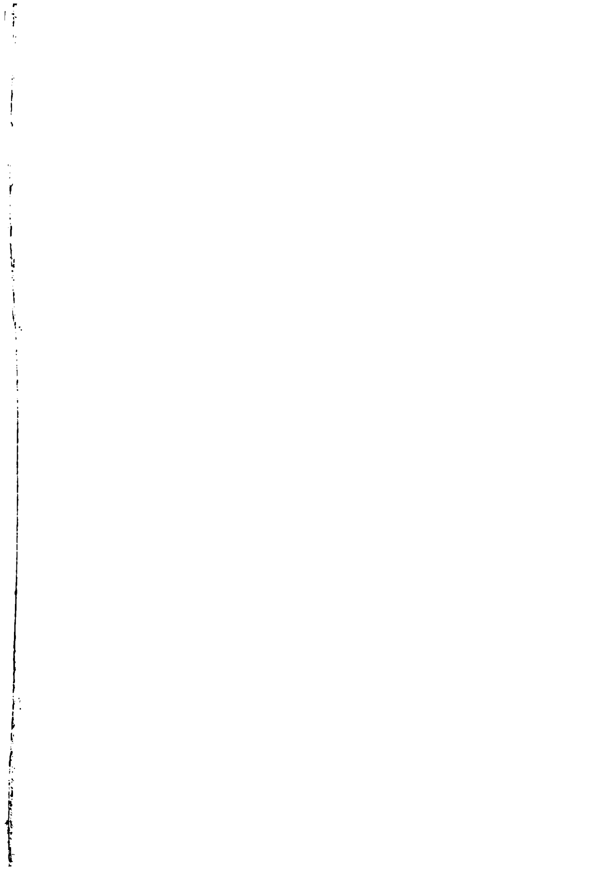
(٦) الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي، غيث شبّر: ج٢، ص٦٨٠.

رابعًا: ما قيل عنه:

وبعد أنْ يستفرغ الباحث وسعه في مطالعة المحيطين بالرجل، ونوع كتبه ومرويّاته، يستكشف سمعته المعروفة من أهل المصنَّفات الرِّجالية، خاصّة المعاصرين له، وتلامذته، ومَن بعدهم من أرباب الرواية الذين يعرفون السمعة العامّة للراوي، وأيضًا ينبغي أن يكون معلومًا أنَّ الأقوال التي ينقلها النجاشيّ والشيخ هي مستقاة من المصادر الأوّليّة لكتب الرّجال، والتي لم تصلنا وكانت عندهم، فمحاولة معرفة مصدر التوثيق في رجال النجاشيّ، أو فهرست الشيخ أو رجاله مفيد جدّاً، ويمكن إدراك ذلك من الأسناد التي يذكرها النجاشيّ، أو الشيخ إلىٰ كتابه في ترجمته، فمثلًا: حين تجد في الطريق ابن بُطة، وليس في السند غيره من أصحاب الفهارس، فسيكون المصدر هو فهرست ابن بُطة، أو تجد حُميد بن زياد ولا تجد غيره من رجال السند ممن له مصنَّف في الرِّجال، فتعرف أنّه من كتاب حُميد بن زياد، وهكذا الحال.

خامسًا: مقارنة ما قيل فيه وما تحكيه سيرته الروائيّة ونوع خلطائه وكتبه:

الخطوة الأخيرة بعد هذه الجولة المضنية في ما يحيط بالراوي، يجب أن يهتمّ الباحث بمقارنة ومقايسة ما حصل عليه من معلومات؛ ليتخذ حكمًا مفصّلًا في شأنه، فيقرّر درجة الاعتماد عليه في كلّ أمر، الخطير منه وغير الخطير، والعقديّ والفقهيّ والأخلاقيّ، ومتعلقات الرواية التي فيها دواعي الكذب، والتي يصعب توفّر دواعي الكذب فيها، وهذا التقرير المفصّل هو محصّلة نتيجة البحث في الراوي.



الفصل الثالث

الوثوق بالرواية أو الراوي

لا شك أنَّ ضعف السَّند لا يعني بحال نفي صدور المرويّة أو كذبها، لكنَّه يعني عدم وفاء السند في تحقيق الوثوق بصدق الرواية، فالسند الضعيف هو سند قاصر لأداء وظيفته العلميّة، فهو لا يحقّق إلَّا جهلًا لنا بصدق الرواية، ولكن قد تكون هناك طرق وسبل أخرىٰ تحقّق لنا تلك الوظيفة التي عجز السند عنها، فيمكن حينها تحقّق الوثوق والاعتماد علىٰ المرويّة مع ضعف سندها.

وممّا يحضرنيّ من مثال: ما جاء في اختيار معرفة الرِّجال عن «نصر بن الصباح في شأن عليّ بن السنديّ أنّه ثقة، وأنّه هو نفسه عليّ بن إسماعيل، وأنَّ لقب إسماعيل هو السنديّ»[1].

فقد أعرض السيّد الخوئيّ - قدست نفسه - عن تصديق الاتّحاد بين العنوانين؛ لعدم وثاقة نصر بن الصباح، ولكنّنا بيّنا في باب التعيين في (قرائن المتن) أنّ هناك دلالات واضحة علىٰ اتّحاد العنوانين في شخص واحد، وأنّ نصر بن الصباح كان مصيبًا فيما أخبرنا به، سواء

(١) اختيار معرفة الرِّجال، الطوسيّ: ج٢، ص٨٦٠، ح١١١٩. وقد جاء في بعض نسخ الاختيار، والمطبوع (عليّ بن السديّ)، والصواب: عليّ بن السنديّ.

كان ثقة أو لم يكن.

نعم، هل نعتمد في إثبات وثاقة عليّ بن السنديّ هذا من توصيف نصر له بالثقة؟

هنا تكمن الثمرة التي قدّمناها في أنَّ الاعتماد ليس مشكّكًا فحسب، بل مختلفًا باختلاف المتعلّق، فإنَّ لنا أنْ نصدّق نصر بن الصباح في تعيين الرجل وتحديد عناوينه، لكن أنْ نتابعه في التوثيق علىٰ ما هو عليه من اتّفاقهم أنّه كان من الطيّارة من الغلاة فذلك ممّا يستقيم بوجه.

ولعلَّك تجد أمثلة أكثر عند تصفح (الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي) من الوثوق بالعديد من الروايات التي لا تملك سندًا مؤهّلًا لتحقيق الوثوق، لكنَّ القرائن تشير إلىٰ الوثوق بصدورها من المعصوم عليه السلام.

فهرس عناوين الكتاب